أثر الأمثال العربية القديمة
في التوجيه النحوي
أمثال مغني اللبيب (أنموذجا)

إعـــداد

الدكتور / رمضان خميس القسطاوي

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأزهر

المقدمة

تمثل الأمثال العربية القديمة تراثاً حضارياً ضخماً لأمتنا العربية ، فهي وعاء حكمتها، وخزائن تجاربها، وهي كنزٌ من كنوز العربية ودفائنها الثمينة، فضلاً عما تمتاز به من دقة الأسلوب ، وإيجاز اللفظ وبلاغته، وتأثيرها القوي في نفس المتلقي.

ولقد عرف القدماء لها قيمتها ؛ فأولوها كبير عنايةٍ واهتمامٍ، تَمَثل في جمعها وتصنيفها في مصنفات خاصة بها، كما أعطوها حقها في الاحتجاج والتوجيه من بين سائر أصناف القول المحتج به في اللغة والنحو؛ وذلك لأن لها من الكلام موقع الإسماع والتأثير، فالمعاني بها لائحة، والشواهد بها واضحة، والنفوس بها متأثرة، والعقول لها موافقة، ولذلك فقد ضرب الله الأمثال في كتابه العزيز، وجعلها من دلائل رسله ، وأوضح حججه .

ومن هنا كانت محاولتي الكتابة في جانب من الجوانب المتعلقة بالأمثال العربية ،فكان هذا البحث الذي يُعنى بالأمثال العربية القديمة من جانب الاحتجاج والتوجيه النحوي، عنونته بـ (**أثر الأمثال العربية القديمة في التوجيه النحوي– أمثال مغني اللبيب أنموذجا**). واخترت (مغني اللبيب)؛ لما له من قيمة كبيرة من بين كتب التراث النحوي.

هذا وقد أدرت هذا البحث في مبحثين ،تسبقهما مقدمة ، وتعقبهما خاتمة البحث، وذلك كما يلي:

أولاً: المقدمة ، وفيها سبب اختياري للموضوع ، وخطة الكتابة فيه.

ثانياً: المبحث الأول ، وهو بعنوان: الأمثال العربية القديمة ... تعريفها وبيان قيمتها في الدرس اللغوي والنحوي. وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: تعريف المثل عند القدماء والمحدثين.

المطلب الثاني: قيمة الأمثال العربية القديمة في الدرس اللغوي والنحوي.

المطلب الثالث: تقسيم الأمثال زمنياً.

ثالثاً : المبحث الثاني ، وهو بعنوان:دراسة الأمثال الواردة في كتاب(مغني اللبيب) وبيان قيمتها في التوجيه النحوي.

رابعاً: الخاتمة ، وفيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

وأخيراً يأتي ثبت المصادر والمراجع.

هذا وما كان من فضل ؛ فمن الله،
وما كان من سهو أو نقص، أو تقصير؛ فمن نفسي والشيطان.
والله أدعو أن ينفع بهذا العمل ،
وأن يجعل ثوابي منه في ميزان حسناتي يوم الدين، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الدكتور رمضان خميس القسطاوي
أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالمنصورة
جامعة الأزهر

المبحث الأول

الأمثال العربية ٠٠٠تعريفها وبيان قيمتها في الدرس اللغوي والنحوي

بسم الله الرحمن الرحيم

المطلب الأول: تعريف المَثَلِ عند القدماء والمحدثين

أولاً: تعريف المثل لغة:

تدور كلمة (مَثَلٌ) فى اللغة حول عدة معانٍ، أهمها: التسوية، والمحاكاة، والشبه، والنظير، والمماثلة، والحذو، والقصة ذات المشابهة، والصفة، والحجة، والنمط، والحديث، والعبرة، والعظة، والآية، والمقدار، والانتصاب، ونصب الهدف، والوصف والإبانة، وضرب الأمثال: اعتبار الشىء بغيره .

يقول الخليل بن أحمد(١): « المَثَلُ : الشىء يُضرب للشىء ؛ فَيُجعل مثله، والمثلُ: الحديث نفسه ... » .

ويقول الرازى فى مختار الصحاح(٢): « مثل ... كلمة تسوية، يقال: هذا مِثْلُهُ ومَثَلُهُ، كما يقال: شِبْهُهُ، وشَبَهُهُ، والمثلُ ما يُضرب به من الأمثال، ومَثَلُ الشىء أيضاً بفتحتين: صفته ... والجمع أمثلة ومُثُلٌ، بضم الثاء وسكونها، ومَثَّلَ له كذا تمثيلاً: إذا صور له مثاله بالكتابة أو غيرها ... ومَثَلَ بين يديه إذا انتصب قائماً، وبابه: دخل ... وأمثله: جعله مثله ... وامتثل أمره: احتذاه» .

ويقول ابن منظور(٣): « مثل ... كلمة تسوية: يقال: هذا مِثْلُه ومَثَلُهُ كما يقال: شِبْهه وشَبَهُهُ ... وإذا قيل: هو مِثْلُهُ فى كذا ؛ فهو مساوٍ له فى جهة دون جهة ... والمِثْلُ: الشِّبه ... والْمَثَلُ والتمثِيْلُ كالْمِثْل، والجمع أمثال ... والمَثَلُ: الحديث نفسه ... والمَثَلُ: الشىء الذى يُضرب لشىء مثلاً ؛ فيجعل مِثْلَهُ ... ومَثَلُ الشىء أيضاً: صفته ... ويقال: مَثَلُ زيدٍ مَثَلُ فلانٍ، إنما المثل

---

(١) العين (م ث ل) ٢٢٨/٨ .
(٢) مختار الصحاح باب الميم ٦٤٢/١ بتصرف .
(٣) لسان العرب (مثل) بتصرف .

مأخوذ من المثال والحذو والصفة ... ويقال: تَمَثَّلَ فلانٌ: ضرب مَثَلاً .وتَمَثَّلَ بالشيء: ضربه مثلاً ... وقد يكون المَثَلُ بمعنى العبرة ... ويكون المثل بمعنى الآية ... وقيل: إن قولهم: تماثل المريض، من المثول والانتصاب، كأنه همَّ بالنهوض والانتصاب ... » .

ثانياً: تعريف المثل قديماً وحديثاً:

لقد عُنى بالأمثال جمعٌ كبيرٌ من علماء اللغة والشرع، فاحتفى بها اللغويون، والنحويون، والبلاغيون، والمفسرون وغيرهم، وكل عَرّفَ المثل بما ارتآه، ويلاحظ على هذه التعريفات أنها تتلاقى ولا تتعارض، لكن ليس بينها تعريف جامع مانع، وقد أرجع الدكتور محمد جابر فياض[١] ذلك إلى أن لفظ المثل قد أطلق على أنماط عديدة متباينة من التعبير، فإذا اتسع المصطلح لهذا النمط من أنماطها، ضاق بذلك، ومن هنا لن تقع على تعريف اتفق عليه العلماء قاطبة، وإنما ستجد اجتهادات فردية لكثير من العلماء، فابن السكيت[٢] (المتوفى ٢٤٤هـ) يعرف المثل بأنه لفظٌ يخالف لفظ المضروب له، ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ .

ويعرفه المبرد[٣] المتوفى ٢٨٦هـ بأنه قول سائر يشبه به حال الثانى بالأول، والأصل فيه التشبيه، فقولهم: مثل بين يديه، إذا انتصب، معناه: أشبه الصورة المنتصبة، وفلان أمثل من فلان أى: أشبه بما له من الفضل، والمثال: القصاص، لتشبيه حال المقتصِّ منه بحال الأول، فحقيقة المثل: ما جعل كالعلم للتشبيه بحال الأول .

(١) الأمثال فى الحديث النبوى الشريف صـ٢٤ .
(٢) مجمع الأمثال ٦/١ .
(٣) مجمع الأمثال ٥/١ .

ويعرف الفارابى[١] المتوفى ٣٥٠ هـ المثل بأنه ما تراضاه العامة والخاصة فى لفظه ومعناه، حتى ابتذلوه فيما بينهم وفاهوا به فى السراء والضراء، واستدروا به الممتنع من الدر، ووصلوا به إلى المطالب القصيّة، وتفرجوا به عن الكرب والمكربة .

ويرى المرزوقى[٢] المتوفى ٤٢١هـ أن المثل جملة من القول مقتضبة من أصلها، أو مرسلة بذاتها، تتسم بالقبول، وتشتهر بالتداول، فتنقل عما وردت فيه، إلى كل ما يصح قصده بها، من غير تغيير يلحقها فى لفظها، وعما يوجبه الظاهر إلى أشباهه من المعانى، فلذلك تضرب وإن جهلت أسبابها.

ويعرفها عبيد القاسم بن سلام[٣] ٤٢٤هـ بأنها حكمة العرب فى الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ ما حاولت من حاجاتها فى النطق بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه .

ولم تختلف نظرة المحدثين للمثل عن نظرة القدماء، فيعرفه الدكتور عبد المجيد محمود[٤] بأنه القول السائر الذى يشبه به حال الثانى بالأول، أو الذى يشبه مضربه بمورده، والمراد بالمورد: الحالة الأصلية التى ورد فيها الكلام، وبالمضرب الحالة المشبهة التى أريدت بالكلام .

ويرى إميل بديع يعقوب[٥] أن المثل عبارة موجزة بليغة شائعة الاستعمال، يتوارثها الخلف عن السلف، وتمتاز عادة بالإيجاز وصحة المعنى، وسهولة اللغة ،وجمال جرسها .

---

(١) ديوان الأدب ٧٤/١ .
(٢) راجع المزهر ٤٨٧/١ .
(٣) فصل المقال صـ٥، ويراجع المزهر ٤٨٦/١ .
(٤) أمثال الحديث لعبد المجيد محمود صـ٨٣ .
(٥) الأمثال الشعبية اللبنانية لإميل بديع يعقوب صـ١٦ .

مما سبق يتضح للباحث أن المثل لابد فيه من:

إيجاز اللفظ ،وإصابةالمعنى،وحسن التشبيه،وجودة الكناية، والموسيقى السمعية،وأن يحتوي على ما يحسن التمثل به[١]

وينبغي لنا أن نعلم أن المثل لا يستدعى إحاطة بالعالم وكل ما يدور فيه، ولا يتطلب خيالاً واسعاً، ولا بحثاً عميقاً، إنما يتطلب تجربة محلية فى أمر من أمور الحياة.[٢]

(١) مجمع الأمثال ٦/١، والعمدة لابن رشيق ٢٨٠/١، والمثل المقارن لممدوح حقى صـ١٩

(٢) فجر الإسلام لأحمد أمين صـ٦٤ .

المطلب الثاني:قيمة الأمثال العربية القديمة فى الدرس اللغوى والنحوى

لقد كان للأمثال عند العرب قديماً قيمة كبيرة ومكانة عالية، فاعتنوا بها عناية قلَّ نظيرها ؛ حيث تمثلوها فى كل ميادين حياتهم، وكان لكل ضرب من ضروب حياتهم مثلٌ يُلهج به، يضربه العربى تمثيلاً لحالة، أو تعبيراً عما خفى فى الصدر، أو تلميحاً لما لا يستطيع التصريح به، ونحو ذلك، وبلغت عناية النحويين واللغويين بها مبلغاً عظيماً، فأخذوا منها الشواهد لأحكامهم وقواعدهم، وبنوا عليها كثيراً من القواعد والأحكام، وكانت مناط الترجيح فى كثير من القضايا الخلافية ؛إذهي نوع من كلام العرب الذي يُحتج به، وهو الكلام المنثور، كما أن كثيراً من الأمثال صِيغت في قوالب شعرية ؛ وللشعر ما له من قيمة كبيرة في الاحتجاج والتوجيه [١].

فابن عبد ربه[٢] المتوفى ٣٢٧هـ يصف الأمثال بأنها وشى الكلام، وجوهر اللفظ، وجلى المعانى، وأنها أبقى من الشعر، وأشرف من الخطابة، لم يسر شىء مسيرها، ولا عمَّ عمومها، حتى قيل: أسير من مثل .

ويرى الزمخشرى أن الأمثال هى قصارى فصاحة العرب العرباء، وجوامع كلمها، ونوادر حكمها، وبيضة منطقها، وزبدة جواهرها، وبلاغتها.[٣]

ويقول فى الكشاف[٤]: « ولضرب العرب الأمثال، واستحضار العلماء المثل والنظائر، شأنٌ ليس بالخفى فى إبراز خبيات المعانى، ورفع الأستار عن الحقائق ؛ حتى تريك المتخيل فى صورة المحقق، والمتوهم فى معرض المتيقن، والغائب كأنه شاهد، وفيه تبكيت للخصم الألد، وقمع لسورة الجامح الأبى، ولأمر

---

(١) الأمثال العربية والعصر الجاهلى لمحمد توفيق أبو على صـ٣١ .

(٢) العقد الفريد ٢/٣ .

(٣) المستقصى ص٣.

(٤) الكشاف ١٠٩/١ .

ما أكثر الله فى كتابه المبين، وفى سائر كتبه من الأمثال، وفشت فى كلام رسول الله ﷺ وكلام الأنبياء والحكماء » .

ويرى أبو هلال العسكرى[1] أن الأمثال من أجل الكلام وأنبله،وأشرفه وأفضله، وأن كل من لم يُعن بها من الأدباء، عناية تبلغه أقصى غاياتها وأبعدَ نهاياتها ، كان منقوص الأدب ، غير تام الآلة فيه، ولا موفور الحظ منه .

❁❁❁❁

(١) جمهرة الأمثال صـ٤-٥.

المطلب الثالث:تقسيم الأمثال زمنياً

قَسّم العلماء الأمثال حسب زمنها عدة أقسام:

الأول: الأمثال القديمة، وتضم أمثال الجاهلية والإسلام التى جمعها علماء اللغة فى القرنين الثانى والثالث الهجريين ، كما تضم الأمثال التى جُمعت منذ القرن الرابع الهجرى، وقد أفرد لها الميدانى فى مجمع الأمثال مكاناً خاصاً بها فى نهاية كل فصل من فصول الكتاب . وهذه الأمثال هي ما يُعنى به هذا البحث.

الثاني: الأمثال الحديثة وهى التى جمعها الأوروبيون قبل غيرهم، فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين من بلاد العرب .

الثالث: الأمثال الحديثة و المعاصرة، سواء كانت بالفصحى أم باللهجات المحلية.(١)

(١) يراجع: الأمثال العربية القديمة لعفيف عبد الرحمن صـ١٧، والأمثال العربية القديمة لرودلف زلهايم ترجمة: رمضان عبد التواب صـ٤٣، والأمثال العربية والعصر الجاهلى للدكتور: محمد توفيق أبو على صـ٤٣ – ٤٤ .

المبحث الثانى

دراسة الأمثال الواردة في كتاب(مغني اللبيب)

وبيان قيمتها في التوجيه النحوي

الإسناد إلي الفعل

اختص الاسم بالإسناد إليه؛ لأنه وضع لأن يُسندَ ويُسْنَدَ إليه، فهو محكوم عليه، والفعل محكوم به، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المسند إليه مخبر عنه، ولا يخبر إلا عن لفظ دالٍ على ذات فى نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف لا يدل على معنى فى نفسه.(١)

إلا أنه يجوز الإسناد إلى الفعل فى صور منها: التأويل بالاسم، والإسناد اللفظى، أما الصورة الأولى، وهى الإسناد إلى الفعل على التأويل بالاسم، فقد ذكر لها ابن هشام مثلاً عن العرب، هو قول المنذر بن ماء السماء(٢): تَسمعُ بالمُعَيْدىِّ خيرٌ من أن تراه، وهذا المثل من الأمثال الشائعة فى كتب النحاة، ولا يكاد يخلو منه كتاب نحوى، وقد ذكره ابن هشام فى ثلاثة مواضع فى المغنى، أولها: يرى أن (لولا) فى قول أبى ذويب الهذلى:(٣)

ألا زعمت أسماءُ أن لا أحبُّها ∴ فقلت بلى لولا ينازعنى شُغلى

(١) شرح الكافية للرضى ٤٥/١ وشرح الكافية لابن أبى قاسم ٧٩/١.

(٢) مثل يضرب لمن خبره أفضل من رؤيته، وأول من قاله: المنذر بن ماء السماء، قاله فى شقة بن ضمرة، وكان يسمع به ويعجبه خبره، فلما رآه؛ لم يعجب به؛ لأنه كان دميماً، فقال: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، والمعيدى: تصغير (معدّى) على غير قياس، ويروى (أن تسمع)، و (لأن تسمع) ، (لا أن تراه). يراجع: أمثال العرب للمفضل الضبى صـ٥٥، ومجمع الأمثال ١٢٩/١، والمستقصى ٣٧٠/١، وتمثال الأمثال ٣٩٥/١، وجمهرة الأمثال ٦٦/١، والفاخر صـ٦٥، وفصل المقال صـ١٣٥– ١٣٦.

(٣) من الطويل، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٨٨/١، وشرح شواهد المغنى ٦٧١/٢، والمقاصد النحوية ٤٥٥/١، ٣٨٩/٢، وبلا نسبة فى شرح المفصل ١٤٦/٨، وشرح الكافية للرضى ٤٧٦/٤.

ليست من أقسام (لولا) المعروفة[١]، وإنما هى مكونة من كلمتين: (لو ولم) والجواب محذوف، والتقدير: لو لم ينازعنى شغلى لزرتك، ثم قال[٢]: «وقيل: بل هى (لولا) الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار (أن) على حدِّ: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ».

وهذا الذى ذكره ابن هشام ذكره الرضى، حيث يقول[٣]: « وقد تجئ الفعلية بعد (لولا) غير التحضيضية، قال:

ألا زعمت أسماء أن لا أحبُّها

فقلت: بلى لولا ينازعنى شُغلى

فتؤول بـ(لو لم)، فهى إذن: (لو) التى لامتناع الثانى لامتناع الأول، وقيل: هى (لولا) المختصة بالاسمية، والفعل صلة لـ(أنْ) المقدرة، كما فى قولهم: تسمع بالمُعَيدىِّ لا أن تراه ».

فالرضى وابن هشام يذكران احتجاج النحويين بالمثل، تسمع بالمعيدى خيرٌ من أن تراه، لجعل (لولا) فى بيت أبى ذؤيب هى الامتناعية التى يليها الأسماء، وبيان وجه الاحتجاج، أن توجيه المثل: أن تسمعَ بالمعيدى، فـ(أن) المضمرة وما دخلت عليه فى تأويل اسم مرفوع بالابتداء، والتقدير: سماعك بالمعيدى خير من رؤيتك إياه، وكذلك يوجه بيت أبى ذؤيب، فـ(أن) مضمرة قبل الفعل (ينازعنى) وهى والفعل فى تأويل مصدر منسبك مرفوع على الابتداء بعد (لولا) الامتناعية، والتقدير: لولا منازعة شغلى.

---

(١) يراجع مواضع (لولا) فى العربية فى: معانى الحروف للرمانى صـ١٧٤ – ١٧٧، والأزهية صـ١٦٦ – ١٧٢، ورصف المبانى صـ٢٩٢ – ٢٩٧.

(٢) المغنى ٣/٤٦٣ – ٣٦٤.

(٣) شرح الكافية ٤/٤٧٦ – ٤٧٧.

والحاصل أن القول بأن (لولا) امتناعية، والفعل بعدها فى تأويل الاسم هو قول الهروى[١]، وابن الشحرى[٢]، وابن مالك[٣]، وابن منظور[٤].

هذا وتوجيه المثل على هذا النحو يفرز عدة تساؤلات:

أولها: إذا حذفت (أنْ) قبل الفعل (تسمع)، لم يظهر فيه معنى الابتداء؛ لأنه قد زال ما تهيأ أن يصلح للابتداء بسببه؛ فلم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور، فكان حقُّ الخبر ألا يظهر، حتى لا يكون فى صورة الإخبار عن الفعل، وقد ظهر فى المثل فقال: خيرٌ من أن تراه.

قلتُ: توجيه المثل محمول على المعنى، والحمل على المعنى باب واسع فى لغة العرب، وقد حكم عليه الرضى[٥] بالشذوذ، على أنه يروى: لا أن تراه، وعليها فلا شذوذ فيه.

ثانيها: ما الدليل على إضمار (أنْ) فى المثل؟ وقد أجاب عن هذا الفارسى[٦] والجرجانى[٧]، فأوضحا أنه يدل عليه مجئ (أن) فى القرين، أعنى: أن تراه، وأنها إذا حذفت رُفع الفعل كقول طرفة بن العبد: [٨]

---

(١) الأزهية صـ١٧٠.

(٢) أمالى ابن الشجرى ٥١١/٢.

(٣) شرح التسهيل ١١٣/٤.

(٤) اللسان (عذر).

(٥) شرح الكافية ٤٥/٤.

(٦) شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٤٠٤.

(٧) المقتصد فى شرح الإيضاح ٧٨/١.

(٨) من الطويل، وهو لطرفة بن العبد فى الديوان صـ٣٢، والكتاب ٩٩/٣، ١٠٠، والأصول ١٦٢/٢، ١٧٦، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١، واللسان (أنن) و(دنا)، وشرح شواهد المغنى ٨٠٠/٢، والدرر ٧٤/١، وخزانة الأدب ١١٩/١، ٥٧٩/٨.وبلا نسبة فى مجالس ثعلب صـ٣٨٣، وشرح المفصل ٧/٢، ٢٨/٤، ٥٢/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٠/٤، ورصف المبانى صـ١١٣، والدرر ٣٣/٣، ٩٤/٩، وخزانة الأدب ٤٦٣/١، ٥٠٧/٨، ٥٨٠، ٥٨٥.

ألا أيُّهـــذا اللائمـــى أحضُـــرُ الـــوغى

وأن أشـــهدَ اللـــذات هـــل أنـــت مُخْلِـــدى

فيمن رواه برفع (أحضر)، فإنه حذف منه (أن)؛ لقرينة ذكرها فى المعطوف؛ ليصح عطفه عليه، وإلا لزم عطف مفرد على جملة، وهو ممنوع.(١)

ويدل على إضمار (أن) فى المثل أيضاً: أنهم يحذفونها فى كلامهم كثيراً. وعندى أن من أبرز ما يدل على حذف (أن) فى المثل: ظهورها فى بعض الروايات، حيث يروى: (أن تسمعَ)، ولأن تسمع. (٢)

ثالثها: لم جاز حذف (أن) المصدرية من بين سائر أخواتها؟ وأقول، إنما جاز ذلك؛ لأن (أنْ) فارقت أخواتها بكثرة الاستعمال؛ فأوثرت بجواز الحذف؛ لأن الشعور بها ممكن عند حذفها، بخلاف باقى أخواتها. (٣)

رابعها: هل يجوز نصب الفعل (تسمع) بعد حذف (أن) ؟ وأقول لا يجوز ذلك فى المثل؛ لأن الأمثال لا تغير، ثم إن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف كان الأصل فيه ألا يعمل.

فإن قلت: جاء النصب فى نحو قول عامر بن جوين الطائى(٤):

فلـــم أرمثلـــها خُباســـة واحـــد

ونَهْنَهْـــتُ نفســـى بعـــدما كـــدتُ أَفْعَلَـــه

قلت: هذا قليل لا يقاس عليه، خلافاً للكوفيين الذين يجعلونه مقيساً.(١)

---

(١) الهمع ٢٧/١.

(٢) يراجع مجمع الأمثال ١٢٩/١.

(٣) شرح التسهيل ٥٠/٤.

(٤) من الطويل، وهو لعامر بن جوين الطائى فى الكتاب ٣٠٦/١، ٣٠٧، وبلا نسبة فى شرح التسهيل ٥٠/٤.

الموضع الثانى[٢]: يرى ابن هشام أن من جملة الجمل التى لها محل من الإعراب: الجملة المسند إليها، واحتج لها بما ورد فى المثل: تسمع بالمُعَيْدِىِّ خير من أن تراه. يقول[٣]: « وأما الثانية[٤]: فنحو[٥]: ﴿ ... سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ .. ﴾ الآية: إذا أعرب (سواء) خبراً، و(أأنذرتهم) مبتدأ. ونحو: تسمع بالمعيدىِّ خير من أن تراه، إذا لم تقدر الأصل: أن تسمع، بل يقدر: (تسمعُ) قائماً مقام السماع ».

فابن هشام يوجه المثل توجيهاً جديداً غير ما سبق، ليس على إضمار (أن) قبل (تسمع)، بل على جعل الفعل (تسمع) قائماً مقام المصدر، وهو (السماع)، فلما قام مقامه أعرب إعرابه، وعليه فهو مبتدأ، و(خير) خبر عنه، والمثل على هذا التوجيه لا يحتمل غير هذا بخلاف الآية: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ إذ يجوز أن تكون (سواء) مبتدأ، و(أأنذرتهم) وما بعده خبر؛ لأنه فى قوة التأويل بالمفرد، وتقدير الكلام: سواء عليهم الإنذار وعدمه.[٦]

وابن هشام يحتج لصحة ما ذهب إليه فى توجيه المثل بأن الجملة بعد الظرف فى نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ .. ﴾[٧]، وفى قوله: ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ فى تأويل المصدر، وليس معها حرف سابك.

---

(١) يراجع شرح التسهيل ٤/٥٠.
(٢) من المواضع التى ذكر فيها ابن هشام المثل: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه.
(٣) المغنى ٥/٢٤٢.
(٤) أى: الجملة المسند إليها.
(٥) سورة البقرة من الآية: ٦.
(٦) يراجع الدر المصون ١/١٠٧.
(٧) سورة الكهف من الآية: ٤٧.

وأقول: إن توجيه المثل على هذا النحو الذى احتج به ابن هشام ذكره ابن جنى، والجرجانى، وابن يعيش، والسيوطى، وغيرهم.

يقول ابن جنى(١): « ومما جاء فى المبتدأ من هذا(٢)، قولهم: تسمعُ بالمعُيدىِّ خيرٌ من أن تراه، أى سماعك به خير من رؤيته ».

وجعل هذا مما وضع فيه الفعل موضع المصدر دون سابك، من باب الحمل على المعنى.

ويقول الجرجانى(٣): « يكون نزلَ الفعل منزلة المصدر كقول الشاعر، أنشده شيخنا عن أبى زيد:

وقالوا ما تشاء ؟ فقلت: ألهو ∴ إلى الأصباح آثر ذى أثيرِ(٤)

كأنه نزل (ألهو) منزلة (لهواً)، فكذلك يجوز أن ينزل (تسمع) منزله (سماعك)».

ويقول ابن يعيش(٥): « وقد يقع الفعل موقع المصدر فى مواضع، نحو قولهم: تسمع بالمعيدى خيرٌ من أن تراه ».

ويقول السيوطى(٦): « إنه مما نُزِّلَ فيه الفعل منزلة المصدر، وهو (سماعك)؛ لأنه مدلول الفعل مع الزمان؛ فجرد لأحد مدلوليه ».

يعنى: أن الفعل يدل على الحدث والزمن، فَجُرِّدَ فى المثل: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه؛ للدلالة على أحد مدلوليه وهو الحدث.

---

(١) الخصائص ٤٣٤/٢.

(٢) أى مما جاء الفعل فيه فى موضع المصدر دون سابك من باب الحمل على المعنى.

(٣) المقتصد ٨٠/١.

(٤) من الوافر، وهو لعروة بن الورد فى ديوانه صـ٥٧، وبلا نسبة فى المحتسب ٣٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٢، واللسان (أثر)، والهمع ٢٧/١.

(٥) شرح المفصل ١٦/٣.

(٦) الهمع ٢٧/١.

والذى يبدو لى أنه لا مانع يمنع من هذا التوجيه؛ لأن هذا من باب الحمل على المعنى، والحمل على المعنى باب واسع فى لغة العرب، لاسيما وقد وردت له شواهد كثيرة عن العرب، ومنها قول عروة بن الورد السابق:

وقالوا ما تشاء ؟ فقلت: ألهو

إلى الأصباح آثر ذى أثيرِ

قال ابن جنى(١): « أى: اللهو، فوضع (ألهو) موضع مصدره ».

وقال ابن يعيش(٢): « فأوقع الفعل على مصدره؛ لدلالته عليه، فكأنه قال فى جواب ما تشاء: اللهو ».

وقال السيوطى(٣): « فإنه نزل فيه (ألهو) منزلة اللهو؛ ليكون مفرداً مطابقاً للمسؤول عنه المفرد، وهو (ما) فى (ما تشاء)، ولم يحمل على حذف (أن)... لأن قوله: ما تشاء ؟ سؤال عما يشاء فى الحال، لا الاستقبال، ولو حمل على حذفها؛ لكان مستقبلاً، فلا يطابق السؤال ».

فإن قلت: لعله أراد، أشاء فى الحال، اللهو فى الاستقبال. قلتُ: هذا مدفوع بما قاله فى العجز:

إلى الإصباح آثرَ ذى أثير

قاله السيوطى. (٤)

ومن وضع الفعل موضع المصدر أيضاً قول على بن طفيل السعدى(٥):

---

(١) المحتسب ٣٢/٢.

(٢) شرح المفصل ٩٥/٢.

(٣) الهمع ٢٨/١ بتصرف.

(٤) السابق والصفحة نفسها.

(٥) من الوافر وهو لعلى بن طفيل السعدى فى النوادر صـ١٦١، واللسان (جن)، ونسبه ابن منظور أيضاً إلى عامر بن الطفيل فى اللسان (خظا)، وبلا نسبة فى المحتسب ٣٢/٢.

وأَهَلكنى لكمْ فى كل يومٍ .·. تَعَوُّجُكُمْ علىَّ وأستقيم

قال ابن جنى[١]: « أى: واستقامتى ».

الموضع الثالث[٢]: نسب ابن هشام[٣] إلى ابن عصفور أن (هَنَّا) فى قول شبيب بن جعيل: [٤]

حنَّت نوار ولات هَنَّا حنتِ

وبدا الذى كانت نوارُ أجنتِ

اسم (لات) و(حنت) خبرها بتقدير مضاف، أى: وقت حنت، وَرَدَّ ذلك ابن هشام بأن فيه جمعاً بين معمولى (لات) وإخراج (هَنَّا) عن الظرفية، وإعمال (لات) فى معرفة ظاهرة، وفى غير الزمان، وحذف المضاف إلى الجملة.

ثم قال[٥]: « والأولى قول الفارسى[٦]: إن (لات) مهملة، (وهَنَّا) خبر مقدم، و(حنت) مبتدأ مؤخر بتقدير (أن) مثل: تسمع بالمُعَيْدىِّ خيرٌ من أن تراه».

---

(١) المحتسب ٣٢/٢.

(٢) من المواضع التى ذكر فيها ابن هشام المثل: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه.

(٣) المغنى ٢٦٧/٦ ولم أقف عليه فى كتب ابن عصفور التى اطلعت عليها.

(٤) من الكامل، وهو لشبيب بن جعيل فى شرح شواهد المغنى صـ٩١٩، والدرر ٢٤٤/١، ١١٩/٢، والمؤتلف والمختلف صـ٨٤، والمقاصد النحوية ٤١٨/١، ولحجل بن نضلة فى الشعر والشعراء صـ١٠٢، واللسان (هنا)، ولأحدهما فى خزانة الأدب ١٩٥/٤، وبلا نسبة فى شرح المفصل ١٧/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥١/١، وتذكرة النحاة صـ٧٣٤، وخزانة الأدب ٤٦٣/٥، والهمع ٢٥٥/١، ٤٠١ و (نوار) هى أم شبيب، وهى بنت عمرو بن كلثوم.

(٥) المغنى ٢٦٨/٦،.

(٦) ونسبه أيضاً الأشمونى إلى الفارسى، ولم أقع عليه فى مؤلفات الفارسى التى وقفت عليها. يراجع الأشمونى بحاشية الصبان ٤٠٣/١.

فابن هشام يحتج بالمثل لترجيح قول الفارسى فى أن (حنت) فى البيت مبتدأ مؤخر على إضمار (أن)، والتقدير (أن حنت) كما أن (تسمع) فى المثل مبتدأ على إضمار (أن) المصدرية، والتقدير (أن تسمع)، ولا فرق بينهما إلا فى أن المبتدأ فى المثل فى رتبته، وفى البيت مؤخر.

هذا وقد اختار ابن مالك ما اختاره ابن هشام فى البيت من أن (هَنَّا) ظرف فى محل رفع خبر مقدم، و(حنت) فى موضع رفع بالابتداء، قال[1]: «وهنا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولاً بالمصدر ». لكنه لم يذكر الاحتجاج بالمثل، وكذلك فعل الأشمونى فى شرحه على الألفية. [2]

وأما الإسناد اللفظى؛ فقد احتج له ابن هشام بقول العرب[3]: «زعموا مطيّةُ الكذب »، قال[4]: « قولهم: الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً. جوابه: أن التى يراد لفظها؛ يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ... وفى المثل: زعموا مطيَّةُ الكذب ».

(١) شرح التسهيل ٢٥١/١.

(٢) الأشمونى بحاشية الصبان ٤٠٣/١.

(٣) ذكره ابن هشام، وصرح بأنه مثل، وقال السيوطى فى الهمع ٢٩/١: « قولهم زعموا مطية الكذب، لم أقف عليه فى شئ من كتب الأمثال، وذكر بعضهم أنه روى مظنة الكذب... وأخرج ابن سعد فى الطبقات عن طريق الأعمش عن شريح القاضى، قال: زعموا كنية الكذب » انتهى.
وقد وقفت عليه فى زهر الأكم فى الأمثال والحكم للحسن اليوسي ١٣٨/٣، ويراجع الكشاف ٥٤٩/٤، ومفاتيح الغيب ٢٢/٣٠.

(٤) المغنى ١٢٠/٥ بتصرف.

وقال فى موضع آخر[١]: « وقول العرب: زعموا مطيَّةُ الكذب، فليس من باب الإسناد إلى الجملة؛ لما بينا[٢] ».

فابن هشام يصرح بأن قول العرب: زعموا مَطِيَّةُ الكذب مثل، ويوجهه لبيان جواز الإسناد إلى الجملة؛ إذا قصد لفظها، أى: قصد لفظ (زعموا)؛ فجاز الإسناد إليه؛ إذ قد أرادوا ظاهر اللفظ، فحكموا للجملة بحكم المفرد. وهو يؤكد هذا المعنى فى شرح شذور الذهب، فيقول[٣]: « والإسناد اللفظى جائز فى جميع الألفاظ، كقول العرب: زعموا مَطِيَّةُ الكذب ».

فإن قلت: ما تقدير الكلام فى قولهم: زعموا مطية الكذب، على الإسناد اللفظى ؟ قلت: تقديره: هذا اللفظ مطية الكذب، أى: يقدمه الرجل أمام كلامه؛ ليتوصل به إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحكىِّ، كما يركب الرجل فى مسيره إلى بلد مطية؛ ليقضى عليها حاجته. [٤]

وعليه فـ(زعموا) جملة فعلية قصد لفظها فى محل رفع بالابتداء، و(مطية) خبره.

هذا وقد وجه الزمخشرى قولهم: زعموا مطية الكذب لبيان أنه لم يُسْنَدْ الفعل إلى الفعل فى قوله تعالى[٥]: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾، وقوله ﷻ[٦]: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ قال[٧]: « فإن قلت: كيف صح أن يُسْنَدَ إلى (لا تفسدوا) و(آمنوا)، وإسناد الفعل إلى الفعل

(١) السابق ٢٤٥/٥.
(٢) يقصد قوله السابق.
(٣) شرح شذور الذهب ٢١٩/١.
(٤) الهمع ٢٧/١ – ٢٨.
(٥) سورة البقرة من الآية: ١١.
(٦) سورة البقرة من الآية: ١٣.
(٧) الكشاف ١٠١/١ – ١٠٢ بتصرف.

مما لايصح ؟ قلتُ الذى لايصح هو إسناد الفعل إلى معنى الفعل، وهذا إسناد إلى لفظه، كأنه قيل: وإذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام... ومنه زعموا مطيَّةُ الكذب ».

وتبع الزمخشرى فى هذا النيسابورى[١] والنسفى[٢] الذين ذهبا إلى أنه كما أسند إلى لفظ الفعل فى: زعموا مطية الكذب، فكذا أسند إلى لفظ الفعل فى آيتى البقرة.

ولم يرتض أبو حيان[٣] حمل الآيتين على الإسناد إلى لفظ الفعل الذى ارتضاه فى: زعموا مطية الكذب، وجعل نائب الفاعل مضمراً تقديره (هو)، والجملة بعده مفسرة لا محل لها من الإعراب، والتقدير: وإذا قيل لهم قول شديد.

هذا والمثل: تسمع بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه، شائع الذكر فى كتب النحاة، وله توجيهات كثيرة غير ما سبق، وأغلبها يرتكز على إضمار (أن) قبل (تسمع)، وإن اختلفت طريقة التوجيه والاحتجاج؛ تبعاً لاختلاف القضية موضع الحديث.

فالفارسى[٤] يرى أن قوله تعالى[٥]: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴾ محمول على حذف الموصوف والتقدير: وشيء من نحاس، ثم أقيمت صفته مقامه،.

ويرد على هذا إشكال هو أن (شيء) فى حكم الفاعل؛ إذ هو معطوف على نائب الفاعل، فكيف يحذف ؟ وقد أجاب الفارسى عن هذا محتجاً بالمثل:

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١٦٦/١.
(٢) تفسير النسفى ٤٢/١.
(٣) البحر المحيط ١٩٦/١.
(٤) الحجة ٢٥١/٦.
(٥) سورة الرحمن من الآية: ٣٥.

تسمع بالمعدى خير من أن تراه، ووجه الاحتجاج أنه قد جاء فيه حذف المبتدأ، فكما حذف المبتدأ، يحذف نائب الفاعل.

والحاصل أن المحذوف فى المثل بعض المبتدأ، وهو (أنْ) المصدرية إلا إذا قلنا: إن المحذوف فى الآية هو الموصوف، وبقيت صفته قائمة مقامه.

هذا وقد وَظَّفَ الفارسى المثل: تسمع بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه للاحتجاج لما ذهب إليه من أن (أنْ) مقدرة فى قول الفرزدق[١]:

فحقُّ امرئٍ بين الوليد قناتُه

وكِنْدَةَ فوق المرتقى يتصعَّدُ

قال[٢]: « تقديره: (أن يتصعد)؛ فحذف (أن) ».

وكذا فى قول جرير[٣]:

نفاك الأعزُّ ابن عبد العزيز ∴ وحقكَ تُنْفَى من المسجدِ

قال[٤]: « أى حقك أن تنفى ».

ثم وَجَّه المثل لبيان صحة ما ذهب إليه فقال[٥]: « والدليل على أن (أنْ) فى هذا النحو بمنزلة المثبت فى اللفظ: ما جاء من قولهم: تسمع بالمُعَيدِيِّ خيرٌ من أن تراه، فلولا أن (أنْ) فى حكم المثبت؛ لم يجز هذا الكلام... ».

---

(١) من الطويل، وهو للفرزدق فى ديوانه صـ١٧٥، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٠٤/٦.

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٤٠٢.

(٣) من المتقارب، وهو لجرير فى ديوانه صـ٨٤٢، والنقائض صـ٧٩٨، وبلا نسبة فى الخصائص ٤٣٤/٢.

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٤٠٣.

(٥) السابق والصفحة نفسها.

وفى موضع آخر يرى أن (أقول) فى قول أبى داؤد الإيادى[١]:

إذا مـــا أقـــول أوســـعَ الأرض كلـــها

تـــــلألأ فـــــى مَخِيْلـــــةٍ وخُفُـــــوقِ

بمعنى (أظن)، وحذفت أن قبل (أوسع)، ثم قال[٢]: « فإذا قدرته كذلك؛ كان الفعل فى موضع اسم، كما كان... فى نحو: تسمع بالمعيدى ».

فهو هنا أيضاً يوظف المثل لبيان صحة ما ذهب إليه، ثم تراه يوظف المثل فى موضع آخر لبيان أن الفاعل إذا كان مصدراً منسبكاً من (أَنْ) والفعل، فإنه يجوز حذف (أن) منه، كما جاز حذفها من المبتدأ المنسبك منها مع الفعل فى المثل: تسمع بالمُعَيدىِّ خيرٌ من أن تراه. [٣]

وقال فى موضع آخر[٤]: « فكما استوى الابتداء والفاعل فى دخول الجار عليهما فى[٥]: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾ وبحسبك[٦]، كذلك استويا فى حذف (أن) معهما ».

ثم ترى الفارسى[٧] يوجه المثل مرة خامسة لبيان صحة ما ذهب إليه من أن مرفوع (ليس) فى قول أسماء بن خارجة[٨]:

---

(١) من الطويل، وهو لأبى داؤد الإيادى فى ديوانه صـ٣٢٧.
(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٤٥٩ – ٤٦٠ بتصرف.
(٣) السابق صـ٤٩٧.
(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٥٢١.
(٥) سورة الرعد من الآية: ٤٣، وغير ذلك من الكتاب العزيز.
(٦) فى نحو بحسبك درهم.
(٧) شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٥٢٠ – ٥٢١.
(٨) من الكامل، وهو لأسماء بن خارجة فى شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٥٢٠، وقال الدكتور محمود الطناحى فى تحقيقه لشرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٥٢٠ هـ٧: « لم أجد هذا البيت فى كتاب »، وقد وقفت عليه غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/١.

أولـــــيس مـــــن عجـــــبٍ أســـــائلكُمْ

مـــــا خطـــــبُ عـــــاذلتى ومـــــا خَطبـــــى

هو (أسائلكم) على إضمار (أن)، والتقدير: أن أسائلكم واحتج لهذا بحذف (أنْ) فى المثل: تسمع بالمُعَيدىِّ خيرٌ من أن تراه.

والجرجانى يوجه المثل: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، لدفع ما قد يوجه إلى قول الفارسى[١]: « فأما الفعل، فما كان مسنداً إلى شىء، ولم يسند إليه شىء ».

يقول الجرجانى[٢]: « فإن قلت جاء فى المثل: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، فأخبر بخبر عن الفعل الذى هو (تسمع)، فكيف قال الشيخ أبو على: إن الفعل لا يسند إليه شىء ؟ ».

وقد أجاب الجرجانى[٣] عن هذا، وخلاصة ما قاله أن المثل محمول على أحد أمرين: أولهما: إضمار أن قبل (تسمع). ثانيهما: تنزيل الفعل منزلة المصدر، فنزل (تسمع) منزلة (سماعك).

ثم قال[٤]: « وإذا كان الأمر على ما وصفنا؛ لم يكن هذا المثل بقادح فيما ذكره[٥]، من أن الفعل لا يسند إليه شىء، ويزيد فى وضوحه: أنك إذا قلت: تسمع بالمعيدى، وأنت لا تقصد الاسم، كنت مخبراً له بأن السماع يقع منه، كما تقول: ستسمع بحديث زيد، وإذا كنت مخبراً إياه بـ(تسمع)؛ كان إتيانك بخبر محالاً لا يقبله الحس، فقد علمت أن المعنى لا يتصور إلا بعد تقدير الاسم ».

---

(١) الإيضاح بالمقتصد ٧٦/١.
(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٧٨/١ – ٧٩.
(٣) السابق ٧٩/١ – ٨٠.
(٤) السابق ٨٠/١.
(٥) يقصد أبا على الفارسى.

ومثل ما تقدم وَظَّفَ الشاطبى والسيوطى المثل لدفع ما قد يوجه إلى ما تواضع عليه النحاة من أنه لا يسند إلا إلى الاسم، فأورد الشاطبى[١] المثل، وأوضح أنه محمول على المعنى، فهو وإن أسند فى اللفظ إلى الفعل، إلا أنه مؤول بالاسم.

وقال السيوطى[٢]: « فإن قلت: فما تصنع بقوله: تسمع بالمُعَيدىِّ خيرٌ من أن تراه، فإن الإسناد وقع فيه إلى (تسمع)، وهو فعل، ولم يرد لفظه؛ فالجواب من جهتين: أحدهما: أنه محمول على حذف (أن)، أى: أن تسمع... والثانى: أنه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر، وهو سماعك ».

وكما فعل الجرجانى فى توجيه المثل لدفع ما قد يوجه إلى كلام الفارسى، فعل الرضى مع ابن الحاجب، فابن الحاجب يقول[٣]: « فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل ».

وقد علق الرضى على كلام ابن الحاجب فقال[٤]: « قوله: الاسم المجرد، لا يَرِدُ عليه نحو: تسمع بالمعيدى لا أن تراه، وقوله: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ عند من قال: (أأنذرتهم) مبتدأ؛ لتأويلهما بالاسم، أى: سماعك بالمعيدى، وسواء عليهم إنذارك وتركه ».

وكذا فعل النيلى فى شرحه لقول ابن معط: [٥]

(١) المقاصد الشافية ٤٨/١.
(٢) الهمع ٢٧/١ بتصرف.
(٣) الكافية بشرح الكافية ٢٢٣/١.
(٤) شرح الكافية ٢٢٥/١.
(٥) الدرة الألفية بشرح النيلى ٧٨٦/٢.

القول فى بيان الاسم المبتدا ∴ المبتدأ يرفع إذ تجردا

فقال النيلى[1]: « فقوله (الاسم) احترز به من الفعل، فإنه لا يقع مبتدأ؛ لعدم المخبر عنه، فأما قولهم: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، فأصله: أن تسمع، فحذف (أنْ) من (تسمع)؛ لدلالة (أن) الثانية عليها... ».

فالرضى يوجه المثل توجيهاً لا يتعارض مع كلام ابن الحاجب فى تعريف المبتدأ، وكذلك النيلى يوجهه توجيهاً لايتعارض مع تعريف ابن معط للمبتدأ، بل يتوافق معه، ومنطلق التوجيه من إضمار (أنْ) قبل الفعل (تسمع)

وَوَجَّهَ ابنُ يعيش المثل؛ لبيان أن حذف المبتدأ أسهل من حذف الفاعل، قال[2]: « وهذا الحذف فى المبتدأ أسهل منه مع الفاعل، لو قلت: جاءنى قام أخوه، لم يحسن حسنه فى المبتدأ؛ لأن المبتدأ قد لا يكون اسماً محضاً، نحو: تسمع بالمُعَيدىِّ خيرٌ من أن تراه، المراد: سماعك بالمعيدى خير من رؤيته، وليس كذلك الفاعل ».

ولست أوافق ابن يعيش على هذا؛ لأن الفاعل قد لا يكون اسماً محضاً نحو: يعجبنى أن تقوم. أى: قيامك.

هذا وقد وَجَّهَ ابنُ مالك المثل: تسمعُ بالمُعَيدىِّ خيرٌ من أن تراه، لبيان أن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف، بطل عمله، ولذلك رفع (تسمعُ) بعد إضمار (أنْ). [3]

واحتج به قريباً من هذا حين ذهب إلى أن (يحسبون) فى قول الشاعر:

ولولا يحسبون الحلمَ جهلاً ∴ لما عدم المسيئون احتمالى[1]

---

(١) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ٧٨٦/٢.

(٢) شرح المفصل ٦٢/٣.

(٣) شرح التسهيل ٢٣٤/١ – ٢٣٥، ٥٠/٤.

رفعت بعد إضمار (أنْ)، والتقدير: لولا أن يحسبوا، فلما حذفت (أن)؛ رفع الفعل بالابتداء، كما رفع (تسمع) فى المثل.

وكذا وَجَّهَ الرضى[٢] المثل، فذهب إلى أن إضمار (أنْ) ليس بقياس، ولما أضمرت، لم تعمل، ومثل ذلك قولهم: عساك تفعل، والأصل: أن تفعل، فلما حذفت، لم تعمل، وبمثل هذا وجه ابن عقيل[٣] المثل؛ لبيان أن (ينازعنى) من قول أبى ذؤيب:

ألا زعمت أسماء أن لا أحبُّها فقلت: بلى لولا ينازعنى شُغلى

رفعت، بعد إضمار (أنْ)، كما رفعت (تسمع) بعد إضمار (أن) قبله.

وكذا فعل الشاطبى[٤]، الذى ذهب إلى أن (أنْ) المصدرية إذا حذفت لم تعمل، واحتج لذلك بالمثل.

هذا وقد وَجَّهَ الرضى المثل: تسمع بالمُعَيدىِّ خيرٌ من أن تراه، للاحتجاج لأكثر من قضية، وقد سبق شىء من ذلك، وأزيد عليه ما يلى:

ذهب إلى جواز أن يكون (تفعل) فى: عساك تفعل، بدل اشتمال من الكاف، والتقدير: عسى الأمر إياك فعلك، وهذا لا يتأتى إلا على تقدير (أن) قبل (تفعل)، كما فى المثل: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، لكنه يرى أن هذا تكلفاً. [٥]

ثم تراه يحتج بالمثل فى موضع آخر، لبيان أنه لا اعتبار باللفظ، وذلك حين ذهب إلى أن اسم الفعل، لا يجوز أن يكون مرفوع المحل على الابتداء، ولا خبر له؛ لأنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ، كما أن (تسمعُ)

---

(١) من الوافر، لم أقع عليه فى المصادر التى وقفت عليها.

(٢) شرح الكافية ٨٠/٤.

(٣) المساعد ٢٢٥/١.

(٤) المقاصد الشافية ٩٣/٦.

(٥) شرح الكافية ٤٤٨/٢.

مبتدأ فى: تسمعُ بالمُعَيدىِّ خيرٌ من أن تراه، لأنه لا اعتبار بلفظ الفعل؛ إذ معناه الاسم. (١)

ثم تراه يوجه المثل لبيان أن حذف خبر المبتدأ الذى حذف منه ما تهيأ بسببه أن يكون مبتدأ، شاذ لا يقاس عليه كما فى نحو: إذن أكرمك، فـ(أكرمك) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً، و(أن) وما دخلت عليه فى محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف وجوباً، تقديره: حاصل أو واجب ونحو ذلك، وإنما التزم حذف الخبر؛ لأن الفعل لما التزم فيه حذف (أنْ) التى بسببها تهيأ أن يصلح للابتداء، لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور، فلو أبرز الخبر؛ لكان كأنه إخبار عن الفعل، فلو ذكر الخبر؛ لكان شاذاً، وذلك نحو قولهم فى المثل: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، إذ هو فى صورة الإخبار عن الفعل.(٢)

ثم تراه يوجه المثل، لبيان أن قولهم(٣): عسى الغوير أبؤساً، محمول على أن يكون تقديره: عسى الغوير أن يكون أبؤساً، وإنما جاز حذف (أنْ)؛ لقوة الدلالة، وذلك لكثرة وقوع (أنْ) بعد مرفوع (عسى) فهو كحذف الصدر، وإبقاء معموله. واحتج لذلك بحذف (أن) فى المثل: تسمع بالمُعَيدىِّ خيرٌ من أن تراه، فهو يوظف: المثل لتأييد ما ذهب إليه فى توجيه قولهم: عسى الغوير أبؤساً. (٤)

---

(١) شرح الكافية ٨٦/٣.

(٢) شرح الكافية ٤٥/٤.

(٣) مثل قالته الزبَّاء لقومها عند رجوع قصير من العراق، ومعه رجال، وقد بات بالغوير على طريقه، تعنى: لعل الشر يأتيكم من قبل هذا المكان ، وأصل المثل: أنه كان غار فيه ناس، فانهار عليهم، أو أتاهم فيه عدو؛ فقتلهم، فصار مثلاً لكل شئ يخاف منه أن يأتى منه شر، وهو يضرب للرجل يقال له: لعل الشر جاء من قبلك، أو للرجل يخبر بالشر، فيتهم به، والغوير: ماء لكلب فى ناحية السماوة و(أبؤسا): جمع بؤس وهو الشدة. يراجع كتاب الأمثال صـ٣٠٠، وجمهرة اللغة صـ٧٨٣، ومجمع الأمثال ١٧/٢، والمستقصى ١٦١/٢، واللسان (جيأ)، (غور)، (بأس)، (عسا)، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢.

(٤) شرح الكافية ٢١٦/٤ – ٢١٧.

وفى موضع آخر نرى الرضى[١] يحتج بالمثل لما ذهب إليه من أن (أنْ) إذا حذفت من أخبار (كاد) و(عسى) و(أوشك) فإما أن تقدر مع الحذف، وإما أن تحذف رأساً بلا تقدير، ويحتج لحذفها وهى مرادة بقولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، حيث حذفت (أنْ) وهى مرادة، بدليل ذكر الخبر (خيرٌ).

هذا وقد وَجَّهَ سيبويه وابن الشجرى المثل توجيهاً غير ما سبق مداره تخفيف الدال من المعيدى؛ لأنه مثل، فسيبويه[٢] يرى أنهم قالوا: ليت شعرى، بالتخفيف؛ لأنه كثر فى كلامهم، وكذا قالوا: ذهب بعذرتها وهو أبو عذرها؛ لأن هذا كثير فى كلامهم، فجرى مجرى المثل، واحتج لذلك بقولهم فى المثل: تسمع بالمُعَيدىِّ خيرٌ من أن تراه، بتخفيف الدال، وحقها التشديد؛ لأن هذا مثل والأمثال لا تغير.

وكذا فعل ابن الشجرى[٣] الذى يرى أنهم قالوا (فى عبد شمس): (عَبُشَّمْسش)، فألقوا الدال على الساكن، الذى هو الباء، ثم أدغموا الدال فى الشين، وإن كان ذلك شاذاً، ولا يحسن مثله، وإنما جاز على شذوذه؛ لأنه كثير فى الاستعمال وهو علم، والأعلام تغير كثيراً، واحتج لذلك بلزوم (المعيدى)، التخفيف، أعنى: تخفيف الدال فى قولهم: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، وحقه التشديد؛ لأنه تصغير معدى بتشديد الدال. فسيبويه وابن الشجرى يوظفان المثل لتوجيه التخفيف فى (ليت شعرى)، وذهب بعذرتها، و(عَبُشَّمْسش) ونحو ذلك؛ لأنه يجرى كثيراً فى كلامهم، فصار كالمثل، والأمثال لا تغير، كما التزم تخفيف الدال فى (المعيدى).

---

(١) شرح الكافية ٢٢١/٤.
(٢) الكتاب ٤٤/٤.
(٣) أمالى ابن الشجرى ١٨١/٢.

أخلص من هذا إلى القول بأن المثل: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، من الأمثال التى وظفها النحاة فى مواضع كثيرة للاحتجاج لكثير من الآراء والمذاهب النحوية، ولا يكاد يخلو منه كتاب نحوى، وهو متعدد الذكر فى الكتاب الواحد، فابن هشام فى المغنى احتج به فى ثلاثة مواضع، واحتج به الفارسى فى شرح الأبيات المشكلة الإعراب فى خمسة مواضع، والرضى فى شرح الكافية فى ثمانية مواضع وغير ذلك كثير.

لغة القصر فى (الأخ) من الأسماء الستة

فى سياق حديث ابن هشام عن اللام المقحمة[١]، ذكر اختلاف النحويين فى نحو: لا أبا لزيد، ولا أخا له ونحو ذلك، فأوضح أن فيه ثلاثة مذاهب: **الأول**: أن (أبا وأخا) اسمان مضافان، واللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، ولا اعتداد بها، والخبر محذوف، والإضافة محضة، ونسبه إلى سيبويه. والحاصل أنه قول سيبويه[٢] والجمهور[٣]، ونسبه ابن مالك[٤] إلى كثير من النحويين. **الثانى**: أنهما اسمان مفردان، غير مضافين، وعوملا معاملة المضاف فى الإعراب، والمجرور باللام فى موضع الصفة لهما، وعليه فخبر (لا) النافية للجنس محذوف، واللام متعلقة بمحذوف، ولم ينسب ابن هشام هذا القول ، وهو قول ابن مالك[٥]، ونسبه السيوطى[٦] إلى هشام وابن كيسان.

ثم ذكر ابن هشام المذهب الثالث فقال[٧]: « وعلى قول من جعلهما [اللام وما بعدها] خبراً، وجعل (أبا) و(أخا) على لغة من قال[٨]:

---

(١) هى اللام المعترضة بين المتطابقين. يراجع المغنى ١٨٧/٣ – ١٩٠.

(٢) الكتاب ٣١٥/١.

(٣) الهمع ٤٦٥/١.

(٤) شرح التسهيل ٦٠/٢.

(٥) شرح التسهيل ٦٠/٢ – ٦٤.

(٦) الهمع ٤٦٥/١.

(٧) المغنى ١٨٩/٣ – ١٩٠ بتصرف.

(٨) من الرجز، وهو لرؤبة فى ملحق ديوانه صـ١٨٢، والتصريح ٦٤/١، والمقاصد النحوية، ١٢٩/١، ولأبى النجم فى ديوانه صـ٢٢٧، ولرؤبة أو لأبى النجم فى الدرر ١٠٦/١، والمقاصد النحوية ١٣٣/١، ٦٣٦/٣، وشرح شواهد المغنى ١٢٧/١، وله = =أو لرجل من بنى الحارث فى خزانة الأدب ٤٥٥/٧، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٥٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ٤٥/١، ورصف المبانى صـ٢٤، ٢٣٦، والتذييل والتكميل ١٦٦/١، وتخليص الشواهد صـ٥٨، وخزانة الأدب ١٠٥/٤، ٤٥٣/٧.

إن أباها وأبا أباها ∴ قد بلغا في المجد غايتاها

وقولهم[1]: مكره أخاك لا بطل.... فاللام للاختصاص، وهى متعلقة باستقرار محذوف ».

وفى موضع آخر من المغنى ذكر ابن هشام المثل: مكره أخاك لا بطل، فى حديثه عن الفصل بين المتضايفين فقال[2]: « والعاشر بين المتضايفين، كقولهم: هذا غلام والله زيد، ولا أخا فاعلم لزيد، وقيل الأخ هو الاسم[3]، والظرف الخبر، وإن الأخ حينئذ جاء على لغة القصر كقوله: مكره أخاك لا بطل ».

فابن هشام يوظف المثل: مكره أخاك لا بطل، للاحتجاج لقول من يرى أن اللام فى نحو: لا أبا لزيد، ولا أخاله، للاختصاص، وهى متعلقة باستقرار محذوف، وهى وما بعدها فى موضع خبر (لا) النافية للجنس، ويترتب على هذا أن (أبا) و(أخا) اسمان مفردان، وإنما لزما الألف على لغة من يقول: مكره أخاك لا بطل، وهذه اللغة هى لغة القصر، وهى تكون فى (الأب والأخ والحم)

(١) هذا المثل يضرب لمن ليس من طبعه الشجاعة، أو لمن يُحمل على ما ليس من شأنه، وهو من كلام أبى حَنَشٍ، حين بلغ خاله (بيهس) أن ناساً من أشجع فى غار يشربون وهم يقاتلون إخوته، فقال له: هل لك فى غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها، وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه فيه قائلاً: ضرباً أبا حنش، فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل، فقال أبو حنش: مكره أخاك لا بطل. يراجع: الفاخر صـ٦٢ – ٦٣، وأمثال أبى عبيد صـ٢٧١، والمستقصى ٣٤٧/٢، ومجمع الأمثال ٣١٨/٢، وروايته فيهن: مكره أخوك، وعليها فلا شاهد فيه. وجاء مكره أخاك فى: جمهرة الأمثال ٢٤٢/٢.

(٢) المغنى ٧٨/٥.

(٣) أى اسم (لا) النافية للجنس.

من الأسماء الستة، حيث يلزمن الألف رفعاً، ونصباً، وجراً، مثل (عصا)، ويكون الإعراب بعلامات مقدرة على الألف. (١)

ولم ينسب ابن هشام هذا المذهب، ونسبه السيوطى(٢) إلى الفارسى، وابن يسعون، وابن الطراوة، وهذا القول هو ما أميل إليه، لسلامته من التأويل، والزيادة، والحذف وهى أشياء خلاف الأصل. (٣)

ويترتب على هذا القول: ألا تكون اللام زائدة، بل للاختصاص، وهى وما بعدها متعلقان باستقرار محذوف خبراً لـ(لا) النافية للجنس، والتقدير: لا أبا كائنٌ لزيد، ولا أخا كائنٌ له.

ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والاستقرار صفة لاسم (لا) والتقدير: لا أبا كائناً لزيد، ولا أخا كائناً له، و(أبا) و(أخا) اسما (لا) النافية للجنس، لزما الألف على لغة القصر، على حد ما جاء فى المثل: مكره أخاك لا بطل.

وفى الموضع الآخر يوجه ابن هشام المثل: مكره أخاك لا بطل، للاحتجاج لقول من يرى أن نحو: لا أخا فاعلم لزيد، لم يفصل فيه بين المضاف (أخا) والمضاف إليه (لزيد)، وإنما فصل فيه بين اسم (لا) وخبرها، ويتوجه إلى هذا إشكال، وهو نصب (أخا) على الرغم من أنه اسم مفرد غير مضاف، وابن هشام يدفع هذا بأنه جاء على لغة القصر فى لزوم الألف على حد قولهم فى المثل: مكره أخاك بطل.

هذا والمثل: مكره أخاك لا بطل، يدور فى كتب النحويين شاهداً للغة القصر فى (الأخ) من الأسماء الستة، على نحو ما تجد عند ابن مالك(٤)، وابن

(١) المساعد ٢٧/١، والصفوة الصافية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ١٠٥/١.
(٢) الهمع ٤٦٥/١.
(٣) السابق والصفحة نفسها.
(٤) شرح التسهيل ٤٥/١.

أبى الربيع[١]، وأبى حيان[٢]، والمكودى[٣]، والشاطبى[٤]، والسيوطى[٥]، وغيرهم، ولعل مما يدل على قيمة المثل فى الاحتجاج والتوجيه: أنه كل ما جاء فى لغة القصر فى (الأخ)، فإن قلت: جاء فيها شاهد آخر، هو قول الشاعر:[٦]

أخـــاكَ الـــذى إن تَدْعُـــهُ لِمُلِمَّـــةٍ

يُجِبْـــكَ لمـــا تبغـــى ويكفيـــك مـــن يَبْغـــى

وإن تَجْفُـــهُ يومـــاً فلـــيس مكافئـــاً

فَيطمـــعَ ذو التزويـــر والوشـــى أن يُصْـــغى

قلت: يحتمل أن يكون نصب (أخاك) على الإغراء؛ فلا شاهد فيه يقول أبو حيان[٧]: « ولا دليل فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعل، التقدير: الزم أخاك، وإذا دخل الدليل الاحتمال؛ سقط به الاستدلال».

وعليه، فلم يبق شاهد للغة القصر فى (الأخ) إلا ما جاء فى المثل: مكره أخاك بطل.

---

(١) البسيط فى شرح جمل الزجاج ١/١٩٠.
(٢) التذييل والتكميل ١/١٦٥.
(٣) شرح المكودى على الألفية ١/٩٧.
(٤) المقاصد الشافية ١/١٥١.
(٥) الهمع ١/١٣٠.
(٦) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظر غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٥، والتذييل والتكميل ١/١٦٦.
(٧) التذييل والتكميل ١/١٦٦.

فإن قلت: يُروى: مكره أخوك، قلتُ: الرواية معارضة بالرواية، وليس ثمة ما يصرفها عن الحمل على لغة القصر، بخلاف البيت، فإنه يجوز النصب على الإغراء.

هذا و(مكره) خبر مقدم، و(أخاك) مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة المقدرة على الألف، و (لا بطل) عطف على الخبر مقدم.

❁❁❁

مجيء واو الجماعة لغير العقلاء

يرى أبو سعيد السيرافى[١] أن واو الجماعة تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، وجعل من ذلك قولهم: أكلونى البراغيث، وذلك إذا وصفت بالأكل لا بالقرض.

وقد علق ابن هشام[٢] على هذا بأنه سهو من أبى سعيد؛ لأن الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة.

ثم ذكر رأى ابن الشحرى[٣] فى أن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم، على حد قول عُلَّفَة بن عقيل[٤]:

أكلتَ بنيكَ أكلَ الضبِّ حتى

وجدتَ مرارة الكلأ الوبيلِ

أى: ظلمتهم، وشبه الأكل المعنوى بالحقيقى.

---

(١) المغني٤/٤٠٥

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) أمالى ابن الشجرى ٢٠٣/١.

(٤) من الوافر، وهو لعلفة بن عقيل فى أمالى ابن الشجرى ٢٠٣/١، ٤٢٧/٢، ولعملس بن عقيل فى الحيوان ٤٩/٦ ولأرطاة بن سهية فى الأغانى ٢٦٩/١٢، ولعلقمة بن عقيل فى المجازات النبوية للشريف الرضى صـ٣٣١، ولعلة تصحيف لعلفة.
و(علفة) منقول من واحد العلف، وهو ثمر الطلح. و(الوبيل) الوخيم الذى لا يوافق المزاج. و(الكلأ) العشب. يراجع أمالى ابن الشجرى ٢٠٥/١، وحاشية الشمنى على مغنى اللبيب ١١١/٢.
وذكر الجاحظ بعد البيت:

فلو أن الأولى كانوا شهوداً ∴ منعت فناء بيتك من بجيلِ

يراجع الحيوان ١٩٧/١.

ثم ذكر إعراب (الضب) فى البيت فقال[1]: « والأحسن فى (الضب) فى البيت ألا يكون فى موضع نصب على حذف الفاعل، أى: مثل أكلك الضبَّ، بل فى موضع رفع على حذف المفعول، أى: مثل أكل الضب أولاده؛ لأن ذلك أدخل فى التشبيه، وعلى هذا فيحتمل الأكل الثانى أن يكون معنوياً؛ لأن الضب ظالم لأولاده بأكله إياهم، وفى المثل[2]: أعقُّ من ضب».

فابن هشام يوجه المثل: أعقُّ من ضب، للاحتجاج بأن الأكل فى قولهم: أكلونى البراغيث، بمعنى العدوان والظلم، وليس بمعنى الأكل الحقيقى، وهذا سبب إجراء البراغيث مجرى العقلاء؛ لأن الظلم من صفات العقلاء ويترتب على هذا أن يكون (الضب) فى البيت في موضع رفع على حذف المفعول، والتقدير: مثل أكل الضب أولاده؛ لأن هذا أدخل فى معنى التشبيه، حيث شبه ظلم الرجل أولاده وطرده لهم، بظلم الضب أولاده؛ لأنه يأكلهم، وعليه فالضب فى البيت فاعل، والمفعول محذوف، والأكل الثانى معنوى بمعنى الظلم، وهذا أدخل فى تحقيق وجه الشبه بين الطرفين. فاحتجاج ابن هشام بالمثل قائم على توجيه معناه. وهذا الذى ذكره ابن هشام فى توجيه المثل هو قول ابن الشجرى، حيث يقول[3]: « والقول عندى إننا لا نحمل قولهم: أكلونى البراغيث، على الأكل الحقيقى؛ بل نحمله على معنى العدوان والظلم والبغى ..... وعلى ذلك قول علفة بن عقيل بن علفة المرى لأبيه:

أكلـــتَ بنيـــك أَكْـــلَ الضَّـــبِّ حتـــى

---

(١) المغنى ٤٠٧/٤.

(٢) مثل يضرب لمجاوزة الحد فى البغى والعدوان، ويروى: أعق من الضب، و: أبرُّ من هِرَّة وأعق من ضب. يراجع مجمع الأمثال ٤٧/٢، والحيوان ١٩٦/١، ١٩٧، ٥٨/٦، ١٣٦ – ١٣٧، ١٠/٧، والدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة صـ٣٠٦، وثمار القلوب فى المضاف والمنسوب صـ٤١٦.

(٣) أمالى ابن الشجرى ٢٠٣/١ – ٢٠٥ بتصرف.

أى: ظلمتهم وبغيت عليهم... فإذا حملنا الأكل فى قولهم: أكلونى البراغيث، على هذا المعنى؛ صح إجراء البراغيث مجرى العقلاء؛ لأن الظلم والبغى من أوصاف العقلاء، وقول علفة بن عقيل:

*** أكلتَ بنيك أَكْلَ الضَّبِّ ***

شَبَّه فيه الأكلَ المستعار للتعدى بالأكل الحقيقى، فإن شئت قدرت أن المصدر مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف، أى: أكلت بنيك أكلاً مثل أكل الضب... وإن شئت قدرت المصدر مضافاً إلى فاعله، والمفعول محذوف، أى: أكلت بنيك أكلاً مثل أكل الضب أولاده، ومن أمثالهم: أعق من ضب؛ لأنه فيما يؤثر يأكل أولاده... ».

والمطلع على توجيه ابن الشجرى وابن هشام للمثل أعق من ضب، يدرك أن الفرق بين التوجيهين: أن ابن الشجرى يحمل الأكل على معناه الحقيقى، فيكون الشاعر فى قوله:

*** أكلتَ بنيك أَكْلَ الضَّبِّ ***

قد شبه الأكل بمعناه المجازى وهو الظلم والتعدى بالأكل الحقيقى أعنى: أكل الضب أولاده.

أما فى توجيه ابن هشام، فالأكل فى المثل محمول على المعنى المجازى وهو الظلم والتعدى، فيكون الشاعر فى قوله:

*** أكلتَ بنيك أَكْلَ الضَّبِّ ***

قد شبه الأكل بمعناه المجازى وهو الظلم والتعدى، بظلم الضب لأولاده ومجاوزته الحد فى ذلك، وعليه فموطن الاستشهاد بالبيت عند ابن الشجرى هو الأكل الأول، أما عند ابن هشام فموطن الاستشهاد هو الأكل الأول والثانى.

والذى يبدو لى أن المثل: أعقُّ من ضب، محمول على الأكل بمعناه الحقيقى كما ذهب ابن الشجرى، يؤيد هذا قول ابن منظور(١): « وفى المثل: أعقُّ من ضب؛ لأنه ربما أكل حسوله »، ويقول(٢): « وفى المثل: أعقُّ من ضب... إنما يريد الأنثى، وعقوقها: أنها تأكل أولادها ».

ويقول ابن فارس(٣): « وهو أعقُّ من ضب؛ لأن الضب تقتل أولادها».

فإن قلت كيف يأكل الضب أولاده ؟ قلت: ذكر ابن الشجرى(٤): أن الضبة إذا باضت؛ حرست بيضها من الحية وغيرها، فإذا خرج أولادها من البيض؛ ظنتها شيئاً يريد أولادها؛ فوثبت عليها فقتلتها وأكلتها، فلا ينجو منها إلا الشريد.

وذكر الجاحظ(٥): أن الضب إذا أراد أن يأكل حسوله؛ وقف لها من جحرها فى أضيق موضع من منفذه؛ فإذا خرجت أكلها، فإذا امتلأ جوفه؛ انحط عن ذلك المكان شيئاً قليلاً، فلم يفلت منه شىء من ولده، إلا بعد أن يشبع ويزول عن موضعه.

هذا وقد جاء شاهد شعرى مثل بيت علفة بن عقيل، وهو قول الشاعر(٦):

أكلــــتَ بنيـــــك أكْـــــلَ الضَّـــــبِّ حتـــــى

---

(١) اللسان (ضبب).
(٢) السابق (عقق) بتصرف.
(٣) مقاييس اللغة (عق).
(٤) أمالى ابن الشجرى ٢٠٥/١.
(٥) الحيوان ٤٨/٦.
(٦) من الوافر، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى الحيوان ١٩٧/١، ٤٩/٦.

تركت بنيك ليس لهم عديدُ

وما قيل فى بيت علفة يقال فى هذا البيت.

ومما تقدم يظهر لى أن واو الجماعة جاءت لغير العقلاء فى قولهم: أكلونى البراغيث؛ لجريان (البراغيث) مجرى العقلاء؛ إذ تشاركا فى صفة الأكل؛ لأن البراغيث يكون منها القرض والأكل، فإذا جرى منها الأكل؛ شاركت العقلاء فعوملت معاملتهم، وإذا كان منها القرض، خالفتهم، فلم تعامل معاملتهم، وهذا هو مذهب أبى سعيد السيرافى، ولا يتوجه إليه ما ذكره ابن هشام من أن الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة، فهذا مما لا يخفى على أمثال أبى سعيد، وإنما أراد أبو سعيد أن (البراغيث) قد يكون منها القرض أو الأكل، وفى الأكل تشارك العقلاء، فتستحق أن تعامل معاملتهم.

❁❁❁

الابتداء بالنكرة الموصوفة بوصف مقدر

الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه والحكم على الشىء لا يكون إلا بعد معرفته، ولا يكون المبتدأ نكرة إلا إذا حصلت الفائدة؛ لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت؛ جاز الابتداء بالنكرة.(١)

وقد جاء المبتدأ نكرة فى مثل من أمثال العرب، وهو قولهم(٢): « شرٌّ أهرَّ ذا ناب » وقد اختلفت كلمة النحويين فى توجيه هذا المثل والاحتجاج به،

(١) يراجع شرح الكافية للرضى ٢٠٢/١ – ٢٠٣.

(٢) مثل من أمثال العرب يُضرب عند ظهور أمارات الشر ومخايله يقال: (أهره) إذا حمله على الهرير وهو أن يصوت دون نباح، و(ذا ناب): الكلب أو السبع. يراجع المثل فى: مجمع الأمثال ٣٧١/١، والمستقصى ١٣٠/٢.

وقد عرض ابن هشام لهذا فقال[1]: عن مسوغات الابتداء بالنكرة: « أن تكون موصوفة لفظاً، أو تقديراً، أو معنى، فالأول نحو[2]: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾... والثانى: نحو قولهم: السمن منوان بدرهم، أى منوان منه بدرهم، وقولهم: شرٌّ أهرَّ ذا ناب، و:

قــــدرٌ أَحَلَّـــك ذا المجـــــاز وقـــــد أرى

وأبـــــىَّ مالـــــك ذو المجـــــاز بـــــدار[3]

إذ المعنى: شرٌ أىُّ شر، وقدرٌ لا يغالب ».

وأقول: ابن هشام يحتج بقول العرب: شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب، على أنه ابتدئ بالنكرة (شَرٌّ)؛ لأنها موصوفة بصفة مقدرة، والتقدير: شَرٌّ أَىُّ شَرٍّ أَهَرَّ ذا ناب. ويذكر شاهدين لهذا غير المثل: أولهما: مثال مصنوع وهو قولهم: السمن منوان بدرهم، أى: منه، والثانى: قول مؤرج السلمى:

*** قدر أحلك ذا المجار وقد أرى ***

والتقدير: قدر لا يغالب. وقدم الاحتجاج بالمثل على الشعر كما ترى.

وأريد أن أسجل هنا أن أمثالاً أخرى وردت عن العرب تحتمل ما يحتمله المثل: شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب، ومنها قولهم[4]: شىء جاء بك، حكاه

---

(١) المغنى ٤٣٩/٥ – ٤٤٢ بتصرف.

(٢) سورة الأنعام من الآية: ٢.

(٣) البيت من الكامل، وهو لمؤرج السلمى، وهو شاعر أموى فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٠/٧، وخزانة الأدب ٢٧٢/٢، و بلا نسبة فى أمالى ابن الشجرى ٢٣٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٣، والارتشاف ١١٠١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٥/١.

(٤) مثل يضرب للرجل يجئ فى وقت غير معهود. يراجع كتاب الأمثال لأبى عبيد صـ٦٥، والفاخر صـ١٥٢، والمستقصى ٤٥٠/١ .

سيبويه[١]، والسهيلى[٢]، وقولهم[٣]: مأربٌ دعاك إلينا لا حفاوة، حكاه أبو حيان[٤].

وقولهم[٥]: شر ما ألجأك إلى مخَّة عُرقوب، حكاه السهليى[٦] والرضى[٧].

وقولهم[٨]: أَمْرٌ أقعده عن الحرب، حكاه الرضى[٩] وابن أبى قاسم[١٠].

والتقدير: شىءٌ أىُّ شىء جاء بك أو شىءٌ عظيم، ومأربٌ أىُّ مأرب دعاك إلينا، أو مأربٌ عظيمٌ، وشرٌ أىُّ شر ألجأك، أو شرٌ عظيم، وأمرٌ أىُّ أمرٌ أقعده عن الحرب، أو أمرٌ عظيم ونحو ذلك.

وابن هشام لم يذكر من هذه الأمثال إلا قولهم: شرٌ أَهَرَّ ذا ناب، ولعل السبب فى هذا أنه أشهرها؛ فاكتفى به. كما جاء شاهد شعرى غير ما ذكر ابن هشام يحتمل ما يحتمله المثل وهو قول الشاعر[١]:

---

(١) الكتاب ٢٢٩/١.

(٢) نتائج الفكر صـ٣١٦.

(٣) مثل يضرب للرجل إذا كان يتملقك، أى إنما بك حاجة إلىَّ لا حفاوة لك بى. يراجع جمهرة الأمثال ١٨٩/٢، ومجمع الأمثال ٣٣٤/٣ .

(٤) الارتشاف ١١٠١/٢.

(٥) مثل يضرب للمضطر جداً قال الميدانى: « والمعنى ما ألجأك إليها إلا شر، أى فقر وفاقة، وذلك أن العرقوب لا مخ له، وإنما يحوج إليه من لا يقدر على شئ ». يراجع مجمع الأمثال ٣٨٥/١، وقد ورد المثل فى جمهرة الأمثال ٥٤٩/١، وكتاب الأمثال صـ٣١٢، والمستقصى ١٣١/٢.

(٦) نتائج الفكر صـ٣١٦.

(٧) شرح الكافية ٢٠٣/١.

(٨) لم أقع عليه فى كتب الأمثال التى وقفت عليها. ويروى: مهم أقعده. يراجع النجم الثاقب ٢٣٧/١.

(٩) شرح الكافية ٢٠٣/١.

(١٠) النجم الثاقب (شرح كافية ابن الحاجب) ٢٣٧/١.

قضـــاء رمـــى الأشـــقى بســـهم شـــقائه

وأغـــرى بســـبل الخـــير كـــلَّ ســـعيد

والتقدير: قضاء أىُّ قضاءٍ، أو قضاء عظيم ونحو ذلك.

هذا وما ذكره ابن هشام فى توجيه المثل: شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب، من أنه ابتدئ بالنكرة (شر)؛ لأنها موصوفة بصفة مقدرة، لم أقف على أحد ذكره قبله. وسيبويه يحتج بالمثل للابتداء بالنكرة؛ لأنها فى معنى المحصور، قال[٢]: « وأما قوله: شىء ما جاء بك فإنه يحسن، وإن لم يكن على فعل مضمر؛ لأن فيه معنى: ماجاء بك إلا شىء، ومثله مثل العرب: شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب ».

وقد نسج على منوال سيبويه جمهور النحويين، وإن اختلفت عباراتهم فى هذا، يقول الجرجانى[٣]: « وقالوا فى المثل: شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب... لأنه يتضمن معنى النفى... ما أهر ذا ناب إلا شر » ويقول أبو حيان[٤]: «... أو مثبتاً ومعناه الحصر: « شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب، ومأرب دعاك إلينا لا حفاوة... أى: ما أهر ذا ناب إلا شر... ».

ويقول ابن مالك[٥]: « ومثال النكرة المقدر إيجابها بعد نفى قولهم: شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب، فإنه بمعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر... ».

---

(١) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٥/١، ونتائج التحصيل فى شرح كتاب التسهيل لمحمد بن أبى بكر المرابط الدائى صـ١٠١٩.

(٢) الكتاب ٢٢٩/١.

(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ٣٠٨/١ بتصرف.

(٤) الارتشاف ١١٠١/٢ – ١١٠٢ بتصرف.

(٥) شرح التسهيل ٢٩٥/١.

ويقول ابن أبى الربيع[١]: «... أن يكون فيه معنى الحصر، وذلك نحو قولهم: شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب، المعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر ».

وجعل المسوغ للابتداء بالنكرة فيما سبق كونها فى معنى المحصور، على تقدير النفى والاستثناء ، فيه نظر؛ إذ الحصر غير مراد، فقد يُهر من الخير كما يُهر من الشر.

هذا ومن النحاة من وَجَّهَ المثل: شر أهر ذا ناب، التوجهين السابقين كابن عقيل والسيوطى، حيث ذهب ابن عقيل فى شرحه للألفية[٢] إلى جواز أن يكون التقدير: ما أهر ذا ناب إلا شر، فابتدئ بالنكرة؛ لأنها فى معنى المحصور، ويجوز أن يكون التقدير: شر عظيم أهر ذا ناب، فابتدئ بالنكرة لكونها موصوفة، إذ الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدراً، وهو ههنا مقدر. لكنه فى (المساعد) ذهب فى توجيه المثل إلى أن التقدير: ما أهر ذا ناب إلا شر، فذكر الحصر، ولم يذكر الوصف المقدر. [٣]

وإذا كان ابن عقيل فى شرحه على الألفية قد جَوَّزَ التوجيهين، وابتدأ بالحصر، فإن السيوطى[٤] سلك طريقه، فذكر التوجيهين، لكنه ابتدأ بالوصف المقدر.

وقد وَجَّهَ ابن عصفور المثل هذا التوجيه ولكن من جهة أخرى؛ إذ جعل المسوغ كون الكلام فى معنى كلام آخر، قال[٥]: « أو يكون الكلام فى معنى كلام آخر، وهو قليل، ومنه قولهم: شيء ما جاء بك، وشَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب، أى: ما جاء بك إلا شيء، وما أهر ذا ناب إلا شر ».

---

(١) البسيط فى شرح جمل الزجاج ٥٣٩/١.
(٢) شرح الألفية ٢٢١/١.
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٢١/١.
(٤) الهمع ٣٢٦/١، ٣٢٧.
(٥) المقرب ٨٢/١.

يعنى: أن الكلام مثبت لكنه فى معنى المنفى، لكنى لا أوافقه على رمى ذلك بالقلة؛ إذ وردت له شواهد كثيرة، كما تقدم.

هذا وقد ذهب ابن يعيش فى توجيه المثل مذهباً مبنياً على ما سبق، وهو أن المسوغ للابتداء بالنكرة فيه: أنها فى معنى الفاعل قال[١]: «فالابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل، وجرى مثلاً، فاحتمل، والأمثال تُحْتملُ ولا تُغير... ». وتبعه فى هذا الرضى قال[٢]: « يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع... والثانى: المبتدأ الذى هو فاعل فى المعنى نحو: شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب... ». والذى دعا ابن يعيش والرضى إلى هذا أن معنى المثل: ما أهر ذا ناب إلا شر، لكنهما لم ينظرا إلى الحصر، وإنما نظرا إلى كون (شر) فاعلاً.

فإن قلت: كيف جاز الابتداء بالنكرة على هذا المعنى ؟ قلت: الفاعل يجوز فيه أن يكون نكرة[٣]، أو أن الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه .[٤]

لكن الرضى[٥] لا يرتضى أن يكون المبتدأ هنا مخصصاً بالحكم المتقدم؛ واحتج بأن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم، فأنت حاكم على غير المختص، فلا يتم قولهم فى تعليل كون المبتدأ معرفة أو مختصاً: إن الحكم ينبغى أن يكون على مختص، ولو اكتفى بالاختصاص الحاصل من الخبر؛ لجاز الابتداء بأى نكرة كانت، سواء تقدم الخبر عليها، أو تأخر؛ لأن المخصص فى الصورتين حاصل على الجملة، وعليه فالمبتدأ لا يخصص بما تقدم.

---

(١) شرح المفصل ٨٦/١.
(٢) شرح الكافية ٢٠٣/١ بتصرف.
(٣) النجم الثاقب (شرح كافية ابن الحاجب لابن أبى القاسم) ٢٣٧/١.
(٤) شرح الكافية للرضى ٢٠٤/١.
(٥) شرح الكافية ٢٠٤/١، ويراجع حاشية الشمنى على مغنى اللبيب ١٦٧/٢.

هذا وقد وجه ابن أبى الربيع[١] المثل: شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب، توجيهاً آخر غير ما سبق؛ حيث احتج به على وجوب تأخير الخبر (أهر ذا ناب)؛ لأن المبتدأ (شر) تقدم للحصر، والتقدير: ما أهر ذا ناب إلا شر، وعليه فلا يجوز للمبتدأ أن يتأخر إلا على رَدِّ (ما)، وهذا التوجيه – كما ترى – مبنى على معنى الحصر.

هذا وقد جاء مثل عن العرب، وهو قولهم[٢]: « إن مضى عَيْرٌ فَعَيْرٌ فى الرِّباط، وقد احتج به كثير من النحويين للابتداء بالنكرة (فعير)؛ لوقوعها بعد فاء الجزاء، تجد هذا عند ابن مالك[٣]، وأبى حيان[٤]، وابن عقيل[٥]، والسيوطى[٦]، ولم يرد شاهد غير المثل لهذه القاعدة، وهذا يكشف عن قيمة المثل فى الاحتجاج والتوجيه.

---

(١) البسيط فى شرح جمل الزجاج ٥٩١/١.

(٢) مثل يضرب فى الرضا بالحاضر، ونسيان الماضى، أو يضرب للشئ يقدر على العوض منه؛ فيستخف بفقده، ويروى فى مجمع الأمثال ٢٥/١: إن ذهب عير، وفى المستقصى ٣٧٢/١: إن فر عير، وعند ابن عقيل فى المساعد ٢١٩/١: إن يذهب عير فعير من الرهط، وفى شرحه على الألفية ٢٢٥/١، إن ذهب عير فعير فى الرباط. والعير: الحمار وحشياً أو أهلياً، وغلب على الوحشى، ومن معانيه: السيد والملك، وعير القوم: سيدهم، والرباط: ما تشد به الدابة، والرهط: ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة، ومعنى المثل: إن ذهب عير فلم يعلق بالحبالة، فاقتصر على ما علق. يراجع اللسان (عير).

(٣) شرح التسهيل ٢٩٤/١.

(٤) الارتشاف ١١٠١/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٩/٣.

(٥) المساعد ٢١٩/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٥/١.

(٦) الهمع ٣٢٨/١.

ولم يرتض ابن هشام هذا التوجيه؛ فرده بأن فيه نظراً؛ لأن المعنى: فعير آخر. قال[1]: « لأن المعنى: فَعَيْرٌ آخر، ثم حذف الصفة ».

فتوجيه المثل عند ابن هشام أنه من باب الابتداء بالنكرة الموصوفة بوصف مقدر، والتقدير: فَعَيْرٌ آخر، على نحو ما وجه به قولهم: شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب.

والذى يبدو لى أن المثل محمول على الابتداء بالنكرة الموصوفة بوصف مقدر، كما ذهب ابن هشام، والتقدير: فَعَيْرٌ أخر، أو غيره، ونحو ذلك؛ لأن فاء الخبراء قد تحذف[2]. نحو قول الشاعر[3]:

مـــن يفعـــل الحســـنات اللـــه يشـــكرها

والشـــرُّ بالشـــرِّ عنـــد اللـــه مـــثلان

فإذا حذفت، كانت النكرة بلا مسوغ يجعل فى الابتداء بها فائدة.

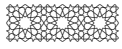

(١) المغنى ٤٦٢/٥.

(٢) يراجع: الكتاب ٦٤/٣، والمقتضب ٧٠/٢، وشرح الكافية الشافية صـ١٥٩٤.

(٣) من البسيط وهو لكعب بن مالك فى ديوانه صـ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢، وله أو لعبد الرحمن بن حسان فى شرح شواهد المغنى ١٨٧/١، وخزانة الأدب ٤٩/٩، ٥٢، ولعبد الرحمن بن حسان فى المقتضب ٧٠/٢، ولسان العرب (بجل) وخزانة الأدب ٣٦٥/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤، ولحسان بن ثابت فى الكتاب ٦٤/٣، والدرر ٨١/٥، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى الكتاب ١١٤/٣، والخصائص ٢٨١/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٦٤/١، والمحتسب ١٩٣/١، وشرح المفصل ٢/٩، ٣، ويروى: سيان بدل: مثلان.

الابتداء بالنكرة الموصوفة

مما ابتدئ فيه بالنكرة قول العرب فى المثل[١]: ضعيفٌ عاذ بقرملة، وقد اختلف النحاة فى توجيه المثل، وقد عرض ابن هشام لهذا فقال[٢]: «والذى يظهر لى أنها[٣] منحصرة فى عشرة أمور أحدها: أن تكون موصوفة لفظاً... نحو[٤]: ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾و﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[٥] وقولك: رجل صالح جاءنى، ومن ذلك قولهم: ضعيف عاذ بقرملة؛ إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ فى الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف. والنحويون يقولون: يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة، أو خلفاً من موصوف والصحيح ما بينت ».

فابن هشام يرى أن المسوغ للابتداء بالنكرة فى قول العرب: ضعيف عاذ بقرملة، هو أن النكرة موصوفة لفظاً، وعليه فالمبتدأ هو النكرة المحذوفة، وليس وصفاً خلفاً منها، والتقدير: رجل ضعيف أو إنسان ضعيف ونحو ذلك.

ثم ذكر أن النحويين يرون أن المبتدأ هو (ضعيف) يعنى: أن المسوغ كون النكرة خلفاً من موصوف، ولعله يشير بهذا إلى ابن عصفور، و أبى حيان، وابن عقيل.

---

(١) مثل يضرب لمن استعان بضعيف لا نصرة له، أو بمن لا دفع له، أو بأذل منه: والقرملة: الشجرة الضعيفة، وهو شجر صغار لا شوك له. يراجع: مجمع الأمثال ٣٨٨،٢٨٥/١، والمستقصى ١٣٥/١، وفيه: (أذل من قرملة) وجمهرة الأمثال ٤٦٦/١.

(٢) المغنى ٤٣٩/٥ – ٤٤٠ بتصرف.

(٣) أى: مسوغات الابتداء بالنكرة.

(٤) سورة الأنعام من الآية: ٢.

(٥) سورة البقرة من الآية: ٢٢١.

يقول ابن عصفور[١]: « ولا يكون نكرة إلا بشرط، وهى أن تكون المنكرة موصوفة، أو خلفاً من موصوف، نحو قولك: مؤمن خير من مشرك...».

ويقول أبو حيان[٢]: « وتتبع النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة، فمنها الوصف... وخلف موصوف كقول العرب: ضعيف عاذ بقرملة ».

لكن تقدير أبى حيان بعد هذا يدل على أن الموصوف المحذوف هو المبتدأ، حيث يقول[٣]: «أى إنسان ضعيف»، ويقول ابن عقيل فى شرحه على الألفية[٤]: « أن تكون خلفاً من موصوف، نحو: مؤمن خير من كافر».

لكنه فى المساعد يرى أن المسوغ للابتداء بالنكرة فى قولهم: ضعيف عاذ بقرملة، هو أن النكرة وصف، قال[٥]: « بأن يكون وصفاً، كقول العرب: ضعيف عاذ بقرملة أى: إنسان ضعيف، أو حيوان التجأ إلى ضعيف...».

فإن قلتَ: تقديره بعدُ يدل على أن المبتدأ هو الموصوف المحذوف كصنيع أبى حيان. قلتُ: تقدير ابن عقيل هنا، هو بيان للموصوف، وليس للمبتدأ المحذوف. وتبع ابن عقيل فى كون المسوغ فى المثل: أن النكرة وصف: السيوطى فى الهمع[٦]، والمرابط الدائى فى شرحه على التسهيل، وزاد أن مطمح القائل الوصف دون كونه صفة لشىء، قال[٧]: « إنما مطمح

(١) المقرب ٨٢/١.
(٢) الارتشاف ١١٠٠/٢ بتصرف.
(٣) السابق١١٠٠/٢.
(٤) شرح ابن عقيل ٢٢١/١.
(٥) المساعد ٢١٧/١.
(٦) الهمع ٣٢٦/١.
(٧) نتائج التحصيل ١٠٠٨/٢.

القائل: الوصف دون كونه صفة لشيء، وقد لا يستشعران[1] له موصوفاً، ولا يخطر له بخلد، كما هو مقتضى المقام ويشهد له الذوق السليم... ».

ولست أوافقه على هذا؛ لأن كل وصف يستلزم موصوفاً ثم إن فى كلامه ما يناقض بعضه، حيث ذكر أن التقدير: إنسان ضعيف التجأ إلى مثله[2]، فأثبت ما نفاه.

ومما تقدم ندرك أن فى توجيه المثل والاحتجاج به ثلاثة أقوالها: **أولها**: أن المبتدأ الموصوف محذوف، **الثانى**: أن المبتدأ (ضعيف)، والمسوغ للابتداء به أنه خلف من موصوف، **والثالث**: أن المبتدأ (ضعيف) والمسوغ للابتداء به كونه وصفاً.

والذى يبدو لى أن المسوغ للابتداء بالنكرة فى المثل هو أن النكرة موصوفة لفظاً، كما ذهب ابن هشام، والتقدير: رجل ضعيف أو إنسان ضعيف، أو حيوان ضعيف، ونحو ذلك؛ لأن الوصف لا يتخصص، وإنما يُخَصِّصُ، فالذى اختص هو النكرة المحذوفة التى خُصِّصَت بالوصف.

وعليه فالوصف المسوغ للابتداء بالنكرة على أقسام ثلاثة: **الأول**: أن تذكر الصفة والموصوف معاً نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾ **الثانى**: حذف الصفة وبقاء الموصوف، نحو قولهم: شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب، والثالث: حذف الموصوف وبقاء الصفة نحو قولهم: ضعيفٌ عاذ بقرملة.

هذا وقد تبع ابن هشام فيما ذهب إليه ابن أبى قاسم فى شرحه على كافية ابن الحاجب، والدمامينى فى حاشيته على المغنى.

يقول ابن أبى قاسم[3]: «... وحذف الموصوف دون الصفة، نحو: ضعيف عاذ بقرملة، أى: رجل ضعيف... ».

---

(١) أى القائل والسامع.

(٢) نتائج التحصيل ١٠٠٨/٢.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب (النجم الثاقب) ٢٣٥/١.

ويقول الدمامينى[١]: « وقد يقال: إنما المبتدأ فى التحقيق: المحذوف، وهو موصوف ».

وعلق المرابط الدائى[٢] على كلام الدمامينى، فبين أنه إغارة على قول ابن هشام، وإيهام الاختراع، مرشحاً ذلك بلفظ التقليل.

هذا وقد ذكر ابن هشام فى أوضح المسالك شاهداً آخر لحذف الموصوف، وهو قوله ﷺ فى الحديث[٣]: « **سوداء ولود خير من حسناء عقيم**»، قال[٤]: أى: امرأة سوداء.

وبهذا يتضح لنا أن الابتداء بالنكرة الموصوفة وهى محذوفة، لم يرد عن العرب إلا فى شاهدين – فيما وقفت عليه – أولهما: قولهم فى المثل: ضعيف عاذ بقرملة، ولم يذكر ابن هشام غيره فى المغنى.

ثانيهما: قوله ﷺ فى الحديث: « **سوداء ولود خير من حسناء عقيم** » ذكره فى أوضح المسالك، وهذا ينبئك عن قيمة المثل فى الاحتجاج والتوجيه.

❁❁❁

(١) حاشية الدمامينى ٨٥/١.

(٢) نتائج التحصيل ١٠٠٨/٢.

(٣) رواه ابن حبان في الضعفاء١١١/٢ وذكره السيوطى فى الفتح الكبير ١٦٢/٢ .

(٤) أوضح المسالك ٢٠٤/١.

تقديم الخبر المشتمل على ضمير يعود على ما أضيف إليه المبتدأ

جَوَّزَ النحويون تقديم الخبر فى نحو: فى داره زيد؛ لأن الخبر منوى به التأخير، وإن عاد الضمير على المبتدأ المؤخر؛ لأنه مقدم الرتبة. (١)

وقد اختلفوا فى نحو: فى داره قيام زيد، مما عاد فيه الضمير على ما أضيف إليه المبتدأ، وقد جوز البصريون(٢) هذا التركيب، ومما احتجوا به لهذا: قول العرب فى المثل(٣): فى أكفانه دَرْجُ الميت.

وقد عرض ابن هشام لهذا فقال(٤): « فإن قلت: فى داره قيام زيد، لم يجزها الكوفيون(٥) ألبتة، أما على الفاعلية(٦)، فلما قدمنا(٧)، وأما على الابتدائية(٨)؛ فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه

(١) يراجع شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٠/١.

(٢) يراجع التذييل والتكميل ٣٤٦/٣، ونسبه ابن مالك والرضى إلى الأخفش. يراجع شرح التسهيل ٣٠٠/١، وشرح الكافية للرضى ٢١٩/١.

(٣) مثل ورد عن العرب، صرح ابن يعيش بأنه مثل فقال: « ومثله قولهم فى المثل: فى أكفانه لف الميت » شرح المفصل ٩٢/١، ورواه أبو البركات الأنبارى بروايتين الأولى: فى أكفانه يلفُّ الميت، والثانية: فى أكفانه لُفَّ الميت. الإنصاف صـ٦٢، ٢١١، ورواه الشاطبى: فى أثوابه يُلفُّ الميت .المقاصد الشافية ٥٦/٢.

(٤) المغنى ٣٢٣/٥ – ٣٢٤.

(٥) يراجع التذييل والتكميل ٣٤٦/٣، ونسبه الرضى لبعض البصريين. يراجع شرح الكافية ٢١٩/١.

(٦) أى اعتبار (قيام) فاعلاً.

(٧) يقصد عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(٨) أى اعتبار (قيام) مبتدأ.

المبتدأ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ فاعلاً، لقولهم: فى أكفانه دَرْجُ الميت، وقوله[1]:

*** بمسعاته هُلْكُ الفتى أو نجاته ***

وإذا كان الاسم فى نية التقديم؛ كان ما هو من تمامه كذلك ».

فابن هشام يذكر احتجاج البصريين لما أجازوه من نحو: فى داره قيام زيد؛ بالمثل: فى أكفانه دَرْجُ الميت، على أن (قيام) مبتدأ مؤخر، وتوجيه المثل: أن المبتدأ (درج) مؤخر فى نية التقديم، و(الميت) مضاف إليه، فهو من تمامه، وفى نية التقديم معه؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد، فالمستحق للتقديم المبتدأ وما أضيف إليه، وعليه فالمستحق للتقديم فى نحو: فى داره قيام زيد، هو المبتدأ وما أضيف إليه، فالضمير عائد على مؤخر لفظاً مقدم رتبة.

وما قيل فى توجيه المثل يقال فى توجيه البيت، وابن هشام قدم الاحتجاج بالمثل على الاحتجاج بالبيت كما ترى.

وهذا التوجيه تجده عند كثير من النحويين على نحو ما يلقانا عند ابن مالك والرضى.

يقول ابن مالك[2]: « المضاف والمضاف إليه كشىء واحد، فإذا كان المضاف مقدر التقديم، بوجه ما؛ كان المضاف إليه مقدراً معه... ومنه قول العرب: فى أكفانه درْجُ الميت... ».

---

(١) من الطويل، لم أقف على قائله، قال الدكتور عبد اللطيف الخطيب فى تحقيقه للمغنى إن تتمته غير معروفه، لكنى وقفت على تمامه وهو:

بمسعاته هلك الفتى أو نجاته .·. فنفسكَ صُنْ عن غيِّها تك ناجيا

وانظره: غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٠/١، والتذييل والتكميل ٣٤٤/٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٠/١ بتصرف.

ويقول الرضى[1]: « ومنع بعض البصريين من نحو: فى داره قيام زيد،... وذلك لأن المبتدأ حقه التقديم؛ فجاز عود الضمير من الخبر إليه، نحو: فى داره زيد، فأما ما أضيف إليه المبتدأ، فليس له التقدم الأصلى. والأولى جواز ذلك... لأنه عرض للمضاف إليه بسبب التركيب الإضافى الحاصل بينه وبين المبتدأ، وصيرورته معه كاسم واحد، مرتبة التقديم؛ تبعاً للمبتدأ، وإن لم يكن له ذلك فى الأصل، وقد ورد فى كلامهم: فى أكفانه درج الميت ».

هذا ولم أقف على شاهد لهذا التركيب إلا ما جاء فى المثل من قولهم: فى أكفانه درج الميت، وقول الشاعر:

*** بمسعاته هلك الفتى أو نجاته ***

فهما نص فى تقديم خبر المبتدأ المشتمل على ضمير يعود على ما أضيف إليه المبتدأ، وهذا مما يبين لك قيمة الأمثال العربية القديمة فى التوجيه والاحتجاج.

هذا وللمثل توجيه ثانٍ قريب مما سبق، حيث احتج به كثير من النحوين لدفع مذهب الكوفيين[2] الذين يمنعون تقديم الخبر فى نحو: قائم زيد، وأبوه قائم زيد، حتى لا يؤدى إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، قالوا: ولا خلاف على أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره. دفع هذا كثير من النحويين محتجين بالمثل، على نحو ما تجد عند ابن يعيش والشاطبى.

يقول ابن يعيش[3]: « وأما قولهم: إنه يؤدى إلى تقديم المضمر على الظاهر، فنقول إن تقديم المضمر على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظاً ومعنى، نحو: ضرب غلامه زيداً، وأما إذا تقدم لفظاً والنية به التأخير؛ فلا بأس به...

---

(١) شرح الكافية ٢١٨/١ بتصرف.
(٢) الإنصاف صـ٦١ مسألة (٩).
(٣) شرح المفصل ٩٢/١ – ٩٣ بتصرف.

ومثله قولهم فى المثل: فى أكفانه لف الميت، وقالوا[1]: فى بيته يُؤْتَى الحكمُ، فقد تقدم المضمر على الظاهر فيهما لفظاً؛ لأن النية بهما التأخير، والتقدير: لفّ الميت فى أكفانه، ويؤتى الحكم فى بيته، وإذا ثبت ما ذكرناه؛ جاز تقديم خبر المبتدأ عليه، وإن كان فيه ضمير؛ لأن النية فيه التأخير، من قبل أن مرتبة المبتدأ قبل الخبر ».

ويقول الشاطبى[2]: « إن منعوه لأجل عود الضمير على ما بعده – على الجملة – فذلك الذى يوجب جوازه؛ لما جاء فى كلام العرب من ذلك، فقد قالوا: فى بيته يُؤْتَى الحكمُ، وفى أثوابه يلفُّ الميت... ».

فابن يعيش والشاطبى يوظفان المثل لدفع مذهب الكوفيين فى منع تقدم الخبر فى نحو: قائم زيد، وأبوه قائم زيد؛ لأنه وإن تقدم المضمر على الاسم الظاهر، فإن النية به التأخير، وتقديم الظاهر عليه.

هذا وقد وَجَّهَ النحويون المثل توجيهاً ثالثاً لدفع مذهب الكوفيون[3] الذين يمنعون تقديم الحال على العامل فيه مع الاسم الظاهر فى نحو: راكباً جاء زيد؛ لما يلزم من تقديم المضمر على المظهر؛ لأن فى (راكباً) ضميراً يعود على زيد.

دفع البصريون هذا بأن المضمر وإن كان مقدماً فى اللفظ، إلا أنه مؤخر فى التقدير، واحتجوا لهذا بما ورد فى المثل.

---

(١) مثل ورد عن العرب مما زعمته على ألسنة الحيوانات، قالوا: إن الأرنب التقطت ثمرة، فاختلسها الثعلب فأكلها، فاختصما إلى الضب، فقالت الأرنب: يا أبا الحِسْل، فقال: سميعاً دعوتِ، قالت: أتيناك لنختصم إليك، قال: عادلاً حكمتما، قالت: فاخرج إلينا، قال: فى بيته يؤتى الحكم، فصارت أمثالاً. يراجع: كتاب الأمثال لأبى عبيد صـ٧٦، ومجمع الأمثال ٧٢/٢، المستقصى صـ٢٥١.

(٢) المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية ٥٦/٢.

(٣) يراجع الإنصاف صـ٢١١، والمقاصد الشافية ٤٧١/٣.

يقول أبو البركات بن الأنبارى[١]: « وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم: إنما لم يجز تقديم الحال؛ لأنه يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر، قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنه وإن كان مقدماً فى اللفظ إلا أنه مؤخر فى التقدير... ومن كلامهم: فى أكفانه لف الميت ».

ويقول العكبرى[٢]: « وهذا ليس بشىء البتة؛ لأن النية به التأخير، فيصير كقولهم: فى أكفانه لف الميت ».

ويقول الشاطبى[٣]: « وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل فيه مع الاسم الظاهر، فلا يقال عندهم: راكباً جاء زيد... بناءً منهم على أنه لا يجوز تقديم المضمر على المظهر... والصحيح الجواز، ولا يمتنع تقديم المضمر على المظهر إذا كان المضمر مؤخراً فى الرتبة على المظهر... ومن أمثالهم: فى بيته يؤتى الحكم، وفى أكفانه يلف الميت ».

فللمثل توجيهات ثلاثة، اثنان فى باب الابتداء، وتوجيه فى باب الحال، وجميعها مبنى على أن المضمر تقدم على المظهر فى اللفظ، لكنه فى الرتبة والتقدير مؤخر.

(١) الإنصاف صـ٢١١ بتصرف .مسألة (٣٢).
(٢) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٨٩/١.
(٣) المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية ٤٧١/٣ بتصرف.

مجئ خبر (عسى) اسماً مفرداً منصوباً

(عسى) فعل على الصحيح[١]، وهى من أخوات (كاد) تدل على مقاربة الفعل ورجاء مضمون الخبر، أو الطمع فى المحبوب والإشفاق فى المكروه[٢]،

والذى عليه العمل أن (كاد) وأخواتها مساوية لـ(كان) وأخواتها فى النقصان والعمل، فهى تقتضى اسماً مرفوعاً، وخبراً منصوباً، ولا يكون إلا فعلاً مقترناً بـ(أنْ) أو مجرداً منها. [٣]

وقد جاء خبر (عسى) اسماً مفرداً منصوباً فى مثل من أمثال العرب، وهو قول الزباء[٤]: « عسى الغوير أبؤساً » وقد عرض ابن هشام لهذا حين ذكر جملة من استعمالات (عسى) فى العربية، فذكر منها: وقوع المضارع المجرد بعدها نحو: عسى زيد يقوم، ووقوع المضارع المقرون بالسين نحو: عسى زيد سيفعل، ووقوع الاسم المفرد نحو: عسى زيد قائماً، وحكم على الاستعمال الأول

---

(١) يراجع الخلاف فى فعلية (عسى) فى: شرح ابن عقيل ٣٢٢/١ – ٣٢٣، المغنى ٤١٤/٢، ومصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب لمحمد بن عز الدين المغنى الكبير ٦٠٧/٢.

(٢) يراجع شرح الكافية للرضى ٢١٣/٤.

(٣) يراجع شرح المفصل ١١٩/٧، وشرح الكافية الشافية صـ٤٥٠، والمقرب ٩٨/١.

(٤) مثل قالته الزَّباء لقومها عند رجوع قصير من العراق، ومعه رجال، وقد بات بالغوير على طريقه، تعنى: لعل الشر يأتيكم من قبل هذا المكان ، وأصل المثل: أنه كان غار فيه ناس، فانهار عليهم، أو أتاهم فيه عدو؛ فقتلهم، فصار مثلاً لكل شئ يخاف منه أن يأتى منه شر، وهو يضرب للرجل يقال له: لعل الشر جاء من قبلك، أو للرجل يخبر بالشر، فيتهم به، والغوير: ماء لكلب فى ناحية السماوة و(أبؤسا): جمع بؤس وهو الشدة. يراجع كتاب الأمثال صـ٣٠٠، وجمهرة اللغة صـ٧٨٣، ومجمع الأمثال ١٧/٢، والمستقصى ١٦١/٢، واللسان (جيأ)، (غور)، (بأس)، (عسا)، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢.

بأنه قليل، وعلى الثانى بأنه أقل منه قال[1]: « والأول قليل... والثالث[2] أقل كقوله[3]:

أكثـــرت فـــى اللـــوم مُلِحّـــاً دائمـــاً

لا تكثـــرنْ إنـــى عســـيت صـــائماً

وقولهم فى المثل: عسى الغوير أبؤساً، كذا قالوا، والصواب: أنهما مما حذف فيه الخبر، أى: يكون أبؤسا، وأكون صائماً؛ لأن فى ذلك إبقاءً لهما على الاستعمال الأصلى، ولأن المرجو كونه صائماً، لا نفس الصائم ».

فابن هشام يحكم على وقوع الاسم المفرد المنصوب بعد عسى فى المثل: عسى الغوير أبؤساً، بأنه قليل وأقل من وقوع المضارع المجرد بعدها، وتوجيه المثل عنده: أن (أبؤساً) خبر (يكون) المحذوفة والتقدير: يكون أبؤساً، والجملة الفعلية فى محل نصب خبر (عسى)، ويحتج لهذا بأمرين: أولهما: أن فى هذا التوجيه إبقاءً لـ(عسى) على الاستعمال الأصلى، يعنى: رفع الاسم، ومجئ الخبر جملة فعلية، مع تقدير (أن) ثابتة فى الخبر أو محذوفة، الثانى: أن المرجو فى المثل: كونه أبؤساً، لا نفس البأس أو البؤس، هذا ما يفهم من كلامه.

وإذا كان ابن هشام قد حكم على وقوع الاسم المفرد المنصوب بعد (عسى) فى المثل بأنه قليل، فقد حكم عليه فى أوضح المسالك[1] بأنه شاذ.

---

(١) المغنى ٤٢١/٢ – ٤٢٢ بتصرف.

(٢) يقصد وقوع الاسم المفرد المنصوب بعد (عسى).

(٣) الرجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه صـ١٨٥، والخصائص ٨٣/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى صـ٨٣، والمقاصد النحوية ١٦١/٢، والدرر ١٤٩/٢، وخزانة الأدب ٣١٦/٩، ٣١٧، ٣٢٢، وبلا نسبة فى شرح الجمل لابن خروف ٨٣٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١، وشرح الكافية الشافية صـ٤٥١ وروايته:

*** لا تلحنى إنى عسيت صائماً ***

وشرح عمدة الحافظ صـ٨٢٢، والمقرب ٩٩/١، وتخليص الشواهد صـ٣٠٩.

وهذا التوجيه الذى ذكره ابن هشام للمثل هو توجيه المبرد؛ حيث يقول[٢]: « وأما قولهم فى المثل: عسى الغوير أبؤساً، إنما خبرها الفعل مع (أنْ) أو الفعل مجرداً » .

فما من فرق بين توجيه ابن هشام للمثل وتوجيه المبرد، إلا زيادة تقدير (أن) قبل الفعل عند المبرد. وقد تابع المبرد فى هذا التوجيه السيرافى فى شرحه للكتاب[٣]، والخوارزمى فى شرحه للجمل[٤]، وجعل التقدير: عسى الغوير أن يكون لنا أبؤساً.

ولسيبويه توجيه آخر للمثل يختلف عما سبق، حيث يرى أن المنصوب (أبؤساً) خبر (عسى)؛ تشبيهاً لها بـ(كان) قال[٥]: « جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) فى قولهم: عسى الغوير أبؤساً »، وقال فى موضع آخر[٦]: « (عسى) لها فى قولهم: عسى الغوير أبؤساً، حال لا تكون فى سائر الأشياء ».

وقد تابع سيبويه فى هذا التوجيه جمع كبير من النحاة منهم: ابن السراج[٧]، وأبو على الفارسى[١]، وابن خروف[٢]، وابن معط[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥]، والسيوطى[٦]، وغيرهم.

---

(١) ٣٠٣/١.
(٢) المقتضب ٧٠/٢.
(٣) لوحة ١٦٠ب.
(٤) ترشيح العلل ١٠٤/٢.
(٥) الكتاب ١٥١/١.
(٦) السابق ١٥٩/١.
(٧) الأصول ٢٠٧/٢.

وأريد أن أشير هنا إلي ما يلى:

أولاً: على الرغم من موافقة أبى على الفارسي، وابن مالك، والسيوطى لسيبويه فى توجيه المثل، إلا أن أبا على حكم على الاستعمال فى المثل بأنه شاذ قال[٧]: « والشاذ فى قولهم: عسى الغوير أبؤساً: وقوع الاسم غير (أن يفعل) موضع (أن يفعل) ».

وقال فى العضديات[٨]: « فهذا[٩]، لا يستعمل فى حال السعة والاختيار، وإنما جاء فى المثل، وفى ضرورة الشعر ».

وقال أبو البركات الأنبارى[١٠]: « فأما قولهم فى المثل: عسى الغوير أبؤساً، فهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه ».

وحكم عليه ابن مالك بالشذوذ فى شرح الكافية الشافية[١١]، ووصفه الرضى[١٢] تارة بالندرة، وتارة بالشذوذ.

---

(١) التعليقة ٢٦٩/٢، والمسائل العضديات صـ٦٥، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٤٩٦، ٤٦٧.

(٢) شرح الجمل ٨٣٧/٢ – ٨٣٨.

(٣) الدرة الألفية بالصفوة الصافية للنيلى ٤٧/٢.

(٤) شرح المفصل ١١٩/٧.

(٥) شرح التسهيل ٣٩٣/١.

(٦) الهمع ٤١٨/١ – ٤١٩.

(٧) التعليقة ٢٦٩/٢.

(٨) صـ٦٥.

(٩) يقصد وقوع الاسم المفرد المنصوب خبراً لـ(عسى).

(١٠) الإنصاف ١٤١/١.

(١١) صـ٤٥١.

(١٢) شرح الكافية ٢١٤/٤، ٢١٦.

ووصفه السيوطى[١] بالندرة، فى حين أن ابن خروف[٢] يرى جواز مجئ الخبر اسماً منصوباً بعد (عسى) فى غير شذوذ ولا ندرة ولا قلة.

ثانياً: علل ابن مالك والسيوطى لوقوع الاسم المنصوب بعد (عسى) فى المثل: عسى الغوير أبؤساً، بأنه تنبيه على الأصل، قال ابن مالك[٣]: « من عادة العرب فى بعض ماله أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه أن ينبهوا على ذلك الأصل؛ لئلا يُجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر (كاد) و(عسى) مفرداً منصوباً ».

وقال السيوطى[٤]: « وهذا تنبيه على الأصل؛ لئلا يُجهل ».

وصرح الأصفهانى فى شرحه للمع بأن هذا الأصل من الأصول المرفوضة فقال[٥]: « يجوز أن تقول: عسى زيد قائماً... وإن أتى فى الأصل المرفوض: عسى الغوير أبؤساً... وكان من الواجب أن يقال: عسى الغوير أن ييأس، إلا أنهم ذهبوا إلى أصل مرفوض ».

ثالثاً: لا يتأتى جعل (أبؤساً) خبراً لـ(عسى) فى المثل إلا على تقدير مضاف إما قبل الاسم والتقدير: عسى حال الغوير، أو قبل الخبر، وتقديره: عسى الغوير صاحب أبؤساً؛ لأن الحدث لا يكون خبراً عن الجثة. [٦]

رابعاً: جوز الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد[١] أن يكون (أبؤساً) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، والتقدير: عسى الغوير ييأس أبؤساً، والجملة فى محل نصب خبر (عسى)، وهذا مفهوم من كلام النيلى فى شرح الدرة الألفية[٢].

---

(١) الهمع ٤١٨/١.
(٢) شرح الجمل ٨٣٧/٢ – ٨٣٨.
(٣) شرح التسهيل ٣٩٣/١.
(٤) الهمع ٤١٩/١.
(٥) شرح اللمع ٦٨٢/٢ – ٦٨٣ بتصرف.
(٦) شرح الكافية للرضى ٢١٥/٤.

والذى يبدو لى أن ما ذكره المبرد وابن هشام فى توجيه المثل هو الذى عليه العمل فـ(أبؤساً) خبر (يكون) المحذوفة، واسمها مستتر فيها، والتقدير: يكون أبؤساً، أو أن يكون أبؤساً؛ يدل على ذلك: أنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فلابد من الفعل لفظاً أو تقديراً؛ ليكون أدل على الغرض. (٣)

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المناسبة التى قصدوها بين (عسى) وخبرها لا تتصور فى الأسماء(٤).

هذا وقد احتج بعض النحويين بالمثل من جهة قريبة مما احتج بها سيبويه ومن تبعه، فذهبوا إلى أن (أن يفعل) فى موضع نصب بعد عسى فى نحو: عسى الغوير أبؤساً، تجد هذا عن الأصفهانى(٥)، وابن يعيش(٦)، والرضى(٧) وغيرهم.

هذا ومما يكشف لك عن قيمة المثل فى الاحتجاج والتوجيه أنه لم يرد لهذا الاستعمال فى (عسى) إلا المثل: عسى الغوير أبؤساً، وقول رؤبة:

*** إنى عسيت صائماً ***

وكثير من النحويين اقتصروا فى الاستشهاد على المثل وحده على نحو ما تجد عند سيبويه(٨)، والمبرد(٩)، والزمخشرى(١٠)، والأصفهانى(١)، وغيرهم،

---

(١) عدة السالك ٣٠٤/١.
(٢) شرح الدرة الألفية ٤٧/٢.
(٣) شرح المفصل ١١٩/٧.
(٤) المقرب ١٠٠/١.
(٥) شرح اللمع ٦٨٢/٢.
(٦) شرح المفصل ١١٩/٧.
(٧) شرح الكافية ٢١٤/٤.
(٨) الكتاب ١٥١/١، ١٥٩.
(٩) المقتضب ٧٠/٣، ٧٢.
(١٠) المفصل بشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٧.

ونص أبو على الفارسى فى التعليقة على أنه لم يرد شاهد غير المثل لهذا الاستعمال قال[٢]: « كما جاء فى المثل عسى الغوير أبؤساً، لم يجئ غيرها » وهذا مردود بمجيئه فى قول رؤبة:

إنى عسيت صائماً

وقد ذكره أبو على نفسه فى المسائل العضديات[٣].

هذا ولم يجئ خبر أفعال المقاربة اسماً إلا فى ثلاثة شواهد اثنان فى (عسى) وهما المثل وقول رؤبة، وشاهد فى (كاد) وهو قول تأبط شراً[٤]:.

فأبــــتُ إلى فهـــم ومـــا كـــدتُ آيبـــا

وكـــم مثلـــها فارقتهـــا وهـــى تصـــفرُ

ويروى: ولم أك آيباً، وعليها فلا شاهد فيه. فلم يخلص للاستشهاد إلا المثل وقول رؤبة، وهذا يدلك على قيمة المثل وأثره فى الاحتجاج والتوجيه.

وعلى الرغم من شهرة المثل وذيوعه، إلا أن النيلى فى شرحه للدرة الألفية زعم أنه شعر، فقال[٥]: « هذا البيت للزباء » والصواب أنه مثل كما تقدم، ولا يكاد كتاب نحوى يخلو منه.

---

(١) شرح اللمع ٦٨٢/٢.

(٢)التعليقة٢٦٩/٢.

(٣) صـ٦٥.

(٤) من الطويل، وهو لتأبط شراً فى ديوانه صـ٩١، والخصائص ٣٩١/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى صـ٨٣، وشرح الجمل لابن خروف ٨٣٧/٢، وشرح المفصل ١١٩/٧، وشرح الكافية الشافية صـ٤٥٢، وتخليص الشواهد صـ٣٠٩، = =والمقاصد النحوية ١٦٥/٢، وبلا نسبة فى الإنصاف ٥٤٤/٢، وترشيح العلل ١٠٤/٢، وشرح التسهيل ٣٩٣/١، ورصف المبانى صـ١٩٠ (من الهمع).

(٥) الصفوة الصافية فى شرح الدرة الألفية ٤٧/٢.

حذف مفعولي (ظن) وأخواتها اقتصاراً

يجوز فى (ظن) وأخواتها حذف المفعولين اختصاراً؛ أى: لدليل يدل عليهما، ومن ذلك قول الكميت[١]:

بأى كتاب أم بأيَّة سُنَّةٍ

ترى حبَّهُمْ عاراً علىَّ وتحسبُ

أى: تحسب حبهم عاراً على. [٢]

أما حذف المفعولين اقتصاراً، أى: لغير دليل يدل عليهما؛ فقد اختلف النحاة فيه، وقد جاء منه مثل ورد عن العرب وهو قولهم: من يسمع يخل[٣]، أى: يخل مسموعه صادقاً. [٤]

وقد اختلف النحاة فى توجيه المثل والحكم عليه، وقد ذكر ابن هشام فى المغنى توجيهاً لم أره عند غيره، حيث يقول[٥]: « بيان أنه قد يظن أن الشىء من باب الحذف وليس منه، جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً

---

(١) من الطويل، وهو للكميت فى المحتسب ١٨٣/١، والمقرب ١١٦/١، وشرح التصريح ٢٥٩/١، والدر ٢٧٢/١، ٢٥٣/٢، والخزانة ١٣٧/٩، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٧٣/٢، وشرح الكافية للرضى ١٥٤/٤، وشرح ابن عقيل ٥٥/٢، والهمع ٤٨٨/١.

(٢) يراجع المقرب لابن عصفور ١١٦/١، والهمع ٤٨٧/١ – ٤٨٨.

(٣) مثل ورد عن العرب يضرب لمن يسمع الخبر فيظنه صادقاً، والمعنى: من يسمع الشىء ربما ظن صحته، وقيل: معناه أن من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع فى نفسه المكروه عليهم. وقيل تكن منه خِيْلَةٌ. يراجع تمثال الأمثال ٥٦٤/٢، وجمهرة الأمثال ٢٦٣/٢، وفصل المقال صـ٤١٢، وكتاب الأمثال صـ٢٩٠، والمستقصى ٣٦٢/٢، ومجمع الأمثال ٣٠٠/٢. وحكى السيوطى فى الهمع ٤٨٨/١ أن سيبويه حكى هذا المثل، ولم أقع عليه فى الكتاب ولعل السيوطى كانت بين يديه نسخة من الكتاب غير التى بين أيدينا.

(٤) يراجع شرح الكافية للرضى ١٥٤/٤.

(٥) المغنى ٣٥٥/٦ – ٣٥٦ بتصرف.

واقتصاراً، ويريدون بالاختصار: الحذف لدليل، وبالاقتصار: الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو[1]: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾ وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين: « من يسمع يخل » أى: تكن منه خيلة. والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه، أو من أوقع عليه... فيقال: حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما [الفعل والفاعل]، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى؛ إذ المنوى كالثابت، ولا يسمى محذوفاً؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له... .»

فابن هشام يرى أن المقصود من قول العرب: من يسمع يخل، هو مجرد الإعلام بوقوع الفعل من الفاعل، والمفعولان غير منويين، كما أنهما ليسا محذوفين؛ لأن الفعل نزل منزلة ما لا مفعول له. وهذا التوجيه لم أره عند غيره من النحاة الذين وقفت عليهم، فهو من الأمور التى انفرد بها ابن هشام.

لكنه فى أوضح المسالك[2] يجعل قولهم: من يسمع يخل، مما حذف فيه المفعولان اقتصاراً، لغير دليل، ولا يشير إلى التوجيه الذى ذكره فى المغنى، ولعل هذا نوع من تطور الآراء لديه.

هذا وقد ذكر الصيمرى[3]، وابن عصفور[4]، المثل: من يسمع يخل، وجعلاه مما حذف فيه المفعولان اقتصاراً لغير دليل، وهو عندهما حذف جائز لاشىء فيه.

وقد اختلف توجيه ابن مالك للمثل؛ فهو فى شرح التسهيل يرى أن حذف المفعولين فيه جائز؛ لاقتران الحذف بقرينة تحصل بسببها الفائدة، إلا أنه قليل

---

(١) سورة البقرة من الآية: ٦٠ ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ .

(٢) ٧٠/٢.

(٣) التبصرة والتذكرة صـ١١٤.

(٤) المقرب ١١٦/١.

حيث يقول[١]: « وقد يحذفان معاً إن وجدت فائدة، كقوله تعالى[٢]: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ وكقوله تعالى[٣]: ﴿أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾، وكقولهم: من يسمع يخل، وكقوله:

بـــأيٍّ كتـــاب أم بأيَّـــة سُـــنَّةٍ

تـــرى حـــبَّهم علـــيَّ وتحســـبُ

فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة؛ لم يجز الحذف، كاقتصارك على (أظن) من قولك: أظن زيداً منطلقاً، فإنه غير جائز... ».

فابن مالك هنا يسوى بين الحذف فى قول العرب: من يسمع يخل، وقول الكميت:

بـــأيٍّ كتـــاب أم بأيَّـــة سُـــنَّةٍ

تـــرى حـــبَّهم علـــيَّ وتحســـبُ

ويجعلهما من باب الحذف الجائز لحصول الفائدة، وهو لم يوضح الفائدة التى يقصدها، ولعله يقصد وضوح المعنى وبيان المقصود.

ويرى السيوطى أن الفائدة هى إسناد الفعل للفاعل، قال[٤]: « وما ذكر من عدم الفائدة ممنوع؛ لحصولها بالإسناد إلى الفاعل ».

ولست أوافق السيوطى فى ذلك؛ لأن الإسناد واقع فى كل جملة فعلية، وليس خاصاً بقولهم: من يسمع يخل. لكن ابن مالك فى شرح الكافية الشافية يجعل الحذف فى قولهم: من يسمع يخل، حذفاً جائزاً؛ لاقترانه بسبب يقتضى

(١) شرح التسهيل ٢/٧٣.
(٢) سورة البقرة من الآية: ٢١٣.
(٣) سورة النجم من الآية: ٣٥.
(٤) الهمع ١/٤٨٩.

تحديد المظنون، قال[١]: « فلو قال قائل – دون تقدم كلام، ولا ما يقوم مقامه – ظننت، مقتصراً، لم يجز؛ لعدم الفائدة... إذ لا يخلو أحد من ظن، فلو قارنه سبب يقتضى تجدد مظنون؛ جاز... كقوله تعالى[٢]: ﴿ إِن هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾، وكقول بعض العرب: من يسمع يخل ».

فابن مالك هنا يجعل الحذف فى المثل جائزاً، ولا يصفه بالقلة، ويحتج لذلك باقترانه بسبب يقتضى تجدد المظنون، وهو لم ينص على هذا السبب، ولعله يقصد أن المظنون مقترن بسماع شيء معين، فإن حذف، ففيما قبله دليل عليه.

وقريب من هذا ما ذكره الرضى فى توجيه المثل، حيث يرى أن حذف المفعولين جائز لا شيء فيه؛ لوجود قرينة دالة على المحذوف، قال[٣]: « اعلم أن حذف المفعولين معاً فى باب (أعطيت)، يجوز بلا قرينة دالة على تعينهما... بخلاف مفعولى (علمت) و(ظننت) فإنك لا تحذفهما معاً نسياً منسياً... وأما مع القرينة فلا بأس بحذفهما، نحو: من يسمع يخل، أى يخل مسموعه صادقاً ». فهو يرى أن الحذف فى المثل جائز؛ لأن قرينة التحدث تدل عليهما. وهذا الخلاف فى توجيه المثل مبنى على اختلافهم فى حكم حذف مفعولى (ظن) وأخواتها اقتصاراً لغير دليل، وفى ذلك أربعة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً، وهذا مذهب سيبويه[٤]، والأخفش[٥]، والجرمى[٦]،وكثير من النحويين[١].

---

(١) شرح الكافية الشافية صـ٥٥٣ بتصرف.
(٢) سورة الجاثية من الآية: ٢٤.
(٣) شرح الكافية للرضى ١٥٤/٤ بتصرف.
(٤) الكتاب ٣٦٥/٢ – ٣٦٦، ٣٦٨.
(٥) أوضح المسالك ٦٩/٢، والهمع ٤٨٨/١.
(٦) الهمع ٤٨٨/١.

الثانى: الجواز مطلقاً، وهذا مذهب الصميرى[٢]، وابن عصفور[٣]، ونسبه ابن هشام[٤] إلى الأكثرين، ونسبه السيوطى[٥] إلى أكثر النحويين واحتجوا بوروده فى نحول قولهم: من يسمع يخل.

الثالث: الجواز فى (ظن) وما فى معناها، دون علم وما فى معناها، نسبه السيوطى[٦]، إلى الأعلم، ومما استدل به لذلك أن الإنسان قد يخلو من ظن ولا يخلو من علم.

الرابع: المنع قياساً، والجواز فى بعضها سماعاً، نسبه السيوطى[٧] إلى أبى العلاء إدريس وعليه فيقتصر الجواز على ما ورد فى نحو قولهم: من يسمع يخل.

والذى يبدو لى أنه لا يجوز حذف مفعولى (ظن) وأخواتها اقتصاراً لغير دليل، لأمرين: أولهما: أن هذه الأفعال تجاب بما يجاب به القسم كقوله تعالى[٨]: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾، فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه؛ فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها. الثانى: عدم الفائدة؛ لأن العاقل لا يخلو من ظن، أو علم، أو شك[٩].

---

(١) السابق والصفحة نفسها.
(٢) التبصرة والتذكرة صـ١١٤.
(٣) المقرب ١١٦/١.
(٤) أوضح المسالك ٦٩/٢.
(٥) الهمع ٤٨٨/١.
(٦) الهمع ٤٨٨/١.
(٧) السابق ٤٨٨/١.
(٨) سورة السجدة من الآية: ٤٨.
(٩) أسرار العربية صـ١٥٩ – ١٦٠.

وعليه فما جاء منه فى قول العرب: من يسمع يخل، يحفظ ولا يقاس عليه؛ لقلته، حيث لم يرد فى غير المثل، وأن الذى شجع على حذف المفعولين فى المثل هو حذف المفعول بعد الفعل الأول (يسمع)؛ إذ التقدير: من يسمع شيئاً، أو قولاً، أو حكاية ونحو ذلك، فالحذف شَجَّعَ على الحذف.

أما ما ذكر من الآيات نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾، وقوله ﷻ: ﴿أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ وقوله عز اسمه: ﴿وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ ونحو ذلك، فهو من باب الحذف اختصاراً لدليل دل على المحذوف، ولعل هذا هو ما جعل سيبويه ومن تبعه يمنعون حذف مفعولى (ظن) وأخواتها مطلقاً، ولو كان الحذف اقتصاراً واقعاً فى القرآن الكريم، ما حكموا بهذا، أو لأولوا الآيات بما يتفق مع ما ذهبوا إليه.

❁❁❁

إعراب (عَوْض)

(عَوْض) [1] ظرف لما يستقبل من الزمان بمعنى (أبداً)، مختص فى أغلب أحواله، ويبنى عند قطعه عن الإضافة، يقال: لا أفعله عوض، أى: لا أفعله أبداً، وهو مبنى على الضم، أو الفتح، أو الكسر، فالضم؛ كـ(قبلُ) و(بَعْدُ)، والفتح؛ طلباً للخفة، والكسر؛ للتخلص من التقاء الساكنين، وإنما بنى لقطعه عن الإضافة فى اللفظ دون المعنى؛ فأشبه الحرف فى الإبهام أو الافتقار. [2]

وقد ذكر ابن هشام أنه يعرب إن أضيف، واحتج لذلك بمثل ورد عن العرب فقال[3]: « (عَوْض) ظرف لاستغراق المستقبل... وهو معرب إن أضيف، كقولهم[4]: لا أفعله عوض العائضين ».

فابن هشام يحتج بالمثل: لا أفعله عوض العائضين؛ لإعراب (عوض) عند إضافتها، وعليه فهى ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

فإن قلت: لم أعرب (عوض) عند إضافته ؟ قلت: لمعارضته شبه الحرف بالإضافة التى هى من خصائص الأسماء. [5]

---

(١) (عوض) من العوض، ومعناه: الدهر، وإنما سمى الدهر عوضاً؛ لأن الدهر إن مضى منه جزء، خلفه جزء آخر، فصار الثانى كالعوض من الأول. يراجع: شرح المفصل ١٠٩/٤، وحاشية الدمامينى على مغنى اللبيب صـ٢٩٨.

(٢) يراجع المساعد ٥١٨/١، وحاشية الدمامينى صـ٢٩٨، وحاشية الشمنى على مغنى اللبيب صـ٢٩٨، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٩٢/١.

(٣) المغنى ٢١٠/٤ بتصرف.

(٤) مثل ورد عن العرب ،يُضرب لنفى حدوث الفعل فى المستقبل. يراجع مجمع الأمثال ٢٧٤/١، والمستقصى صـ٢٤٤ رقم ٨٣١، واللسان (عوض).

(٥) يراجع الهمع ١٥٧/٢.

فإن قلت: (عوض) عند إعرابها تكون منصوبة، وقد سبق أنها قد تبنى على الفتح، فما الدليل على أن هذه الفتحة فتحة إعراب عند إضافتها ؟ قلتُ: أوضح الدمامينى[١] أن الدليل على أن الفتحة عند الإضافة فتحة إعراب: اتفاقهم على الفتح عند الإضافة واختلافهم فيه عند عدمها، حيث سبق أنها قد تضم، أو تفتح، أو تكسر.

وهذا التوجيه الذى ذكره ابن هشام للمثل هو قول كثير من النحاة.

يقول ابن يعيش[٢]: « فإن أضفته؛ أعربته، يقول: لا أفعله عوض العائضين، أى: دهر الداهرين، فيكون معرباً على الظرف ».

ويقول ابن مالك[٣]: « وقد يضاف... فيعرب بإضافته، كقولهم لا أفعل ذلك عوض العائضين، أى: دهر الداهرين... ».

ويقول الشيخ خالد[٤]: « فإن أضفته؛ أعربته، ونصبته على الظرفية، فقلت: لا أفعله عوض العائضين، كما تقول: دهر الداهرين ».

هذا ولم يرد عن العرب إضافة (عوض) إلا إلى (العائضين) وقد صرح بهذا كثير من النحاة، يقول أبو حيان[٥]: « وقد يضاف إلى العائضين... فيعرب، فيقال: لا أفعل ذلك عوض العائضين ».

ويقول ابن عقيل[٦]: « وقد يضاف إلى العائضين... فيعرب، كقولهم، لا أفعل ذلك عوض العائضين، أى: دهر الداهرين ».

---

(١) حاشية الدمامينى على المغنى صـ٢٩٨.
(٢) شرح المفصل ١٠٩/٤.
(٣) شرح التسهيل ٢٢١/٢ بتصرف.
(٤) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٩٢/١.
(٥) الارتشاف صـ١٤٢٦ بتصرف.
(٦) المساعد ٥١٨/١ بتصرف.

ويقول السيوطى[1]: « فإن أضيف إلى العائضين، كقولهم: لا أفعل ذلك عوض العائضين، أى: دهر الداهرين... أعرب ».

ولم أقع – فيما اطلعت عليه – على شاهد لإضافة (عَوْض) إلى (العائضين) إلا على ما جاء فى المثل: لا أفعله عوض العائضين، وهذا مما يبين لك قيمة الأمثال العربية فى الاحتجاج والتوجيه.

هذا وتعرب (عَوْض) فى حالين غير ما سبق، أولهما: إذا أضيف إليه، نحو قول الفند الزمانى[2]:

ولـــولا نبـــلُ عـــوضٍ فـــى ∴ حُظبّـــــاى وأوصـــــالى

فـ(عَوْض) معربة؛ لإضافة (نبل) إليها. [3]

ثانيهما: إذا استعمل فى الاستقبال بلا نفى تقول: أفعل ذلك من ذى عوضٍ، أى: فيما يستقبل[4] وقد جاء فى ذلك مثل عن العرب وهو: خذها من ذى قبل، ومن ذى عوض[5] ولم يرد شاهد لهذا الاستعمال غير هذا المثل.

والفرق فى الإعراب بين هاتين الحالتين، وقولهم فى المثل: لا أفعله عوض العائضين: أنها فى المثل منصوبة، وفى الحالتين الأخريين ملازمة للجر؛ لأنها مضاف إليه.

---

(١) الهمع ١٥٧/٢ بتصرف.

(٢) من مجزوء الهزج، وهو للفند الزمانى فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى صـ٥٣٨، ولسان العرب (حظب)، وخزانة الأدب ١١٦/٧، ١١٩، والدرر ١٣٢/٣، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٢، والارتشاف صـ١٤٢٦، والمساعد ٥١٨/١ وذكر بعده:

لطاعنـــــتُ صـــــدورالقـــــو ∴ م طعنـــــاً لـــــيس بـــــالآلى

و(الحظبى) الظهر أو عرق فيه، والأوصال: العظام. وليس بالآلى: ليس بالمقصر.

(٣) يراجع شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٢، والارتشاف صـ١٤٢٦، والمساعد ٥١٨/١، والهمع ١٥٧/٢.

(٤) حاشية الدمامينى على المغنى صـ٢٩٨.

(٥) مثل ورد عن العرب عند التوعد والتهديد. يراجع مجمع الأمثال ٢٤٧/١.

الجمع بين الحقيقة والمجاز فى الاستثناء

ذكر ابن هشام اختلاف النحويين[١] فى إعراب (إلا الله) من قوله تعالى[٢]: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، ونسب لابن مالك أن الظرف (فى السموات) ليس متعلقاً بالاستقرار أى على تقدير: لا يعلم من استقر فى السموات؛ لأن ذلك يؤدى إلى أحد محذورين أولهما: الجمع بين الحقيقة والمجاز؛ لأن كون الله فى السموات والأرض مجاز، وكون خلقه فيهن حقيقة. الثانى: حمل الآية على لغة مرجوحة وهى لغة بنى تميم فى إبدال المستثنى المنقطع كما ذهب الزمخشرى[٣].

ثم ذكر أن ما يخلص من هذين المحذورين: أن يكون التقدير: قل لا يعلم من يذكر فى السموات والأرض، ثم قال[٤]: « ومن جَوَّزَ اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة، واحتج بقولهم[٥]: القلم أحد اللسانين، ونحوه؛ لم يحتج إلى ذلك ».

---

(١) يراجع اختلاف النحويين فى إعراب (إلا الله) فى: الدر المصون ٦٣٢/٨ – ٦٣٤.

(٢) سورة النمل من الآية: ٦٥.

(٣) يراجع الكشاف ٤٦٦/٤ – ٤٦٧.

(٤) المغنى ٣٤٨/٥ – ٣٤٩.

(٥) مثل ذكره الميدانى فى مجمع الأمثال ١٣٠/٢، وروايته: القلم أحد الكاتبين، ويروى أحد السِّنانين، وقال القلقشندى: « لما اشترك اللفظ والخط فى الفوائد العامة التى جعلت فيهما الاشتراك أيضاً بين آلتيهما؛ إذ آلة اللفظ اللسان، وآلة الخط القلم، وكل منهما يفعل فعل الآخر فى الإبانة عن المعانى، إلا أن اللفظ لما كان طبيعياً؛ جعلت آلته طبيعية، والخط لما كان دليلاً صناعياً، جعلت دلالته آلة صناعية، ولما تقاسمت الآلتان الدلالة؛ نابت إحداهما مناب الأخرى، فأوقفوا اسم اللسان على القلم فقالوا: ألسنة الأفهام، وشركوا بينهما فى الاسم؛ فقالوا: القلم أحد اللسانيين ». يراجع صبح الأعشى في صناعة الإنشا ٨/٣ – ٩.

فابن هشام يبين أن من يُجَوِّزُ اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة محتجاً بقولهم فى المثل: القلم أحد اللسانين، لا يحتاج إلى جعل التقدير فى الآية: قل لا يعلم من يذكر فى السموات والأرض؛ لأنه إذ ذاك يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز فى ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ فبهذا الاعتبار استثنى من (مِن) والاستثناء متصل، وكان الرفع على البدل أولى؛ لأن الكلام غير موجب.

وأقول: جاء الجمع بين الحقيقة والمجاز فى غير المثل المذكور وذلك قولهم[1]: خفة الظهر أحد السِّباعَين، واللبن أحد اللحمين، والحميَّةُ إحدى الموتتين، والخال أحد الأبوين.

وجاء أيضاً فى الشعر ومنه قول بعض الطائيين[2]:

كـــم ليـــثٍ اغـــتربـــى ذا أشْـــبُلٍ غرثـــت

فكـــــأننى أعظـــــم الليـــــثين إقـــــداما

على أن المثل القلم أحد اللسانين، هو ما شاع فى مؤلفات النحويين فى هذا الباب، وهذا دليل على قيمة المثل فى الاحتجاج والتوجيه، واجتماع الحقيقة والمجاز فيه من جهة أن اللسان يطلق على الجارحة وعلى القلم، والأول حقيقة والثانى مجاز.

والذى يبدو لى أن حمل الآية على اجتماع الحقيقة والمجاز فى ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ على نحو ما جاء فى المثل: القلم أحد اللسانين، لا يجوز؛ لأن اجتماع الحقيقة والمجاز فى المثل لا يوقع فى محذور، أما الآية فإن حملها على اجتماع الحقيقة والمجاز، يوقع فى محذور؛ لأنه يوهم غير المراد؛

(١) مجمع الأمثال ١٠٠/٢، والأمالى لأبى على القالى ٥٦/٢.
(٢) من البسيط، وهو لبعض الطائيين فى شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١.

إذ يوحى بمشابهة الخلق لله ﷻ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، من جهة الجمع بين الله ﷻ وخلقه فى إطلاق اسم واحد، ففيه إيهام وتسوية.

والأولى حمل الآية على لغة بنى تميم فى جعل الاستثناء منقطعاً، و(الله) بدل من (مَن)؛ لأن حمل الآية على لغة – وإن كانت مرجوحة – أولى من حملها على ما يوقع فى محذور، وهو اجتماع الحقيقة والمجاز فيما يتعلق بالله ﷻ وخلقه، على نحو ما جاء فى المثل: القلم أحد اللسانين.

ويرى الزمخشرى[١]: أن ما دعا إلى حمل الآية على لغة بنى تميم أمران: **أولهما**: أن المعنى يؤول إلى قولك: إن كان الله ممن فى السموات والأرض؛ فهم يعلمون الغيب، يعنى أن علمهم للغيب فى استحالته، كاستحالة أن يكون الله منهم. **ثانيهما**: أن أكثر العلماء على عدم الجمع بين الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة.

هذا والمثل: القلم أحد اللسانين، يدور فى كتب النحويين شاهداً لجواز تثنية مختلفى المعنى، يقول ابن مالك[٢]: « التخالف فى اللفظ لابد معه من تخالف المعنى، ولم يمنع من التثنية، فأن لا يمنع منها التخالف فى المعنى مع عدم التخالف فى اللفظ أحق وأولى...ويؤيد ذلك... قولهم: القلم أحد السِّنانين».

ويقول السيوطى[٣]: « وهل يشترط اتفاق المعنى[٤] ؟ فيه قولان: أحدهما: نعم، وعليه أكثر المتأخرين... والثانى: لا، وصححه ابن مالك...

(١) الكشاف ٤/٤٦٦ – ٤٦٧.
(٢) شرح التسهيل ١/٦٠ بتصرف.
(٣) الهمع ١/١٤٣ – ١٤٤ بتصرف.
(٤) يقصد فى التثنية والجمع.

قياساً على العطف، ولوروده فى قوله تعالى[1]: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ﴾... وقول العرب: القلم أحد اللسانين ».

هذا هو الأصل فى الاحتجاج بالمثل فى كتب النحاة، لكن ابن هشام وَظَّفَهُ توظيفاً جديداً، حين أوضح أن من يحتج بالمثل للجمع بين الحقيقة والمجاز يجوز على مذهبه جعل (إلا الله) فى قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ مستثنى متصلاً من (مَن)، وعليه فقد جمع بين الحقيقة والمجاز فى ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ بالنسبة لله ﷻ وخلقه وعلى هذا فالظرف (فى السموات) متعلق بالاستقرار.

وعلى الرغم من أن الأولى عدم حمل الآية على اجتماع الحقيقة والمجاز كما جاء فى المثل، فإن صنيع ابن هشام فى توظيف المثل: القلم أحد اللسانين، على النحو الذى ذكره يكشف لنا عن قيمة الأمثال العربية القديمة فى التوجيه والاحتجاج.

❁❁❁❁

(١) سورة البقرة من الآية: ١٣٣.

مجئ الحال معرفة مؤولة بنكرة

الحال لا تكون إلا نكرة؛ لأنها خبر فى المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها، هذا مذهب جمهور البصريين.(١)

وقد جاء فى المثل ما ظاهره كون الحال معرفة فى قولهم(٢): تفرقوا أيادى سبأ، وقد عرض ابن هشام لتوجيه ابن مالك للمثل فقال(٣): «وممن قال بالجواز(٤) ابن مالك، قال: إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة (مثل)؛ جاز أن

---

(١) وجوز يونس والبغداديون أن تأتى الحال معرفة، نحو جاء زيد الراكب، والكوفيون يرون أن الحال إذا كان فيها معنى الشرط، جاز أن تأتى على صورة المعرفة وهى مع ذلك نكرة، نحو: عبدالله المحسن أفضل منه إذا أساء، و(لا) فلا يجوز أن تأتى معرفة فى اللفظ، نحو: جاء زيد الراكب. يراجع الخلاف فى هذا فى شرح الكافية للرضى ٥٥/٢، والارتشاف صـ١٥٦٢، والهمع ٢٣٠/٢.

(٢) مثل يضرب للتفرق الذى لا اجتماع معه، ويروى (ذهبوا) بدل (تفرقوا) ويروى: أيادى وأيدى، والأصل: سبأ، بالهمز، فأبدلوا الهمزة ألفاً، وسكنوا الياء؛ تخفيفاً، كما فعل بياء (معد يكرب). وقال بعض العرب: أيدى سباً، بالتنوين على الإضافة وفك التركيب، والتزام سكون الياء تشبيهاً بالألف وأنهم يسكنون فى النصب ياء المنقوص المفرد، فأن يفعل ذلك بالمنقوص المركب أحق وأولى.

وأصل المثل: أن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، لما أنذروا بسيل العرم، خرجوا من اليمن متفرقين فى البلاد، فقيل لكل جماعة تفرقت: ذهبوا أيدى سبأ، والمراد بالأيدى: الأبناء والأسرة، لا نفس الجارحة، لأن التفرق بهم وقع، واستعير اسم (الأيدى)؛ لأنهم فى التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدى. وقال كثير:

أيادى سبا يا عزَّ ما كنت بعدكم فلن يحل للعينين بعدك منزل

يراجع: المقتضب ٢٥/٤، والتعليقة على كتاب سيبويه ١١٦/٣، ومجمع الأمثال ٢٧٥/١، والمستقصى ٨٨/٢، وشرح المفصل ١٢٣/٤ – ١٢٤، وشرح الكافية الشافية صـ١٦٩٦ – ١٦٩٧، وشرح الكافية للرضى ٢٢٦/٣.

(٣) المغنى ٦٩/٢ – ٧٠.

(٤) أى جواز انتصاب الضمير على الحال.

تخلفها المعرفة فى التنكير، فتقول: مررت برجل زهيرٍ، بالخفض صفة للنكرة، وهذا زيدٌ زهيراً بالنصب على الحال، وإنما سكنت الياءان مع أنهما منصوبان؛ لثقلهما بالتركيب والإعلال، كما قالوا معد يكرب[١]، وقالى قلا[٢]».

فابن هشام يذكر توجيه ابن مالك للمثل ويوضح أن (أيادى سبا) حال، لأن الأصل: مثل أيادى سبا، فحذف المضاف (مثل)، وأقيم المضاف إليه (أيادى) مقامه فى التنكير والإعراب.

ولم يزد ابن هشام على توجيه ابن مالك، حتى تعليل سكون الياء فى (أيادى) أو (أيدى) هو تعليل ابن مالك، وليس لابن هشام إلا النقل.

وقد ذكر ابن مالك هذا التوجيه فى أكثر من كتاب من كتبه، يقول فى شرح الكافية الشافية[٣]: « ومن ذلك قيام المعرفة المضاف إليها (مثل) مقامه فى الحالية والتركيب مع (لا)، فالحالية كقولهم: تفرقوا أيادى سبا، أى: مثل أيادى سبا، فحذف (مثل) وخلفه (أيادى سبا) فى الحالية، والحالية لا تصح لغير نكرة ».

وقال فى شرح التسهيل[٤]: « وقد يؤول العلم بنكرة... وقدر قوم المعامل بهذه المعاملة مضافاً إليه (مثل) ثم حذف، وأقيم العلم مقامه فى الإعراب والتنكير، كما فُعل بأيدى سبا، فى قولهم: تفرقوا أيدى سبا، يريدون: مثل أيدى سبا، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه فى النصب على الحال ».

---

(١) معد يكرب هو اسم رجل، وهو مركب إضافى وفيه ثلاث لغات: رفع الباء غير مصروف، وفتح الباء مصروفاً، لأن (كرب) فى هذه اللغة مؤنث معرفة، وجر الباء فيكون مضافاً مصروفاً، وياؤه ساكنة على كل حال. يراجع اللسان (كرب).

(٢) قالي قلا اسم موضع، وهما اسمان جُعلا واحداً، وبنى كل واحد منهما على الوقف؛ لأنهم كرهوا الفتحة فى الياء والألف. يراجع اللسان (قلا).

(٣) صـ٩٧٠.

(٤) ٢/٦٦ – ٦٧ بتصرف.

وقال فى موضع آخر[١]: « وإن كان المضاف مِثْلاً؛ جاز الحكم على المضاف إليه بالتنكير، فينعت به نكرة، نحو: مررت برجل زهير شعراً، ويجعل حالاً للمعرفة نحو: هذا زيد زهيراً شعراً؛ لأن الأصل: مررت برجل مثل زهير، وهذا زيد مثل زهير، فحذف لفظ (مثل)، ونوى معناه؛ فجرى مجرى ما نوى فيه معناه، وإن كان لفظه لفظ المعرفة، ومن هذا النوع قولهم: تفرقوا أيدى سبا، فجعلوه حالاً، وهو فى اللفظ معرفة؛ لأنهم أرادوا: مثل أيادى، فحذف (مثل)، وأقيم ما كان مضافاً إليه مقامه فى التنكير والإعراب، وروى الثقات ياء (أيادى) بالسكون، مع أن الموضع موضع نصب، لكن خفف للتركيب، فألزم السكون، كما ألزم السكون ياء (معد يكرب) ».

والحاصل أن ما قاله ابن مالك فى توجيه المثل مبنى على تجويز الخليل[٢] نعت المعرفة للنكرة فى نحو: له صوت صوتُ الحمار، على تقدير حذف المضاف (مثل)، وإقامة المضاف إليه مقامه فى التنكير والإعراب، لكن الخليل لم يذكر ذلك فى الحال، ولم يذكر المثل.

وسيبويه[٣] لا يرتضى هذا ويصفه بأنه قبيح ضعيف. هذا والتوجيه الذى ذكره ابن مالك للمثل مبنى على إضافة (أيادى) إلى (سبا)، أما على اعتبار التركيب وعدم الإضافة، فيرى ابن مالك[٤] أن (أيادى سبا) مركب قام مقام المعرفة، والأصل: متبددين. ويرى ابن يعيش[٥] أنه إذا كان (أيادى سبا) مركب؛ فقد زال بالتركيب معنى العلمية، وصار اسماً واحداً، وعليه، فـ(سبا) حينئذ كبعض الاسم وهو نكرة.

---

(١) شرح التسهيل ٢٦٨/٣.
(٢) الكتاب ٣٦١/٢ – ٣٦٤.
(٣) السابق ٣٦١/٢.
(٤) شرح الكافية الشافية صـ١٦٩٦.
(٥) شرح المفصل ١٢٣/٤.

أما إذا أضيف (أيادى) إلى (سبا) ففى توجيهه قولان: الأول: أن (أيادى سبا) معرفة وقع موقع الحال، وليس بالحال على الحقيقة، وإنما هو معمول الحال، والمراد ذهبوا مشبهين أيادى سبا، ثم حذف الحال، وأقيم معمولها مقامها على حد قولهم[١]: رجع عوده على بدئه، أى: عائداً عوده على بدئه.

والثانى: ما ذكره ابن مالك من أن الأصل: مثل أيادى سبا، ثم حذف المضاف (مثل) وأقيم المضاف إليه مقامه قال[٢]: « و(مثل) نكرة، وإن أضيف إلى معرفة، كما قالوا[٣]: قضية ولا أبا حسن لها، والمراد: ولا مثل أبى حسن، ولولا ذلك، لم يجز أن تعمل فيه (لا)؛ لأن (لا) يختص عملها بالنكرات ».

فابن يعيش يذكر توجيهاً جديداً للمثل. وهو أن (أيادى سبا) معمول الحال وليس حالاً والتقدير: مشبهين أيادى سبا. كما يجوز ما ذكره ابن مالك ويزيد الاستئناس بقول العرب فى المثل: قضية ولا أبا حسن لها، فى حذف (مثل) وإقامة المضاف إليه المعرفة مقامها فى التنكير والإعراب.

ويفهم من كلام أبى حيان[٤] أنه ينسب إلى الأخفش توجيه المثل: تفرقوا أيادى سبا، على أن (أيادى سبا) ليس حالاً، وإنما هو مشبه بالمفعول.

والذى يبدو لى أن فى هذا التوجيه نظراً؛ لأن (تفرق) فعل لازم، وليس متعدياً.

هذا وقد جَوَّزَ الرضى توجيه ابن مالك للمثل، وزاد توجيهاً، وهو أن يكون (أيادى سبا) منصوباً على أنه نائب عن المفعول المطلق قال[١]: «

---

(١) يراجع الكتاب ٣٩٨/١.

(٢) شرح المفصل ١٢٣/٤.

(٣)القائل هو سيدنا عمر، فى سيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنهما، وصار القول يضرب مثلاً عند الأمر العسير . يراجع المثل فى الكتاب ٢٩٧/١، والمقتضب ٣٦٣/٤، وأمالى ابن الشجرى ٣٦٦/١.

(٤) الارتشاف صـ١٥٦٥.

ويجوز أن يكون فى الأصل انتصابه على الحال، على حذف المضاف، وهو (مثل)، ويجوز أن يكون على المصدر، والمعنى: مثل تفرق أيدى سبا ».

والذى يبدو لى أن أولى التوجيهات التى يُحمل عليها المثل: تفرقوا أيادى سبا، هو ما ذكره ابن مالك، ونقله عنه ابن هشام من أن التقدير: مثل أيادى سبا، فحذف المضاف (مثل)، وأقيم المضاف إليه (أيادى) مقامه فى التنكير والإعراب؛ لأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه شائع فى لغة العرب قال تعالى[٢]: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ أى: أهل القرية. [٣]

فإن قلتَ: (مثل) على هذا التقدير مضافة لمعرفة؛ لأن (سبا) اسم رجل. قلتُ: (مثل) نكرة متوغلة فى الإبهام، لا تكتسب التعريف مما تضاف إليه؛ لتوغلها فى الإبهام، فلم تتعرف بالإضافة إلى معرفة.

فإن قلت: لم لم يظهر النصب فى (أيادى)؟ قلتُ: نقل ابن هشام عن ابن مالك أن الياء من (أيادى) سكنت، وكان حقها النصب؛ لثقلها بالتركيب والإعلال، كما قالوا: معد يكرب، وقالى قلا، بإسكان الياء فيهما.

وقد صرح ابن مالك بذلك فى قوله[٤]: « وروى الثقات ياء (أيادى) بالسكون مع أن الموضع موضع نصب، لكن خفف للتركيب، فألزم السكون، كما ألزم السكون ياء (معد يكرب) ».

وإنما سكنت الياء من (معد يكرب)؛ لأنها اسم واحد، فليست الياء حرف إعراب؛ لأنها فى تضاعيف الاسم بمنزلة حرف من حروفه[٥] ويرى السيرافى[٦] أن علة إسكان الياء فى (أيادى سبا) هى أن الياء أثقل من

---

(١) شرح الكافية ٢٢٦/٣.
(٢) سورة يوسف من الآية: ٨٢.
(٣) الدر المصون ٥٤٤/٦.
(٤) شرح التسهيل ٢٦٨/٣.
(٥) التعليقة ١١٨/٣.
(٦) شرح السيرافى ٤/ق١٢٧ .

الحروف الصحيحة، ولما كان الحرف الصحيح يجب فتحه فيما جعل فيه الاسمان اسماً واحداً، والفتح أخف الحركات، لم يكن بعد الفتح للتخفيف إلا الإسكان.

ويرى أبو على الفارسى[1] أن ياء (أيادى) مشبهة بألف المقصور نحو (مثنى) و(مصطفى)، فى أنها حرف اعتلال مثله، وهى أشبه بالألف من الواو بها؛ لأنها أقرب إليها، فلما أعريت الألف من الحركات فى المواضع الثلاث . عريت هذه الياء من الفتحة فى (أيادى سبا).

والذى يبدو لى أن التغيير يشجع على التغيير، فلما خففت (سبأ) بحذف الهمزة؛ لطول الاسم وكثرة الاستعمال، شجع هذا على إسكان الياء تخفيفاً من (أيادى).

وعليه فـ(أيادى) حال من الواو فى (تفرقوا)، وهو مؤول بنكرة، والتقدير: مثل أيادى سبا، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فى التنكير والإعراب، ولم يرد عن العرب شاهد لحذف (مثل) وهى مضافة، وإقامة المضاف إليه – وهو معرفة – مقامها ونصبه على الحال، إلا هذا المثل (تفرقوا أيادي سبا)، وهذا مما يبين لك قيمة الأمثال العربية القديمة فى الاحتجاج والتوجيه.

(١) التعليقة ١١٦/٣.

مجئ (إلي) بمعنى (مع)

أصل معانى (إلى) أن تدل على انتهاء الغاية فى الزمان أو المكان أو غيرهما نحو قوله تعالى[١]: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[٢].

وقد جاء مثل عن العرب وهو قولهم[٣]: الذود إلى الذود إبل، اختلف فيه النحاة فى معنى (إلى)، وقد عرض ابن هشام لهذا فقال[٤]: « والثانى[٥]: المعية وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر، وبه قال الكوفيون، وجماعة من البصريين فى: ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾[٦] وقولهم: الذود إلى الذود إبل، والذود من الثلاث إلى العشر، والمعنى: إذا جمع القليل إلى مثله؛ صار كثيراً، ولا يجوز: إلى زيد مال، تريد مع زيد مال ».

وأقولُ: ابن هشام ذكر المثل، وذكر معناه، وفسر (الذود). وظاهر كلامه أنه يحمل قول العرب: الذود إلى الذود إبل، على أن (إلى) بمعنى (مع)، وهذا التوجيه الذى ذكره ابن هشام نسبه إلى الكوفيين وجماعة من البصريين. ونسبه الرمانى[٧] إلى بعض النحويين، ونسبه أبو حيان[٨] إلى

---

(١) سورة البقرة من الآية: ١٧٨.

(٢) يراجع شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٥، والارتشاف ٢/١٧٣٠، والجنى الدانى صـ٣٨٥.

(٣) مثل يضرب فى اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدى إلى كثير، والذود: ما بين الثلاث إلى العشر من الإبل. يراجع: كتاب الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام صـ١٩٠، مجمع الأمثال ١/٢٧٧، والمستقصى ١/٣٢٢، وتمثال الأمثال ١/٢٦٦، وجمهرة أمثال العرب ١/٤٦٢.

(٤) المغنى ١/٤٩١ – ٤٩٢.

(٥) أى: الثانى من معانى (إلى).

(٦) سورة آل عمران من الآية: ٥٢، وسورة الصف من الآية: ١٤.

(٧) معانى الحروف صـ١٥٨.

(٨) الارتشاف ٢/١٧٣٠.

الكوفيين وكثير من البصريين والمفسرين، وهو مذهب الفراء[١]، والهروى[٢]، وابن مالك[٣]، والمالقى[٤]، وأبى حيان[٥] وغيرهم.

وقد ذكر ابن هشام ضابط مجئ (إلى) بمعنى (مع) فى المثل وفى غيره فى قوله: « وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر » وقد نص كثير من النحويين على هذا يقول ابن مالك[٦]: « إنما تجعل (إلى) كـ(مع) إذا ضممت شيئاً إلى شيء، كقول العرب: الذود إلى الذود إبل، فإن لم يكن ضم؛ لم يكن (إلى) كـ(مع)، فلا يقال: فى: مع فلان مال كثير: إلى فلان مال كثير ».

ويقول المالقى[٧]: « واعلم أن (إلى) إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى (مع) كقولك: اجتمع مالك إلى مال زيد، أى: مع ».

ويقول السيوطى[٨]: « وبمعنى (مع)، أى: المعية وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر فى الحكم به أو عليه، أو التعلق ».

هذا ولم يذكر ابن هشام شواهد لمجئ (إلى) بمعنى مع إلا المثل: الذود إلى الذود إبل، وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾

ومما احتملت فيه (إلى) المعية غير ما سبق: قوله تعالى[٩]: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ أى: مع. [١٠] وقوله ﷻ[١١]: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ

(١) معانى القرآن ٢١٨/١.
(٢) الأزهية صـ٢٨٢.
(٣) شرح التسهيل ١٤١/٣.
(٤) رصف المبانى صـ٨٠.
(٥) الارتشاف ١٧٣٠/٢.
(٦) شرح التسهيل ١٤١/٣.
(٧) رصف المبانى صـ٨٠.
(٨) الهمع ٣٣٢/٢.
(٩) سورة النساء من الآية: ٢.
(١٠) شرح التسهيل ١٤١/٣.
(١١) سورة المائدة من الآية: ٦.

إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾، أى: مع[١]، وقوله ﷻ[٢]: ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾ أى: مع شياطينهم.[٣]

وقول مفرِّغ الحميرى[٤]:

شـــدخَتْ غـــرَّةُ السَّـــوابقِ فـــيهمْ

فـــى وجـــوهٍ إلى اللمـــامِ الجعـــادِ

قال الهروى[٥]: « أى:.... مع اللمام الجعاد ».

ومما احتمل فيه (إلى) المعية أيضاً قول الشاعر[٦]:

بـــرى الحـــبُّ جســـمى ليلـــة بعـــد ليلـــة

ويومـــاً إلى يـــوم وشـــهراً إلى شـــهرِ

أى: ويوماً مع يوم، وشهراً مع شهر.

وقول الآخر: [٧]

ولقـــد لهـــوت إلى كواعـــبَ كالـــدُّمَى

بـــيض الوجـــوه حـــديثُهُنَّ رخـــيمُ

---

(١) الهمع ٣٣٢/٢.

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٤.

(٣) الأزهية صـ٢٧٢.

(٤) من الخفيف، وهو لمفرغ الحميرى (زياد بن ربيعة) فى الديوان صـ١١٨، والأزهية صـ٢٧٢، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة صـ٥٧٨.

(٥) الأزهية صـ٢٧٣ بتصرف.

(٦) من الطويل، لم أقف على قائله، انظره غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ١٤١/٣.

(٧) من الكامل، لم أقف على قائله، انظره غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ١٤١/٣.

أى: مع كواعب. وغير ذلك كثير.

وابن هشام لم يذكر غير المثل: الذود إلى الذود إبل، وقوله ﷻ: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وهذا مما يدلك على قيمة المثل عنده فى الاحتجاج والتوجيه. ولست أرى توجيه المثل وغيره من شواهد على إفادة (إلى) المصاحبة، حيث لم يرتض كثير من النحويين توجيه المثل: الذود إلى الذود إبل، على إفادة (إلى) المعية فذهب الرمانى، والزمخشرى، والرضى وغيرهم، إلى أن (إلى) فى المثل على بابها، تفيد الانتهاء، والتقدير: الذود مضاف إلى الذود، أو منضمة إلى الذود.

يقول الرمانى[١]: « (إلى) ههنا على بابها، والتقدير: الذود مضاف إلى الذود » ويقول الزمخشرى[٢]: « والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء أى: ... مضافة إلى الذود » .

ويقول الرضى[٣]: « هي على بابها... والذود منضمة إلى الذود » . فـ(إلى) فى المثل تفيد معنى الانتهاء، وليس المعية .

وكذا قيل فى غير المثل من شواهد، فقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ (إلى) راجعة إلى أصلها فى إفادة الانتهاء بالحمل على التضمين أو غيره، والتقدير: من ينصرنى حال كونى ذاهباً إلى الله، فـ(إلى) متعلقة بمحذوف حال من الياء فى (أنصارى).[٤] أو من يُضاف فى نصرى إلى الله أو منضمين إلى الله[٥]، أو من يضيف نصرته إياى إلى نصرة الله[٦]، أو تكون

(١) معانى الحروف صـ١٥٩ .
(٢) المفصل صـ٢٨٣ بتصرف.
(٣) شرح الكافية ٢٧٤/٤ بتصرف .
(٤) الكشاف ٥٦١/١ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٨ .
(٦) شرح اللمع للأصفهانى ٥٠٩/٢ .

(أنصارى) ضمنت معنى الإضافة، أى من يضيف نفسه إلى الله فى نصرتى، فيكون (إلى) متعلقاً بـ(أنصارى) . [١]

ورد (إلى) إلى أصلها فى إفادة الانتهاء أبلغ وأدل على المراد، يقول المرادى[٢]: « و(إلى) فى هذا أبلغ من (مع) ؛ لأنك لو قلت: من ينصرنى مع فلان ؛ لم يدل على أن فلاناً وحده ينصرك، ولابد، بخلاف (إلى) فإن نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة، مجزوم بها » .

ويقول السيوطى[٣]: « و(إلى) حينئذ أبلغ من (مع) ؛ لأنك لو قلت: من ينصرنى مع فلان ؛ لم يدل على أن فلاناً وحده ينصرك » .

وكذا قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ (إلى) على بابها، والتقدير: ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم . [٤]

وحمله ابن يعيش على أن (إلى) على بابها عن طريق التضمين، قال[٥]: « لما كان معنى الأكل ههنا الضم والجمع لا حقيقة المضغ والبلع، عدَّاه بـ(إلى) ؛ إذ المعنى: لا تجمعوا أموالهم إلى أموالكم».

وأما قوله ﷻ: ﴿ وايديكم إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ فـ(إلى) على بابها تفيد الانتهاء، والتقدير: مضافة إلى المرافق، قاله الرضى . [٦]

وأما قوله عز اسمه: ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾ فـ(إلى) على بابها والمعنى: وإذا خلوا من المؤمنين إلى شياطينهم، أو ضُمن (خلا) معنى:

---

(١) الدر المصون ٢٠٨/٣ .
(٢) الجنى الدانى صـ٣٨٦ .
(٣) الهمع ٣٣٢/٢ .
(٤) شرح اللمع ٥٠٩/٢ .
(٥) شرح المفصل ١٥/٨ .
(٦) شرح الكافية ٢٧٤/٤ .

صرف، فتعدى بـ(إلى)، والمعنى: صرفوا خلاهم إلى شياطينهم، أو ضمن معنى ذهبوا، أو انصرفوا.[١]

وأما الأبيات الشعرية فمعنى الانتهاء فيها واضح .

هذا وَرَدُّ (إلى) إلى معناها الأصلى وهو الانتهاء في المثل وغيره من شواهد هو مذهب جمهور البصريين[٢] الذين لا يجيزون التصرف فى الحروف، وهو ما أميل إليه ؛ منعاً للبس وتكلف التأويل .

(١) الدر المصون ١٤٥/١ .

(٢) شرح المفصل ١٥/٨، والدر المصون ١٤٥١/١ .

وجوب حذف متعلق الجار والمجرور فى المثل

يجب تعلق الظرف والجار والمجرور بفعل، أو شبهه، أو ما فيه رائحته[١]، وقد ذكر ابن هشام من المواضع التى يجب حذف ما يتعلقان به: أن يستعمل المتعلق محذوفاً فى مَثَلٍ أو شبهه[٢]، وما احتج به لذلك قول العرب فى المثل[٣]: بالرفاء والبنين .

يقول ابن هشام[٤]: « والسادس[٥]: أن يستعمل المتعلق محذوفاً فى مَثَلٍ أو شبهه، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: حينئذ الآن، أصله: كان ذلك حينئذ، واسمع الآن، وقولهم للمُعْرِسِ: بالرفاء والبنين، بإضمار أعرست» .

فابن هشام يوجه المثل: بالرفاء والبنين، للاحتجاج لتعلق الجار بالمجرور، بفعل واجب الحذف ؛ لأنه مَثَلٌ، والتقدير: بالرفاء والبنين أعرست أو أعرست بالرفاء والبنين، وبيان ذلك: أن الأمثال لا تغير، بل ينبغى أن تقال كما وردت، وعليه فالمتعلق واجب الحذف، حيث لم يصرح به .

---

(١) يراجع الهمع ٩٠/٣ .

(٢) شبه المثل الأقوال التى درجت على الألسنة وتناقلها الناس نحو قولهم: « ادخلوا الأول فالأول » .

(٣) من أدعية الجاهلية التى صارت مثلاً، وهو دعاء للمتزوجين بالالتئام والاتفاق، وجمع الشمل، واستيلاد البنين . والرفاء: هو الالتئام والاتفاق، وبين القوم رفاء أى: التئام واتفاق، وأصله الهمز، وعليه فهو مأخوذ من رفأت الثوب إذا جمعته، وقد يكون من رفوته بغير همز فيكون بمعنى السكون والطمأنينة . والأول أولى، وقد نهى رسول الله ﷺ أن يقال بالرفاء والبنين ؛ لأن ذلك كان من سنن الجاهلية . يراجع مقاييس اللغة (رفد) و(رفت)، ومختار الصحاح باب الراء ٢٦٧/١، ومجمع الأمثال ١٠٠/١، والمستقصى ٦/٢، واللسان (رفأ)، وسنن النسائى ١٢٨/٦ باب كيف يدعى للرجل إذا تزوج، وجمهرة الأمثال ٢٠٣/١، ٢٠٦، ٣٦٩ .

(٤) المغنى ٣٢٩/٥ – ٣٣٠ .

(٥) أى من المواضع التى يجب فيها حذف متعلق الظرف والجار والمجرور، وتراجع هذه المواضع فى المغنى ٣٢٦/٥ – ٣٣٣، والهمع ٩٢/٣ – ٩٣ .

وعلى هذا التوجيه فالأولى تقدير المتعلق مقدماً، إذ هو حال متلبس، فينصرف إليه الذهن أولاً .

هذا وقد وَظَّفَ الزمخشرى والنيسابورى المثل دليلاً لحذف متعلق الجار والمجرور فى البسملة يقول الزمخشرى[١]: « كل فاعل يبدأ فى فعله بـ(سم الله)، كان مضمراً ما جعل التسمية مبدأ له، ونظيره قوله ﷻ[٢]: ﴿ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ ﴾ أى: اذهب فى تسع آيات، وكذلك قول العرب فى الدعاء للمعرس: بالرفاء والبنين ... بمعنى أعرست أو نكحت » .

ويقول النيسابورى[٣]: « فى البسملة مسائل: الأولى: الجار والمجرور لابد له من متعلق، وليس بمذكور ؛ فيكون مقدراً ... ونظيره فى حذف متعلق الجار قولهم فى الدعاء للمعرس: بالرفاء والبنين، أى: بالرفاء أعرست ... ».

والفرق بين تقدير المتعلق فى البسملة والمثل: أن تقدير المتعلق مؤخراً فى البسملة أحق وأولى ؛ بخلاف المثل، وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأن الأهم هو المتعلق به ؛ لأنهم كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات أو باسم العزى، فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله ﷻ بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل . [٤]

هذا وقد وجه السعدى[٥]، وابن القوطية[٦] المثل: بالرفاء والبنين على أن تقديره: دعوت له بالرفاء والبنين، فجعلا المتعلق (دعوت)، وقدراه مقدماً، والتوجيه الأول أولى ؛ لأن هذا المثل لا يقال إلا فى حالة التلبس بعرس، فتقدير (أعرست) أحق وأولى .

---

(١) الكشاف ٤٦/١ بتصرف .
(٢) سورة النمل من الآية: ١٢ .
(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦١/١ – ٦٢ بتصرف .
(٤) يراجع الكشاف ٤٦/١ .
(٥) كتاب الأفعال ٥٩/٢ .
(٦) تهذيب كتاب الأفعال ٢٣/٢.

هذا وقد وجه القزوينى[1] المثل دليلاً على أن اقتران الكلام بالفعل يفيد تقدير المحذوف، فقولك لمن تلبس بعرس: بالرفاء والبنين، يدل على أن تقدير الكلام: بالرفاء والبنين أعرست .

❁❁❁

(١) الإيضاح فى علوم البلاغة ١٨٦/١ .

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فى التنكير والإعراب

ذكر ابن هشام فى توجيه قولهم[١]: « فإذا هى إياها، جملة من التخريجات[٢]، ومن ذلك قوله: « أنه[٣] منصوب على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلها، ثم حذفت المضاف[٤] ؛ فانفصل الضمير، وانتصب فى اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا[٥]: قضية ولا أبا حسن لها، على إضمار (مثل) قاله ابن الحاجب فى أماليه » .

وأقول: ابن هشام يحتج لحذف المضاف (مثل) وإقامة المضاف إليه وهو الضمير مقامه فى قولهم: فإذا هى إياها، بقول سيدنا عمر فى المثل: قضيةٌ ولا أبا حسن لها . بيان ذلك: أن اسم (لا) النافية للجنس لا يكون معرفة، بل يلزم التنكير[٦]، وهو فى المثل: قضية ولا أبا حسن لها، معرفة،

---

(١) المسألة الزُّنْبورية التى جرت بين سيبويه والكسائى والفراء فى مجلس يحيى بن خالد البرمكى فى قول العرب: حسبت أن العقرب أشد لسعة من الزُّنبور، فإذا هو هى، وقالوا أيضاً: فإذا هو إياها، وهو ما ينصب عليه الحديث . يراجع الارتشاف ١١٣٦/٢، وحاشية الشمنى على مغنى اللبيب ١٨٨/١ – ١٨٩ .

(٢) يراجع ذلك فى المغنى ٦٣/٢ – ٧٠ .

(٣) يقصد: إياها .

(٤) يقصد: مثل .

(٥) القائل هو سيدنا عمر، فى سيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنهما، وصار القول يضرب مثلاً عند الأمر العسير . يراجع المثل فى الكتاب ٢٩٧/١، والمقتضب ٣٦٣/٤، وأمالى ابن الشجرى ٣٦٦/١ .

(٦) إنما استحق الاسم الذى تعمل فيه (لا) أن يكون نكرة، من حيث كانت تنفى نفياً عاماً مستغرقاً، فلا يكون بعدها معين، فهى فى هذا نظيرة (رب) و(كم) فى الاختصاص =

لكنه متأول بنكرة، والتقدير: ولا مثل أبى حسن، ثم حذف المضاف (مثل)، وناب المضاف إليه منابه، فأعرب إعرابه، ونصب فى اللفظ، فصار المثل: قضية ولا أبا حسن لها، وكذلك قولهم: فإذا هو إياها، حذف المضاف (مثل) وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرب إعرابه، فهو منصوب على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف على سبيل النيابة .

والمثل يدور شاهداً فى كتب النحاة على مجئ اسم (لا) النافية للجنس معرفة وتأوله بنكرة، لكن ابن هشام وَظَّفَهُ توظيفاً جديداً، وَوَجَّهَهُ توجيهاً لم أره عند غيره، حين استدل به على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فى قولهم: فإذا هى إياها .

وابن هشام ينسب توجيه المثل على النحو الذى ذكره إلى ابن الحاجب، والحاصل أنه قول الخليل وسيبويه وتبعهما فيه كثير من النحويين، ومنهم ابن الحاجب .

يقول سيبويه[1]: « واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرات فى هذا الباب[2] ؛ لأن (لا) لا تعمل فى معرفة أبداً ... وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة، قلتٌ: فكيف يكون هذا، وإنما أراد علياً ﷺ ؟ فقال[3]: لأنك لا يجوز لك أن تُعمل (لا) فى معرفة، وإنما تعملها فى النكرة، فإذا جعلت (أبا

=بالنكرة، وَجَوَّزَ طائفة من النحاة فى مذهب مرجوح إعمالها فى المعارف مستدلين بقول النابغة الجعدى:

وَحَلَّـت سـوادَ القلـب لا أنـا باغيـاً ∴ سـواها ولا عـن حبهـا متراخيـاً

وتأوله الجمهور على أن الأصل: لا أرانى باغياً، فحذف الفعل، وانفصل الضمير . يراجع شرح المفصل ١٠٣/٢، والهمع ٣٩٨/١ .

(١) الكتاب ٢٩٦/٢ – ٢٩٧ بتصرف .

(٢) يعنى باب (لا) النافية للجنس .

(٣) يقصد: الخليل .

حسن) نكرة ؛ حُسَن لك أن تُعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل فى هؤلاء المنكورين علىٌّ ... فإن قلت: إنه لم يرد أن ينفى كل من اسمه على، فإنما أراد أن ينفى منكورين كلهم فى قضيته مثل (على)، كأنه قال لا أمثال على لهذه القضية، ودل هذا على أنه ليس لها على، وأنه غيب عنها » .

وتبع الخليل وسيبويه فى هذا جمهور النحويين على نحو ما تجد عند المبرد[١]، وابن السراج[٢]، وابن الشجرى[٣]، وابن الحاجب[٤]، وغيرهم.

فإن قلتَ: (مثل) على هذا التقدير مضافة لمعرفة، قلتُ: (مثل) لا تكتسب التعريف مما تضاف إليه، فهى نكرة وإن أضيفت لمعرفة، فهى لتوغلها فى الإبهام، لم تتعرف بالإضافة إلى المعرفة .[٥]

فإن قلت: هذا التقدير يدل على نفى المثل، لا نفى وجود أبى الحسن، قلتُ: قد يطلق المثل، ويكون المراد به ما أضيف إليه، كما تقول لمن تخاطبه: لا يفعل هذا مثلك، وأنت تقصده .[٦]

هذا ويترتب على هذا التقدير لزوم نزع الألف واللام مما تضاف إليه (مثل)، ولذلك قالوا: ولا أبا حسن، ولم يقولوا: ولا أبا الحسن، فلو كانت (مثل) مضافة إلى ما يلازمه الألف واللام نحو: عبدالله وعبد الرحمن ؛ لم يجز فيه هذا الاستعمال[٧] .

---

(١) المقتضب ٣٦٢/٤ – ٣٦٣ .
(٢) الأصول ٣٨٣/١ .
(٣) أمالى ابن الشجرى ٣٦٥/١ .
(٤) أمالى ابن الحاجب ١٢٥/٢.
(٥) شرح المفصل ١٠٣/٢ .
(٦) السابق ١٠٣/٢ .
(٧) شرح الكافية الشافية صـ٥٣٠ .

هذا وقد ذكر ابن يعيش[١]، والرضى[٢] توجيهاً آخر للمثل يخرجه عن حد احتجاج ابن هشام، وهو أن يجعل العلمُ ؛ لاشتهاره بتلك الخلة، كأنه اسم جنس، موضوع لإفادة ذلك المعنى ؛ لأن معنى: قضية ولا أبا حسن لها ؛ لا فيصل لها، فصار الاسم كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا على حد قولهم[٣]: لكل فرعون موسى، أى: لكل جبار قهار، فيصرف (فرعون) و(موسى) ؛ لتنكيرهما بالمعنى المذكور .

وعلى هذا التوجيه، فلا وجه لاحتجاج ابن هشام بالمثل. هذا وقد ذكر ابن مالك توجيه الخليل وسيبويه ومن تبعهما للمثل على إضمار (مثل) وإقامة المضاف إليه مقامه فى التعريف والتنكير، وزاد توجيهاً جديداً وهو أنه على تقدير: لا واحد من مسميات هذا الاسم. ولم يرتض ابن مالك التوجيهين السابقين للمثل، فردهما بقوله[٤]: « وكلا القولين غير مرضى » ثم أوضح هذا بقوله[٥]: « أما الأول ؛ فيدل على فساده أمران: أحدهما: التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو كانت إضافة (مثل) منوية لم

(١) شرح المفصل ١٠٤/٢ .
(٢) شرح الكافية ١٩٨/٢ .
(٣) مثل يضرب لبيان أن كل جبار له من يقهره، و(فرعون): لقب ملك مصر فى التاريخ القديم، ويعنى به كل جبار متكبر، والكلمة منحوتة من لفظين مصريين قديمين هما (بر) و(عو) ومعناهما البيت الأعظم، ثم أصبحت على ملوك مصر منذ الألف الأولى للميلاد . يراجع خزانة الأدب ٢٤٠/٧، ٢٤١ .
(٤) شرح الكافية الشافية صـ٥٣٠ .
(٥) السابق صـ٥٣٠ – ٥٣٢ .

يحتج إلى ذلك، الثانى: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بـ(مثل) كقول الشاعر[١]:

تُبَكِّى على زيدٍ ولا زيد مثله

برىء من الحُمَّى سليمُ الجوانحِ

فلو كانت إضافة (مثل) منوية، لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله وذلك فاسد.

وأما القول الثانى فضعفه بين ؛ لأنه يستلزم ألا يستعمل هذا الاستعمال إلا علم مشترك فيه كـ(زيد)، وليس ذلك لازماً » .

ثم ذكر توجيهاً للمثل لم أره عند غيره، فقال[٢]: « وإنما الوجه فى هذا الاستعمال: أن يكون على قصد: لا شىء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به، فضمن العلم هذا المعنى، وجُرد لفظه، مما ينافى ذلك».

وعلى هذا التوجيه، فلا وجه لاحتجاج ابن هشام بالمثل .

والذى يبدو لى أن توجيه المثل محمول على ما ذكره الخليل وسيبويه ومن تبعهما من حذف المضاف (مثل) وإقامة المضاف إليه (أبا) مقامه فى التنكير والإعراب ؛ لأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه معروف فى لغة العرب كما فى قوله تعالى[٣]: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ أى: أهل القرية . [٤]

(١) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى مصباح الراغب (شرح كافية ابن الحاجب للعلامة / محمد بن عز الدين المغنى) ٧٦/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية صـ٥٣٢ .

(٣) سورة يوسف من الآية: ٨٢ .

(٤) الدر المصون ٥٤٤/٦ .

هذا ولم يكن المثل وحده هو ما ورد شاهداً لما نحن بصدده حيث جاءت شواهد أخرى ظاهرها تعريف اسم (لا)، وتأولها النحاة بنكرة على نحو ما رأينا فى المثل، ومن ذلك قول بعض بنى دبير[١]:

لا هيـــــثم الليلـــــة للمطِـــــيِّ

ولا فتـــــى مثـــــلُ ابـــــن خَيْبَـــــرِيِّ

قال ابن الشجرى[٢]: « فإنه جعله نكرة، أراد: لا مثل هيثم » .

وقول عبدالله بن الزبير الأسدى[٣]:

أرى الحاجـــات عنـــد أبـــى خُبيـــبٍ

نَكِـــــدْن ولا أميَّـــــةَ فـــــى الـــــبلادِ

قال المبرد[٤]: « لأن الشاعر إنما أراد: لا أمثال أمية » .

---

(١) الرجز لبعض بنى دبير فى الدرر ٢١٣/٢، وبلا نسبة فى الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٢/٢، والأصول ٣٨٢/١، وشرح المفصل ١٠٣/٢، وتخليص الشواهد صـ١٧٩، ورصف المبانى صـ٢٦٠، وخزانة الأدب ٥٧/٤، ٥٩ .

(٢) أمالى ابن الشجرى ٣٦٥/١ .

(٣) من الوافر، وهو لعبدالله بن الزبير الأسدى فى ملحق ديوانه صـ١٤٧، والكتاب ٢٩٦/٢، وشرح المفصل ١٠٢/٢، ١٠٤، والدرر ٢١١/٢، وخزانة الأدب ٦١/٤، ٦٢، ولفضالة بن شريك في شرح أبيات سيبويه ٥٦٩/١، والأغانى ٦٦/١٢، وبلا نسبة فى المقتضب ٣٦٢/٤، والأصول ٣٨٣/١، وأمالى ابن الشجرى ٣٦٥/١، وشرح الكافية الشافية صـ٥٣٠ .

(٤) المقتضب ٣٦٣/٤ .

ومن ذلك أيضاً قولهم[١]: « لا بصرة لكم »، وقولهم[٢]: « لا قريش بعد اليوم »، وقوله ﷺ:[٣] « **إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإن هلك قيصر فلا قيصر بعده** » .

فهذا كله متأول على حذف (مثل) وإقامة المضاف إليه مقامه فى التنكير والإعراب .[٤]

وابن هشام لم يذكر من هذه الشواهد إلا المثل: قضية ولا أبا حسن لها، مما يدلك على قيمة المثل عنده فى الاحتجاج والتوجيه، على أن انتصاب الضمير على الحال فى: فإذا هو إياها، وهو الوجه الذى ذكره ابن هشام، واحتج له بالمثل، هو مذهب الخليل[٥]، وابن مالك[٦]، ومنعه سيبويه[٧] .

❁❁❁❁

(١) ذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ١٠٤/٢، وابن مالك فى شرح الكافية الشافية صـ٥٣٢، وابن أبى قاسم فى شرحه على كافية ابن الحاجب ٥٠١/١ .

(٢) ذكره ابن مالك فى شرح الكافية الشافية صـ٥٣٢ .

(٣) الحديث مروي عن سيدنا أبي هريرة في البخاري كتاب: عرض الخمس، باب " أحلت لكم الغنائم"صـ٥٩٦ رقم٣١٢٠، وفي كتاب الفتن،صـ١١٦٦ رقم ٣٠٢٧

(٤) مصباح الراغب ٢٧٦/١ .

(٥) الكتاب ٣٦١/١، ٣٦٤ .

(٦) شرح الكافية الشافية صـ٩٧٠ .

(٧) الكتاب ٣٦١/١ .

حذف حرف النداء قبل اسم الجنس

يجوز حذف حرف النداء قبل العلم نحو قوله تعالى:﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾[1] أى:: يايوسف، وإنما جاز ذلك ؛ لقوة الدلالة على المحذوف، فصارت الدلائل الدالة عليه، كالتفلظ به[2].

وقد جاء حذف حرف النداء قبل النكرة فى مثل من أمثال العرب، وهو قولهم[3]: أصبح ليل، وقد اختلف النحاة فى توجيه هذا والحكم عليه، وعرض ابن هشام لهذا فقال[4]: " حذف حرف النداء نحو: ... " يوسف أعرض عن هذا " ..... وشذ فى اسمى الجنس والإشارة فى نحو: أصبح ليلُ...." .

وأقول: مراد ابن هشام والنحويين من (اسم الجنس) فى هذا الباب: ماكان نكرة قبل النداء، سواء تعرَّف بالنداء نحو: يارجلُ، أو لم يتعرف نحو: يارجلاً، أعنى سواء كان اسم الجنس معيناً أم لا[5].

---

(١) سورة يوسف من الآية ٢٩.

(٢) يراجع شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٢.

(٣) مثل ورد عن العرب وهو لأم جندب زوج امرئ القيس قالته تبرما منه؛ لأنه كان مبغضاً للنساء، روى أنه سألها عن سبب كرهها له، فقالت: لأنك ثقيل الصدر، ضعيف العجز، سريع الإراقة، بطيء الإفاقة، فلما طال عليها الليل مع بغضها إياه، جعلت تخاطبه: أصبح يافتى، فلم يذهب عنها، فعادت إلى خطاب الليل، فقالت: أصبح ليلُ.

فقال فى هذا المعنى:

فباتت تقول أصبح ليلُ حتى ∴ تجلى عند صرعته الظلامُ

وهو يضرب مثلاً للّلية الشديدة التى يطول فيها الليل.

يراجع: أمثال العرب صـ١٢٣ وجمهرة الأمثال ١٩٢/١، والمستقصى ٢٠٠/١، ومجمع الأمثال ٤٠٣/١.

(٤) المغنى ٤٩٣/٦ بتصرف.

(٥) يراجع شرح الكافية للرضي ٣٨٦/١.

وأريد أن أسجل هنا أن حذف حرف النداء قبل اسم الجنس جاء فى شواهد أخرى غير المثل الذى ذكره ابن هشام، حيث جاء فى مثلين من أمثال العرب،

أولهما: قول أحدهم: افتد مخنوق[١]. وثانيهما قولهم[٢]: أطرق كرا، أى ياكروان، يريدون ترخيم الكروان.

قال ابن مالك[٣]: " وفى هذا شذوذان آخران: أحدهما: حذف حرف النداء مما يوصف به (أىٌّ). والثانى: ترخيمه على تقدير الاستقلال، ولذلك أبدلت واوه ألفاً، ولو رُخم على لغة من ينوى المحذوف، لقيل: كرْوَ، وزعم بعض أهل اللغة[٤] أن ذكر الكرّوان يقال له: كرا، فعلى هذا ليس فى قولهم: (أطرق كرا) إلا حذف حرف النداء"

---

(١) مثل يضرب فى الحث على التخلص من الشدائد والأذى، وأصله أن رجلاً وقع على سليك بن سلكة التميمى، وهو نائم مستلقي؛ فخنقه، وقال: افتد مخنوق، فقال له سليك: الليل طويل وأنت مقمر، أى: وأنت آمن منى فلم تستعجل ؟ ثم ضغطه سليك ؛ فضرط الرجل، فقال: أضروط وأنت الأعلى، فذهبت أمثالاً . يراجع المستقصى ٢٦٥/١، ومجمع الأمثال ٧٨/٢.

(٢) مثل يضرب لمن يتكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه، أو يضرب للرجل يُتكلم عنده، فيظن أنه المراد بالكلام، فيقول المتلكم ذلك، أى: اسكت فإنى أريد من هو أنبل منك، وقيل يضرب للرجل الحقير إذا تكلم فى الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله.

وأصله أن رجلاً اصطاد كروان، فاضطرب، فقال: أطرق كرا. وقيل في هذا شعر، حيث يقول المبرد: " تقول العرب فى مثل من أمثالها:

أطرقْ كرا أطرقْ كرا إن النعام فى القُرى

يراجع: الكامل ٥٧٢/٣، ومجمع الأمثال ٤٣١/١ ولسان العرب (طرق)، (زول)، (كرا) وجمهرة الأمثال ١٩٤/١، ٣٩٥ والمستقصى ٢٢١/١، وخزانة الأدب ٣٧٤/٢-٣٧٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٣٦٠- ١٣٦١.

(٤) هو الخليل بن أحمد كما فى مجمع الأمثال ٤٣١/١.

كما جاء حذف حرف النداء قبل اسم الجنس فى شاهد شعري وهو قول العجاج[١]: * **جارىَ لا تستنكرى عذيرى** *

يريد يا جارية[٢].

كما جاء الحذف أيضاً فى قوله –صلى الله عليه وسلم– [٣]:" اشتدى أزمة تنفرجي، وقوله – صلى الله عليه وسلم– مترحماً على موسى –عليه السلام–[٤]: " ثوبى حجر، ثوبى حجر".

قال ابن مالك[٥]: " أراد: يا أزمة، وياحجر، وكلامه أفصح الكلام".

وابن هشام لم يذكر إلا المثل: أصبح ليلُ، وهذا ينبئك عن قيمة المثل عنده فى الاحتجاج والتوجيه.

هذا وابن هشام يحكم على حذف حرف النداء قبل اسم الجنس فى المثل: أصبح ليلُ، ونحوه بالشذوذ، وهو مسبوق بهذا، ذكره قبله الزمخشري وابن الحاجب وغيرهما. يقول الزمخشري[٦]: " وقد شذ قولهم: أصبح ليل، وافتد مخنوق، وأطرق كرا...".

---

(١) الرجز للعجاج فى الديوان ٣٣٢/١ والكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١ وشرح أبيات سيبويه ٤٦١/١ وشرح المفصل ١٦/٢، ٢٠، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ صـ٢٩٦.

(٢) الكتاب ٢٣١/٢.

(٣)أخرجه الديلمي ٥١٦/١ من حديث علي ابن أبي طالب رقم ١٧٣٦ وحكم عليه السيوطي بالضعف.يراجع فيض القدير ٥١٦/١ وكشف الخفاء للإمام العجلوني صـ١٢٧.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب : الغسل،باب: من اغتسل عُرياناً وحده في الخلوة صـ٧٥ رقم ٢٧٨ ، وفي كتاب أحاديث الأنبياء صـ٦٥٤ رقم ٣٤٠٤ وفي كتاب الحيض ، باب: الاغتسال عُرياناً في الخلوة . صـ١٥٣ رقم ٣٣٩.

(٥) شرح التسهيل ٣٨٧/٣.

(٦) المفصل بشرح المفصل ١٦/٢.

ويقول ابن الحاجب[١]: " ... وشذ: أصبح ليلُ، وافتد مخنوق، وأطرق كرا...." والحاصل أن هذا راجع إلى مذهب جمهور البصريين[٢] الذين يمنعون حذف حرف النداء قبل اسم الجنس سواء كان معيناً أم لا، إلا أنهم مختلفون فى الحكم على ما جاء منه فى أمثال العرب نحو: أصبح ليلُ، وافتد مخنوق، وأطرق كرا، كما اختلفوا فى توجيهه، فسيبويه[٣] يرى أن هذا ليس بكثير ولا بقوى، ويرى المبرد[٤]: أن هذا ضرورة وشاذ، فإن قلت: الضرورة موضعها الشعر . قلتُ: أوضح المبرد أن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز فى الشعر قال[٥]: " والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز فى الشعر؛ لكثرة الاستعمال لها...".

ويرى الكوفيون[٦] جواز حذف حرف النداء قبل اسم الجنس، واستدلوا لذلك بما سبق من شواهد.

ويرى ابن يعيش جواز الحذف فى الأمثال خاصة قال[٧]: " وذلك أن هذه أمثال معروفة فجرت مجرى العلم فى حذف حرف النداء منها".

أما فى قول العجاج:

*** جارىَ لا تستنكرى عذيرى ***

---

(١) الكافية بشرح الكافية ٣٨٦/١.

(٢) يراجع الكتاب ٢٣٠/٢ –٢٣١، والمقتضب ٢٥٨/٤– ٢٦١ وأوضح المسالك ١٧/٤ والنجم الثاقب (شرح كافية ابن الحاجب لابن أبى القاسم) ٣٦٢/١ ومصباح الراغب (شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد) ١٩٢/١.

(٣) الكتاب ٢٣١/٢.

(٤) المقتضب ٢٦٠/٤.

(٥) السابق والصفحة نفسها.

(٦) يراجع شرح المفصل ١٦/٢، وأضح المسالك ١٤/٤، وشرح الشمونى ٢٠٢/٣، وحاشية الصبان ٢٠٣/٣.

(٧) شرح المفصل ١٦/٢.

فيرى أن حذف حرف النداء (يا): ضرورة شعرية

والذى يبدو لى أن حذف حرف النداء قبل اسم الجنس إن وقع فى الشعر ؛ فهو ضرورة، وما جاء منه فى أمثال العرب من نحو: أصبح ليلُ، وافتد مخنوق، وأطرق كر؛قليل وشاذ لا يقاس عليه؛ لأن اسم الجنس إما أن يكون معيناً أو لا، فإن كان معيناً ؛ فإنه لا يجوز حذف حرف النداء معه ؛ لأنه حرف تعريف، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به؛ حتى لا يُظن بقاؤه على أصل التنكير، ألا ترى أن (ال) المعرفة لا تحذف من المتعرف بها؛ وهى مقصودة، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ؛ لأنه يفيد مع التعريف: التنبيه والخطاب(١).

وإن كان اسم الجنس غير معين، فإن حرف النداء لا يحذف قبله؛ إذ لا يجوز الحذف قبل النكرة ؛ لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقول، ولا يكون هذا إلا فى المعرفة(٢).

ويرى سيبويه أن سبب منع الحذف قبل اسم الجنس أن حرف النداء فى نحو (يارجل) بدل من (أىٌّ) حين حذفته، ولا يجمع بين حذف العوض والمعوض عنه قال(٣): " ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجلُ، وأنت تريد: ياهذا، ويارجلُ .... لأن حرف التنبيه الذى ينبه به لزم المبهمَ، كأنه صار بدلاً من (أىٌّ) حين حذفته، فلم تقل: يا أيها الرجل...".

وقريب من هذا ما ذكره المبرد حين قال(٤): " فجملة هذا: أن كل شيء ... يجوز أن يكون نعتاً لشيء، فدعوته – أَنَّ حذف (يا) منه غير جائز؛ لأنه لا يجمع عليه أن يُحذف منه الموصوف وعلامة النداء، وذلك أنه لا يجوز أن

(١) شرح الكافية للرضي ٣٨٦/١.
(٢) السابق والصفحة نفسها.
(٣) الكتاب ٢٣٠/٢ بتصرف.
(٤) المقتضب ٢٥٨/٤ بتصرف.

تقول: رجلُ أقبل، ولا: غلامُ تعال ... وأنت تريد النداء، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: رجلُ أقبل ؛ لأن هذه نعوت (أىٌّ)".

وأياً ما كان الأمر فإن حذف حرف النداء قبل أسماء الجنس فيما ورد من أمثال عن العرب من نحو: أصبح ليلُ، وافتد مخنوقُ، وأطرق كرا، قليل، كما يرى سيبويه، أو شاذ لا يقاس عليه كما يرى ابن هشام وغيره.

مجئ الاسم بعد (لو)

لو حرف شرط غير جازم، لغلبة دخولها على الماضي نحو قوله تعالى[١]: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾[٢]

وهي كسائر كلمات الشرط؛ الأصل فيها أن يليها الفعل، يقول سيبويه[٣]: " و(لو) بمنزلة (لولا)، ولا تبتدأ بعدها الأسماء". ويقول المبرد[٤]: " و(لو) لا تقع إلا على فعل". وقد علل لذلك فى الكامل[٥] بأنها تشارك حروف الجزاء فى ابتداء الفعل وجوابه.

وقد أوضح ابن هشام أن (لو) قد يلها الاسم، فقال[٦]: " (لو) خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره مابعده... كقولهم[٧]: " لو ذات سوار لطمتنى، وقول عمر ﷺ لو غيرك قالها أبا عبيدة[٨].

وقوله: [١]

---

(١) سورة السجدة من الاية:١٣.

(٢) يراجع شرح الكافية للإمام المهدوى ١٢٠٨/١ والهمع ٤٦٨/٢، وحاشية الصبان ٥١/٤.

(٣) الكتاب ١٣٩/٣.

(٤) المقتضب ٧٧/٣.

(٥) ٣٦٣/٣.

(٦) المغنى ٤١٦/٣-٤١٨ بتصرف.

(٧) المثل لحاتم الطائي حيث يروى أنه أُسر فى حي بنى عنزة، فغاب الرجال، وبقى بين نسائهم، ثم اتفق لهن الارتحال، فارتحلن بحاتم، فلما بلغن بعض الطرق مسهن الجوع فطلب منهن أن يفككن الغل عنه، ففعلن، فنزل عن الناقة ونحرها، فلطمته جارية بما فعل، فقال: لو ذات سوار لطمتنى، يريد: لو حرة لطمتنى يعنى لو لطمتنى من كانت فى الشرف كفئاً لي، لهان علىّ، يراجع: المقتضب ٧٨/٣ وشرح المفصل= =٨٢/١ والجنى الداني صـ٢٧٩ ومجمع الأمثال ١٧٤/٢ المستقصى ٢٩٧/٢ ويروى: ذات قلب.

(٨) يراجع الأثر فى فتح الباري ١٥٥/١٠- ١٥٦ و٣٠٣/١٢

لو غيرُكم عَلِقَ الزُّبيرُ بحبلِهِ

أَدَّى الجوارَ إلى بنى العوَّامِ

فابن هشام يحكم على مجئ الاسم بعد (لو) بالقلة، بان ذلك من قوله: " وقد يليها اسم .." وقد صرح بالقلة فى أوضح المسالك، حيث يقول(٢): "ويجوز أن يليها قليلاً اسم معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده". ومثل لهذا بثلاثة شواهد وردت عن العرب أولها: ما قاله حاتم الطائي فى المثل: لو ذات سوار لطمتنى، وهو لم ينسبه إلى قائله. وتأويل المثل عنده: أن (ذات) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: لو لطمتنى ذات سوار لطمتنى، فـ(ذات) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

وهو تأويل جمهور النحاة قبله، يقول المبرد (٣): " إنما أراد: لو لطمتنى ذات سوار". ويقول ابن يعيش(٤): " فالاسم الذى هو (ذات سوار) مرتفع بعد (لو) بفعل مقدر دلَّ عليه لطمتنى، والتقدير: لو لطمتنى ذات سوار لطمتنى".

فإن قلتَ: هل يجوز إظهار المقدر بعد (لو) ؟ قلتُ: لا ؛ لأنه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

ومثل المثل فى هذا ما جاء فى الآثر من قول سيدنا عمر –رضي الله تعالى عنه– لسيدنا أبى عبيدة: لو غيرك قالها أبا عبيدة. والتقدير: لو قالها غيرك يا أبا عبيدة للمناه عليها.

وأما الشاهد الثالث الذى ذكره ابن هشام وهو قول جرير:

لو غيرُكم علق الزبير بحبله

---

(١) من الكامل وهو لجرير فى ديوانه صـ٩٩٢ والدرر ٩٨/٥ وخزانة الأدب ٤٣٢/٥، ٤٣٤ وشرح شواهد المغنى ٦٥٧/٢ وبلا نسبة فى المقتضب ٧٨/٣ واللامات صـ١٢٨.

(٢) ٢٢٩/٤.

(٣) المقتضب ٧٧/٣.

(٤) شرح المفصل ٨٢/١.

أدَّى الجوار إلى بنى العوَّامِ

فإنه يروى برفع (غيرُكم)، وهى رواية الديوان، على أن (غيرُكم) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: لو علق غيرُكم. ويروى البيت أيضاً بنصب (غيرَكم) على أنه مفعول مقدم لـ(علق) المتعدى لا من باب الاشتغال، وهذا ما رجحه المبرد ؛ حيث يقول[١]: " فى (غيركم) يختار فيها النصب ؛ لأن سببها فى موضع نصب". وقال فى الكامل[٢]: "فنصب بفعل مضمر يفسره مابعده ... وهو فى التمثيل لو علق الزبير غيركم".

فالفرق بين المثل والبيت: أن المثل شاهد خالص لرفع ما بعد (لو) على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أما البيت، فلا يجوز فيه ذلك إلا على رواية الرفع (غَيْرُكُم)، وأما على رواية النصب فما بعد (لو) مفعول به لفعل محذوف، دلَّ عليه ما بعده.

ومثل المثل: ذات سوار لطمتنى ، فى خلوصه للاستشهاد لرفع ما بعد (لو) على أنه فاعل لفعل محذوف دلَّ عليه المذكور، قول سيدنا عمر: لو غيرك قالها أبا عبيدة، وقول الغطمش الضبى[٣]:

أخلاَّىَ لو غير الحمام أصابكم

عَتَبْتُ ولكن ما على الموت مَعْتَبُ

والتقدير: لو أصابكم غير الحمام أصابكم، وهذا الشاهد لم يذكره ابن هشام فى المغنى، لكنه ذكره فى أوضح المسالك[٤].

---

(١) المقتضب ٣/٧٨.

(٢) ٣/٣٦٤ بتصرف.

(٣) من الطويل وهو للغطمش الضبى فى شرح الحماسة للمرزوقى صـ٨٩٣، وبلا نسبة فى الجنى الدانى صـ٢٧٩، وأوضح المسالك ٤/٢٢٩ وحاشية الصبان ٤/٥٦.

(٤) ٤/٢١٠ طبعة دار الفكر.

وأريد أن أشير هنا إلى أمرين.

الأول: ذكر المبرد رواية أخرى للمثل فقال[1]: " والصحيح من روايتهم: لو غير ذات سوار لطمتنى". وهذا الرواية لا تؤثر على الاستشهاد فـ (غير) فاعل لفعل محذوف يفسره الظاهر بعده.

الثانى: ذهب السمين الحلبى[2] إلى أن قول حاتم: لو ذات سوار لطمتنى، شاهد شعرى، وهذا سهو لا يساعد عليه.

(١) المقتضب ٣/٧٧.

(٢) الدر المصون ٧/٤١٧.

الخاتمة

نسأل الله حُسْنَهَا

الحمد لله الذي أعان ووفق لإتمام هذا البحث، والصلاة والسلام على الخاتم البشير ، محمد –صلى الله عليه– وعلى أله وأصحابه ومن تبع هداهم إلى يوم الدين ..... وبعد.....

فقد انتهت الدراسة في هذا البحث(**أثر الأمثال العربية القديمة في التوجيه النحوي– أمثال " مغني اللبيب" أنموذجاً)** إلى مجموعة من النتائج ، أهمها:

= عُنى بالأمثال جمعٌ كبيرٌ من علماء اللغة والشرع، فاحتفى بها اللغويون، والنحويون، والبلاغيون، والمفسرون وغيرهم، وكل عَرّفَ المثل بما ارتآه، ويلاحظ على هذه التعريفات أنها تتلاقى ولا تتعارض، لكن ليس بينها تعريف جامع مانع، وقد أرجع الدكتور محمد جابر فياض ذلك إلى أن لفظ المثل قد أطلق على أنماط عديدة متباينة من التعبير، فإذا اتسع المصطلح لهذا النمط من أنماطها، ضاق بذلك، ومن هنا لن تقع على تعريف اتفق عليه العلماء قاطبة، وإنما ستجد اجتهادات فردية لكثير من العلماء.

= للأمثال عند العرب– قديماً – قيمة كبيرة ومكانة عالية، حيث اعتنوا بها عناية قلَّ نظيرها ؛ فتمثلوها فى كل ميادين حياتهم، وكان لكل ضرب من ضروب حياتهم مثلٌ يلهج به، يضربه العربى تمثيلاً لحالة، أو تعبيراً عما خفي فى الصدر، أو تلميحاً لما لا يستطيع التصريح به، ونحو ذلك، وبلغت عناية النحويين واللغويين بها مبلغاً عظيماً، فأخذوا منها الشواهد لأحكامهم وقواعدهم، وبنوا عليها كثيراً من القواعد والأحكام، وكانت مناط الترجيح فى كثير من القضايا الخلافية ؛إذهي نوع من كلام العرب الذي يُحتج به، وهو

الكلام المنثور، كما أن كثيراً من الأمثال صِيغت في قوالب شعرية ؛ وللشعر ما له من قيمة كبيرة في الاحتجاج والتوجيه.

=تُوجد أمثال شائعة الذكر في كتب النحاة، حتى لا يكاد يخلو منها كتاب نحوي، ومن ذلك قولهم: تسمع بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه، وقولهم عسى الغوير أبؤساً.

= قد يحتج النحاة بالمثل من أكثر من جهة، نحو قولهم: تسمع بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه، فإنه من الأمثال التي وظَّفها النحاة فى مواضع كثيرة للاحتجاج لكثير من الآراء والمذاهب النحوية، وهو متعدد الذكر فى الكتاب الواحد، فابن هشام فى المغنى احتج به فى ثلاثة مواضع، واحتج به الفارسى فى شرح الأبيات المشكلة الإعراب فى خمسة مواضع، والرضى فى شرح الكافية فى ثمانية مواضع وغير ذلك كثير.

= مما يبين لنا قيمة الأمثال العربية في الاحتجاج والتوجيه: أنها قد تكون كلُّ ما ورد من شواهد للقضية موضع البحث ، ومن ذلك:

(أ): قولهم في المثل: مكره أخاك لا بطل، يدور فى كتب النحويين شاهداً للغة القصر فى (الأخ) من الأسماء الستة، وهو كل ما جاء من شواهد فى لغة القصر فى (الأخ)، فإن قلت: جاء شاهد آخر هو قول الشاعر:

أخاك الذي إن تدْعُهُ لُملمَّةٍ يُجِبك لما تبغي ويكفيك من يبغي

قلتُ: يحتمل أن يكون نصب (أخاك) على الإغراء؛ فلا شاهد فيه يقول أبو حيان[1]: « ولا دليل فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعل، التقدير: الزم أخاك، وإذا دخل الدليل الاحتمال؛ سقط به الاستدلال».

(١) التذييل والتكميل ١٦٦/١.

وعليه، فلم يبق شاهد للغة القصر فى (الأخ) إلا ما جاء فى المثل: مكره أخاك بطل.

(ب) قولهم في المثل " إن مضى عَيْرٌ فَعَيْرٌ فى الرِّباط"، احتج به كثير من النحويين للابتداء بالنكرة (فَعَيْرٌ)؛ لوقوعها بعد فاء الجزاء، ولم يرد شاهد غير المثل لهذه القاعدة، وهذا يكشف عن قيمة المثل فى الاحتجاج والتوجيه.

(ج)يضاف (عَوْض) من ظروف الزمان إلى (العائضين) ؛فيعرب، يقال: لا أفعل ذلك عُوْض العائضين، ولم يرد شاهد لهذا الاستعمال إلا ما جاء في المثل من قولهم : لا أفعله عوض العائضين.وكل ما تقدم مما يبين لنا قيمة الأمثال العربية القديمة في الاحتجاج والتوجيه.

= قد يكون للقضية أكثر من مثل يُحتج لها به، ولا يشيع منه إلا مثل واحد ، ومن ذلك: أن ابن هشام احتج بقولهم في المثل: شرٌّ أهرّ ذا ناب، لبيان انه ابتدئ بالنكرة(شرٌّ) ،لأنها موصوفة بوصف مقدر ، والتقدير : شر أيُّ شر. وقد وردت أمثال أخرى عن العرب تحتمل ما يحتمله المثل: شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب، ومنها قولهم: شيء جاء بك، حكاه سيبويه، والسهيلى، وقولهم: مأربٌ دعاك إلينا لا حفاوة، حكاه أبو حيان.وقولهم: شر ما ألجأك إلى مخَّة عُرقوب، حكاه السهليى والرضى.

وقولهم: أَمْرٌ أقعده عن الحرب، حكاه الرضى وابن أبى قاسم.

وابن هشام لم يذكر من هذه الأمثال إلا قولهم: شرٌ أَهَرَّ ذا ناب، ولعل السبب فى هذا أنه أشهرها؛ فاكتفى به.

ومن ذلك أن ابن هشام وَجّه قول العرب في المثل: قضية ولا أبا حسن لها ، دليلاً على حذف المضاف (مثل) وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب ،وهو مؤول بنكرة . ولم يكن المثل وحده هو ما ورد شاهداً لهذا ؛حيث جاءت شواهد أخرى ظاهرها تعريف اسم

(لا)، وتأولها النحاة بنكرة على نحو ما رأينا فى المثل، ومن ذلك قول بعض بنى دبير:

لا هيثم الليلة للمطِيِّ

ولا فتى مثلُ ابن خَيْبَرىٍّ

وقول عبدالله بن الزبير الأسدى:

أرى الحاجات عند أبى خُبيبٍ

نَكِدْن ولا أميَّةَ فى البلادِ

ومن ذلك أيضاً قولهم: « لا بصرة لكم »، وقولهم: « لا قريش بعد اليوم »، وقوله ﷺ: « **إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإن هلك قيصر فلا قيصر بعده** » .

فهذا كله متأول على حذف (مثل) وإقامة المضاف إليه مقامه فى التنكير والإعراب [١].

وابن هشام لم يذكر من هذه الشواهد إلا المثل: قضية ولا أبا حسن لها، مما يدلك على قيمة المثل عنده فى الاحتجاج والتوجيه.

=قد يوجِّه ابن هشام المثل توجيهاً لا تجده عند غيره ،ويوظِّفه توظيفاً جدياً غير مسبوق به ، ومن ذلك:

(أ) النحاة يحتجون بالمثل: من يسمع يخل، لحذف مفعولي (ظن وأخواتها) اقتصاراً لغير دليل، لكن ابن هشام فى المغني وجه المثل توجيهاً لم يسبق به فقال[٢]: « بيان أنه قد يظن أن الشىء من باب الحذف وليس منه، جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف

(١) مصباح الراغب ٢٧٦/١ .

(٢) المغنى ٣٥٥/٦ – ٣٥٦ بتصرف.

المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار: الحذف لدليل، وبالاقتصار: الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو[1]: ﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ ﴾ وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين: « من يسمع يخل » أى: تكن منه خيلة. والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه، أو من أوقع عليه... فيقال: حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما [الفعل والفاعل]، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى؛ إذ المنوى كالثابت، ولا يسمى محذوفاً؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له...».

فابن هشام يرى أن المقصود من قول العرب: من يسمع يخل، هو مجرد الإعلام بوقوع الفعل من الفاعل، والمفعولان غير منويين، كما أنهما ليسا محذوفين؛ لأن الفعل نزل منزلة ما لا مفعول له. وهذا التوجيه لم أره عند غيره من النحاة الذين وقفت عليهم، فهو من الأمور التى انفرد بها ابن هشام .

(ب)يدور قول العرب في المثل: القلم أحد اللسانين شاهداً لجواز تثنية مختلفي المعنى، لكن ابن هشام وظَّفه توظيفاً جديداً حين ذهب إلى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز في قوله تعالى [2]:" قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله" على نحو ما جاء من الجمع بينهما في المثل: القلم أحد اللسانين .وعليه فـ" إلا الله" مستثنى من(مَنْ)، والاستثناء متصل، والظرف" في السموات" متعلق بالاستقرار،. وتوظيف المثل على هذا النحو من بنات أفكار ابن هشام، لا تجده عند غيره.

---

(١) سورة البقرة من الآية: ٦٠ ﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ .

(٢) سورة النمل من الآية:٦٥.

(ج) يدور قول العرب في المثل : قضية ولا أبا حسن لها ، في كتب النحاة شاهداً لمجئ اسم (لا) النافية للجنس معرفة وتأوله بنكرة، لكن ابن هشام وَظَّفَهُ توظيفاً جديداً، وَوَجَّهَهُ توجيهاً لم أره عند غيره، حين استدل به على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فى قولهم: فإذا هى إياها .

= سجل البحث اضطراباً في أقوال بعض النحويين في توجيه بعض الأمثال، ومن ذلك:

(أ) يرى ابن عقيل في شرحه على الألفية[١] أن المسوغ للابتداء بالنكرة في قول العرب في المثل: ضعيف عاذ بقرملة، هو أن النكرة خلف عن موصوف، لكنه في المساعد[٢] يرى أن المسوغ هو أن النكرة وصف.

(ب)يرى ابن هشام في المغني[٣] أن المقصود من قول العرب في المثل: من يسمع يخل، هو مجرد الإعلام بوقوع الفعل من الفاعل، والمفعولان غير منويين، كما أنهما ليسا محذوفين؛ لأن الفعل نُزل منزلة ما لا مفعول له. وهذا التوجيه لم أره عند غيره من النحاة الذين وقفت عليهم، فهو من الأمور التى انفرد بها ابن هشام – كما تقدم– لكنه فى أوضح المسالك[٤] يجعل قولهم: من يسمع يخل، مما حذف فيه المفعولان اقتصاراً، لغير دليل، ولا يشير إلى التوجيه الذى ذكره فى المغنى.

---

(١) ٢٢١/١

(٢) ٢١٧/١.

(٣) ٣٥٦/٦.

(٤) ٧٠/٢.

ويرى ابن مالك في شرح التسهيل[١] أن حذف المفعولين في المثل: جائز بقلة، لكنه في شرح الكافية الشافية[٢] ذهب إلى أن الحذف في المثل جائز من غير وصفه بالقلة؛ لاقترانه بسبب يقتضي تجدد المظنون.

=نص بعض النحاة على أمور أثبت البحث خلافها، ومن ذلك:

(أ) نص أبو على الفارسى فى التعليقة على أن قول العرب في المثل: عسى الغوير أبؤساً ، هو كل ما ورد عن العرب في مجئ خبر عسى اسماً منصوباً ، حيث لم يرد شاهد غيره لهذا الاستعمال قال[٣]: « كما جاء فى المثل عسى الغوير أبؤساً، لم يجئ غيرها » وهذا مردود بمجيئه فى قول رؤبة:

*** إنى عسيت صائماً ***

وقد ذكره أبو على نفسه فى المسائل العضديات[٤].

= ذهب النيلى فى شرحه للدرة الألفية إلى أن قول العرب في المثل: عسى الغوير أبؤساً شعر، فقال[٥]: « هذا البيت للزباء » والصواب أنه مثل ، وليس شعراً، ولا يكاد يخلو منه كتاب نحوي.

(ب) ذهب السمين الحلبى[٦] إلى أن قول حاتم: لو ذات سوار لطمتنى، شاهد شعرى، وهذا لا يساعد عليه، لأنه مثل ورد عن العرب ، ولم أقع عليه شعراً. ولعل السبب في هذا : أن كثيراً من

---

(١) ٧٣/٢.

(٢) صـ٥٥٣.

(٣)التعليقة٢٦٩/٢.

(٤) صـ٦٥.

(٥) الصفوة الصافية فى شرح الدرة الألفية ٤٧/٢ ويراجع البحث صـ٧١.

(٦) الدر المصون ٤١٧/٧.

الأمثال العربية القديمة صِيغت في قوالب شعرية، ونظرة عجلى على (مجمع الأمثال للميداني) تكشف لك عن هذه الحقيقة،ولربما وقع النيلي والسمين على شعر لم أقع عليه، أو لعله ضاع في جملة ما ضاع من تراث العربية على مر العصور وتعاقب الأجيال.

= استدرك البحث أشياء على بعض العلماء، ومن ذلك:

(أ) سجل الأستاذ الدكتور محمود الطناحي -رحمه الله- في تحقيقه لكتاب (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) [1] أنه لم يقع في كتاب على قول الشاعر:

أو ليس من عجب أسائلكم ما خطب عاذلتي وما خطبي

والحاصل أنه البيت لأسماء بن خارجة ، وقد وقفت عليه غير منسوب في(شرح التسهيل لابن مالك٢٣٤/١).

(ب) سجل الأستاذ الدكتور عبد اللطيف الخطيب في تحقيقه للمغني[2] أن تتمة قول الشاعر:

بمسعاته هلكُ الفتى أو نجاته

غير معروفة.

والحاصل أن تتمة البيت:

بمسعاته هلكُ الفتى أو نجاته فنفسك صُنْ عن غيِّها تك ناجيا

وليس للباحث في هذا من فضلٍ ، كما أن ذلك لا يقلل من قامتهما العلمية العالية، غاية الأمر أن العصر الذي نعيش فيه الآن أتاح لنا من وسائل البحث والاطلاع ما لم يُتحْ لأساتذتنا الأجلاء.

---

(١)صـ٥٢٠ هـ٧.

(٢) المغني ٣٢٢/٥ هـ٤ .

هذه هي أهم ما توصلت إليه الدراسة في هذا البحث من نتائج، أدعو الله –عز وجل- أن ينفع بها ، وأن يجعل ثوابي منها في ميزان حسناتي يوم الدين ، إنه نعم الولى ونعم المجيب.

الدكتور رمضان خميس القسطاوي
أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية
بالمنصورة – جامعة الأزهر

قائمة المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى – تحقيق وشرح ودراسة: الدكتور / رجب عثمان محمد – مراجعة الدكتور / رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجى القاهرة – ط الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- الأصول فى النحو لأبى بكر بن السراج ت٣١٦هـ – تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – ط الثالثة – ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- أمالى السهيلى – تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا – مطبعة السعادة – مصر – ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م .
- أمالى ابن الشجرى – تحقيق ودراسة الدكتور / محمود الطناحى – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط الأولى – ١٩٩٢م .
- الأمالى النحوية لابن الحاجب – تحقيق: هادى حسن حمودى – مكتبة عالم الكتب – ط الأولى – ١٩٨٥م .
- الأمثال للحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام–تحقيق عبد المجيد قطامش–دار المأمون للتراث–دمشق–الطبعة الأولى–١٩٨٨م.
- أمثال الحديث النبوى الشريف – لمحمود عبد المجيد – القاهرة – مكتبة دار التراث – ١٩٧٥م .
- الأمثال الشعبية اللبنانية لإميل بديع يعقوب – طرابلس – لبنان – مطبعة جروس برس – ١٩٨٤ .
- الأمثال العامية اللبنانية وأثرها فى المجتمع لعبد الرزاق رحم – أطروحة دكتوراه – جامعة القديس يوسف – بيروت – ١٩٨٢م .
- أمثال العرب للمفضل بن محمد الضبي–قدم له وعلق عليه إحسان عباس–دار الرائد العربي–بيروت–الطبعة الثانية–١٩٨٣م.
- الأمثال العربية القديمة لرودلف زلهايم – ترجمة: رمضان عبد التواب – بيروت – مؤسسة الرسالة ١٩٨٢م .

- الأمثال العربية القديمة لعفيف عبد الرحمن – المجلة العربية للعلوم الإنسانية – الكويت – العدد العاشر – ١٩٨٣ .
- الأمثال العربية والعصر الجاهلى لمحمد توفيق أبو على – دار النفائس– ط الأولى – ١٩٨٨م .
- الأمثال فى الحديث النبوى الشريف – جمع وتخريج ودراسة: محمد جابر فياض العلوانى – المعهد العالمى للفكر الإسلامى – سلسلة الرسائل الجامعية – ط الأولى – ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
- الأمثال فى القرآن الكريم لابن القيم الجوزيه – تحقيق: سعيد محمد عز الخطيب – بيروت – دار المعرفة ١٩٨١م .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبى البركات بن الأنبارى – ت ٥٧٧هـ – تحقيق ودراسة الدكتور / جودة مبروك محمد مبروك – راجعه الدكتور / رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجى القاهرة – ط الأولى ٢٠٠٢م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه عدة السالم إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع الأشبيلى – تحقيق ودراسة الدكتور / عياد الثبيتى – دار الغرب الإسلامى – ط الأولى – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .
- التبصرة والتذكرة لأبى محمد عبدالله بن على بن إسحاق الصيمرى – تحقيق الدكتور / فتحى أحمد مصطفى على الدين – دار الفكر – دمشق – ط الأولى – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام – تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحى – المكتبة العربية – بيروت – ط الأولى – ١٩٨٦م .
- تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى – تحقيق:عفيف عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الأولى – ١٩٨٦م .
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى – تحقيق وتعليق الدكتور/ عوض القوزى – ط الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

- تفسير البحر المحيط لأبى حيان الأندلس – تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- تفسير اللباب لابن عادل أبو حفص عمر بن على بن عادل الدمشقى الحنبلى – ت بعد سنة ٨٨٠هـ .
- تفسير النسفى لأبى البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفى – تحقيق: مروان محمد الشعار – دار النفائس – بيروت – ٢٠٠٥ .
- تمثال الأمثال لأبي المحاسن محمد بن علي الشيبي–تحقيق أسعد ذبيان– دار المسيرة–الطبعة الأولى–١٩٨٢م.
- التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح لابن برى – تحقيق: مصطفى حجازى وعبد العليم الطحاوى – مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٠م .
- ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب للثعالبى – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – نهضة مصر ١٣٨٤ – ١٩٦٥م .
- جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى – ضبطه وكتب هوامشه / أحمد عبد السلام – خرج أحاديثه / أبو هاجر محمد سعيد بن بسيونى زغلول – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – ١٩٨٨م .
- جمهرة اللغة لابن دريد – حققة وقدم له / رمزى منير البعلبكى – دار العلم للملايين – بيروت – ط الأولى – ١٩٨٧م – وطبعة حيدر آباد بالهند – ١٣٤٤هـ – ١٣٥١هـ .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى – تحقيق: فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- حاشية الشمنى على مغنى اللبيب المسماه المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام وبهامشها حاشية الدماميني على متن المغنى – المطبعة البهية – مصر – لا ط – لا ت .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية – لاط– لات.

- الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسى – حققة بدر الدين قهوجى وبشير جويجانى – راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق – دار المأمون للتراث .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادى – تحقيق: عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط الثالثة – ١٩٨٩م .
- الخصائص لابن جنى – تحقيق: محمد على النجار – دار الكتاب العربى– بيروت – لا ط – لا ت .
- الدرة الألفية = الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية .
- الدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة لأبي عبد الله حمزة الأصفهانى – تحقيق: عبد المجيد قطامش – دار المعارف – مصر – ١٩٧٢م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية– أحمد بن الأمين الشنقيطى – تحقيق: عبد العال سالم مكرم – الكويت – ط الأولى– ١٩٨١م – وطبعة دار المعرفة – بيروت – ط الثانية – ١٩٧٣م .
- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى – تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق .
- ديوان الأدب للفارابى – تحقيق: أحمد مختار عمر – القاهرة – ١٩٤٧م .
- ديوان أبى داؤد الإيادى – نشر جوستاف جرونيام – ضمن دراسات فى الأدب العربى – ترجمة: إحسان عباس – منشورات مكتبة الحياة – بيروت – ط الأولى – ١٩٥٩م .
- ديوان تأبط شراً – جمع وتحقيق وشرح: على ذوالفقار شاكر – دار الغرب الإسلامى – ط الأولى – ١٩٨٤م .
- ديوان جرير بن عطية – تحقيق: نعمان أمين طه – دار المعارف – مصر – ط الثالثة – وطبعة صادر – بيروت .
- ديوان رؤبة بن العجاج – تحقيق: وليم بن الورد – دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط الثانية – ١٩٨٠م .

- ديوان طرفة بن العبد – دار صادر – بيروت – ١٩٨٠ .
- ديوان عروة بن الورد – شرح ابن السكيت – تحقيق: عبد المعين الملوحى – طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومى – سوريا – ط الأولى – ١٩٦٦م .
- ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت – لا ت – وطبعة الصاوى – ١٣٥٤هـ .
- ديوان يزيد بن مفرغ – جمعه عبد القدوس صالح – مؤسسة الرسالة – ط الثانية – بيروت – ١٩٨٢م .
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى – تحقيق: أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ط الأولى – ١٣٩٤هـ .
- زهر الأكم فى الأمثال والحكم للحسن اليوسي – تحقيق: محمد الأخضر– ط الأولى – دار الثقافة – الدار البيضاء – ١٤٠١هـ .
- سنن النسائى – تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة – مكتبة المطبوعات الإسلامية– حلب – ط الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- شرح أشعار الهذليين – صنعة أبى سعيد السكرى – تحقيق: عبد الستار أحمد فرج – مراجعة محمود محمد شاكر – مكتبة دار العروبة – القاهرة – لا ط – لا ت .
- شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد، والدكتور / بدوى المختون – دار هجر – الطبعة الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى – نشر أحمد أمين، وعبد السلام هارون – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – ط الثانية – ١٩٨٦م .
- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام – تحقيق: عبد الغنى الدكر – الشركة العربية المتحدة للتوزيع – دمشق – ط الأولى – ١٩٨٤م .
- شرح شواهد المغنى للسيوطى – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت – لا ط – لا ت .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدى – جامعة أم القرى – مكة المكرمة – دار المأمون للتراث – ط الأولى– ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ .

- شرح كتاب سيبويه للسيرافى – مخطوط بجامعة أم القرى – ميكروفيلم بالمكتبة المركزية – رقم (٤٤٠٢) نحو .
- شرح اللمع للأصفهانى – أبى الحسن على بن الحسين الباقولى – ت ٥٤٣هـ – حققه ودرسه الدكتور: إبراهيم بن محمد أبو عبادة، المملكة العربية السعودية – جامعة الإمام محمد بن سعود – عمادة البحث العلمى – ط الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- شرح المفصل لابن يعيش – صُحح وعُلق عليه بمعرفة مشيخة الأزهر– المطبعة المنيرية – مصر – لا ت .
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب – ت ٦٤٦هـ – دراسة وتحقيق: موسى بناى علوان العليلى – مطبعة الأدب – النجف الإشرافى – العراق – ١٤٠٠ – ١٩٨٠ .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة – تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر – ط الثانية – ١٩٧٧م .
- صبح الأعشى فى صناعة الإنشا للقلقشندى – تحقيق: يوسف على – دار الفكر – دمشق – ط الأولى – ١٩٨٧م .
- الصفوة الصافية فى شرح الدرة الألفية لتقى الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلى من علماء القرن السابع الهجرى – تحقيق الدكتور / محسن بن سالم العميرى – جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية – مكة المكرمة – ١٤١٩هـ .
- العمدة فى محاسن الشعر لابن رشيق القيروانى – تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة – القاهرة – الطبعة الثالثة– ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى – تحقيق: الشيخ زكريا عميران – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- الفاخر للمفضل بن سلمة–تحقيق عبد العليم الطحاوي–دار إحياء الكتب العربية–القاهرة–الطبعة الأولى–لات.
- فتح البارى شرح صحيح البخارى للإمام شهاب الدين بن حجر العسقلانى – طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – مصور عن الطبعة

الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق – مصر ١٣٠٠هـ – وطبعة دار المعرفة – بيروت – ١٣٧٩هـ .

- فجر الإسلام لأحمد أمين – بيروت – دار الكتاب العربى – ١٩٧٩م.
- فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال لأبى عبيد البكرى – تحقيق: إحسان عباس وعبد المجيد عابدين – دار الأمانة ومؤسسة الرسالة – بيروت – ط الثانية – ١٩٨٣م .
- الكامل للمبرد – حققه وعلق عليه ووضع فهارسه الدكتور / محمد أحمد الدالى – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ط الثانية – ١٩٩٢م .
- كتاب الأزهية فى علم الحروف للهروى – ت ٤١٥هـ – تحقيق: عبد المعين الملوحى– مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٤١٦ هـ ١٩٩٣م.
- كتاب ترشيح العلل فى شرح الجمل لصدر الأفاضل بن الحسين الخوارزمى ت ٦١٧هـ – تحقيق: عادل محسن سالم العميرى – جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية – وإحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- كتاب الحيوان للجاحظ – تحقيق: عبد السلام هارون – شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى – ط الثانية – ١٣٨٤ – ١٩٦٥.
- كتاب سيبويه – تحقيق وشرح: عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط الأولى – ١٩٧٧م .
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبى على الفارسى – تحقيق وشرح الدكتور / محمود محمد الطناحى – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط الأولى – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- كتاب اللامات للزجاج – تحقيق: مازن المبارك – دار الفكر – دمشق– ط الثانية – ١٩٨٥م .
- كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهرة الجرجانى– تحقيق: كاظم بحر المرجان – الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد للنشر – ١٩٨٢ .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى – تحقيق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على

معروض – مكتبة العبيكان – ط الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م – وطبعة دار إحياء التراث .

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للإمام العجلوني– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان– ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى – تحقيق: غازى طليمات – دار الفكر – دمشق – ط الأولى – ١٩٩٥ .
- المثل المقارن بين العربية والإنجليزية لممدوح حقى – بيروت – دار النجاح – ١٩٧٣م .
- مجالس ثعلب لأحمد بن يحيى ثعلب – شرح وتحقيق عبد السلام هارون– دار المعارف – مصر – ط الخامسة – ١٩٨٧م .
- مجمع الأمثال للميدانى – تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد – نشر مكتبة السنة المحمدية – ١٩٥٥م .
- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى – تحقيق: على النجدى وآخرين – نشر لجنة إحياء التراث الإسلامى فى المجلس الأعلى للشىءون الإسلامية – القاهرة – ١٣٨٦هـ .
- مختار الصحاح – تحقيق: محمود خاطر – مكتبة لبنان ناشرون – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
- المزهر للسيوطى – تحقيق: جاد المولى بك وآخرين – القاهرة – دار إحياء الكتب العربية – ط الثانية .
- المسائل العضديات لأبى على الفارسى – تحقيق الدكتور / على جابر المنصورى – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – ط الأولى – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- المستقصى فى أمثال العرب للزمخشرى – دار الكتب العلمية – بيروت– ط الثانية – ١٩٨٧م .
- معانى الحروف للرماني – حققه وخرج حديثه وعلق عليه: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقى – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – ط الأولى – ٢٠٠٩م – ١٤٣٠هـ .

- معانى القرآن للفراء – ت ٢٠٧هـ – عالم الكتب – بيروت – ط الثالثة– ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار – تحقيق: مجمع اللغة العربية – دار الدعوة.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام – تحقيق وشرح الدكتور/ عبد اللطيف محمد الخطيب – الكويت – المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – ط الأولى – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- مفاتيح الغيب للرازى – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى – تحقيق: محمد سيد الكيلانى – مطبعة مصطفى البابى الحلبى – القاهرة – ١٣٨١هـ – ١٩٦١م .
- المفصل فى العربية للزمخشرى – دار الجبل – بيروت .
- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية – للعينى – مطبوع مع خزانة الأدب – دار صادر – لا ط – لا ت .
- مقاييس اللغة لأبى الحسين أحمد بن فارس – تحقيق: عبد السلام هارون – اتحاد الكتاب العرب – ط الأولى – ١٤٢٣ – ٢٠٠٢م .
- المقتضب للمبرد – تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – مصر – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– الطبعة الثالثة – ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م –.
- المقدمة الجزولية فى النحو لأبى موسى عيسى الجزولى – ت ٦٠٧هـ– تحقيق وشرح الدكتور / شعبان عبد الوهاب محمد راجعه: د / حامد أحمد نيل، والدكتور / فتحى محمد أحمد جمعه – أم القرى للطباعة والنشر – ط الأولى – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- المقرب لابن عصفور – تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبدالله الجبورى – ط الأولى – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢ م .
- المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام – تأليف الإمام / تقى الدين أحمد بن محمد الشمنى – وبهامشها شرح الإمام / محمد بن أبى بكر الدمامينى على متن المغنى – المطبعة البهية – مصر .

- المؤتلف والمختلف فى أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم للآمدى – مطبوع مع معجم الشعراء للمرزبانى – مكتبة القدسي – القاهرة – ط الثانية – ١٩٨٢م .
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهر – تحقيق د / عبد الكريم مجاهد – مؤسسة الرسالة – ط الأولى – ١٩٩٦م .
- نتائج التحصيل فى شرح كتاب التسهيل مع دراسة شخصية مؤلفة محمد بن محمد بن أبى بكر المرابط الدائى – تحقيق الدكتور / مصطفى صادق العربى – جامعة قار يونس – ١٩٨٠م .
- نتائج الفكر فى النحو للسهيلى – ت ٥٨١ – حققه وعلق عليه الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ / على محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٤١٢ – ١٩٩٢م .
- النوادر فى اللغة لأبى زيد سعيد بن أوس – دار الكتاب العربى – بيروت– ط الثانية – ١٩٦٧ – وطبعة الآباء اليسوعيين .
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى – تحقيق: أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- الوسيط في الأمثال لعلي بن أحمد الواحدي– تحقيق عفيف محمد بن عبد الرحمن–مؤسسة دار الكتب الثقافية– الكويت–لاط– لات.